

قاسيون

ياعمال العالم، وياأيّتها الشعوب المضطّهدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلافكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

اختلاف الشعارات والتقاء الغايات!

◀ جهاد أسعد محمد

يدرك كل عاقل في سورية أن لا سبيل نهائياً لتجاوز الأزمة العميقة التي تعيشها البلاد بشكل يضمن وحدتها أرضاً وشعباً ويصون استقلالها وكرامتها، إلا من خلال خلق المناخ المناسب قولاً وفعلاً، لحوار وطني ندي وجدي، يعبر حقاً عن إرادة ومصالح الشعب السوري بكافة فئاته وأطيافه وشرائحه وقواه وفعالياته، ويوحّد الطاقات الوطنية برمتها للشروع بالعمل الفوري لوضع اللبنات الأولى لبناء نظام سياسي جديد، يعالج ويتجاوز كل أخطاء الماضي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ويأخذ على عاتقه العمل من أجل خلق وترسيخ قيم المواطنة والعدالة الاجتماعية والمساواة والحريات العامة والمؤسسات... في دولة وطنية ديمقراطية تعددية مقاومة للمشاريع والأطماع الأمريكية والصهيونية.

والحقيقة أن اللقاء التشاوري الذي انعقد بين ١٠-١٢ تموز الجاري في مناخ تعمّدت بعض الجهات داخل النظام وخارجه أن تجعله، سابقاً ولاحقاً، دون المستوى المطلوب سياسياً وعلى الأرض، قد خطا رغم كل المعوقات خطوة في هذا الاتجاه، عبر قيام عدد لا بأس به من المشاركين في أعماله بطرح مطالب واضحة وجريئة في كل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية الملحة التي تهم الناس، ومنها الدستور، وجاء في بيانه الختامي عدد من النقاط التي إذا لم تهمل، يمكن أن تكون أساساً متيناً للمرحلة السياسية المقبلة.

لكن الكثيرين ممن لم يطب لهم وضع الدستور الحالي على رأس المواضيع المفتوحة للنقاش، والذين عملوا داخل اللقاء التشاوري وخارجه على عرقلة مقاربة مواده، وخاصة المادة الثامنة منه، ما فتئوا يصوبون نيرانهم نحو الأجواء المشجّعة التي سادت في اللقاء وتلتها، ونحو ما انتهى إليه من توصيات، ونحو مقاصده وغاياته، وهؤلاء هم المستفيدون الفعليون من بقاء المادة الثامنة، كونها أعطتهم تاريخياً صلاحيات غير محدودة تتناول على صلاحيات كافة المؤسسات، وأمنت لهم مكاسب غير مشروعة على حساب الشعب والخزينة العامة، وسهّلت لهم فسادهم وشرائكاتهم مع الناهيين الكبار، مما أنهك الدولة والمجتمع، وأوصل البلاد إلى الأزمة التي تعيشها اليوم، والتي أكدت في بعض جوانبها، أن بعض هؤلاء، وخاصة من يدعون الحرص الشديد على النظام، ومارسوا أشد أشكال القمع ضد الحركة الاحتجاجية السلمية بحجة حمايته، هم عملياً يعملون ضده لدرجة أن بعضهم يمكن أن يكون مخترقاً بكل معنى الكلمة، وله أجداته التي تتقاطع مع أعداء البلاد وما أكثرهم!

إن من يعارض أي تعديل أو تغيير للدستور بكل الأشكال، وبشتى الذرائع والوسائل، لأنه سيفضي إلى إسقاط المادة الثامنة وشبهاها منها، وما انفك يهاجم اللقاء التشاوري وما خلص إليه، إنما يعمل، واعياً أو جاهلاً، على إسقاط النظام نفسه، وإغراق البلاد في مستنقع الاقتتال الأهلي، ويفسح المجال أمام تفتيتها وتمزيق وحدتها الوطنية، لأنه بمعارضته هذه، يقطع الطريق كلياً على أي حل سياسي للأزمة، وسيشجع على الإمعان في المعالجة الأمنية البحتة التي لم تزد الأمور إلا تعقيداً، عبر تلويها الكثير من الشوارع والساحات بالدم وزيادة حدة الاحتقان والغضب الشعبي، وبالتالي فهو، شاء أم أبى، يتقاطع مع العديد من القوى في الخارج التي تطلق على نفسها اسم «المعارضة»، وتعمل تحت شعار إسقاط النظام على إسقاط البلاد بالتنسيق مع الغرب الرأسمالي والصهيونية العالمية، فكلاهما في نهاية المطاف هاجم اللقاء التشاوري بالوتيرة الحادة ذاتها، وكلاهما لا يؤمن بالإصلاح سبيلاً، وكلاهما أثبت أنه لا يتعاطى مع ما يجري في سورية إلا من زاوية المصالح الضيقة فقط..

من جهة أخرى، وهذا من مفارقات المشهد السوري، فإن حركة الاحتجاجات التي ترفع في عدد من المدن والمناطق شعار إسقاط النظام، فإنها بالعمق، تقصد إسقاط النهب والفساد والمتغولين الكبار، وإسقاط الممارسات الأمنية التي تتناول على كرامات الناس وحريتهم، وإسقاط كل مظاهر التمييز بين المواطنين، وإسقاط الاعتداء على حقوقهم، وإسقاط تبديد ثروات البلاد وطاقاتها، وإسقاط الفقر والأوبئة الاجتماعية الناتجة عنه، وبهذا المعنى فإنها تلقى جدياً مع كل دعوة أو خطوة جديّة باتجاه الإصلاح الجذري والشامل بشرط أن تترجم ذلك إلى إجراءات ملموسة..!

لقد أدت مواد كثيرة في الدستور وفي مقدمتها المادة الثامنة، والاستخدام السيئ للكثير من مواده الأخرى، إلى عزل النظام السياسي عن المجتمع وليس اعتباره قائداً له، وإضعاف حزب البعث نفسه كحزب جماهيري له ماضٍ نضالي، وإصابته بالقصور والترهل، وبالتالي فإن تعديل أو تغيير هذا الدستور، لن يأسف عليه إلا كل من يريد إبقاء هذا الواقع قائماً، وإعاقة تشكيل ذلك الفضاء السياسي الجديد المتناسب مع التغييرات التي تشهدها البلاد، مع التأكيد أن موضوع تعديل المادة الثامنة أو إبقائها ليس شأنًا بعثياً داخلياً كما يزعم البعض، وإنما هو شأن ذو طابع وطني عام.. ويجب الانتباه هنا إلى أن هذا التعديل أو التغيير الكامل لا يعني سفس المواد الإيجابية الموجودة في الدستور التي تحتاج إليها البلاد لضمان قوتها واستقلالها وسيادتها على مواردها وثرواتها، بل تعني في المقام الأول جعل مواده تتطابق مع مصالح المواطنين اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

إن الحوار في بيئة مؤاتية، والسير في الإصلاحات سريعاً وقبل فوات الأوان، برعاية وحماية الحركة الشعبية والقوى والشخصيات الوطنية الشريفة داخل النظام وخارجه، هو الضمان لتجاوز الأزمة، وبالتالي هو الضمان لكرامة الوطن والمواطن.

■ ■

عاش علم الوحدة الوطنية..

◀ دور وسائل الإعلام الداخلية والخارجية في تفاقم الأزمة

ما موقف المواطن السوري من وسائل الإعلام المختلفة؟ وماذا يريد منها؟... ص ٦

◀ قانون الانتخابات في سورية...

ملاحظات ومقترحات اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ... ص ١٠

◀ المؤشرات الخطرة تتزايد بشكل مستمر...

هل من «حرب ثالثة» على لبنان فعلاً؟... ص ١٣

فنزويلا الأولى باحتيالها النفطي

تخطت فنزويلا السعودية بوصفها صاحبة أكبر احتياطات للنفط الخام في العالم، حسب نشرة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) الإحصائية السنوية عن العام ٢٠١٠.

وبيّنت النشرة أن احتياطات فنزويلا ارتفعت العام الماضي إلى مستوى ٢٩٦,٥ مليار برميل من ٢١١,٢ ملياراً في ٢٠٠٩، في حين استقرت احتياطات السعودية، وهي أكبر مصدر للخام في المنظمة، دون تغير عند ٣٦٤,٥ مليار برميل.

ووفقاً لارتفاع احتياطات أعضاء المنظمة الـ١٢ فإن احتياطات النفط المؤكدة لأوبك زادت بنسبة ١٢,١٪ في ٢٠١٠ لتبلغ ١,١٩ تريليون برميل.

وذكرت النشرة أن احتياطات إيران والعراق النفطية ارتفعت خلال العام الماضي.

وبحسب وكالة رويترز التي أوردت النبأ يشكك المحللون منذ فترة طويلة في حجم احتياطات الدول الأعضاء في أوبك.

ففي تشرين الأول الماضي رفعت إيران تقديرها لاحتياطاتها النفطية بعد خطوة مماثلة من العراق، وتنتشر بعض الدول مثل الكويت نفس الأرقام للاحتياطي منذ سنوات رغم الاستهلاك المتواصل لنفطها.

تجدر الإشارة إلى أن أوبك تضخ حالياً أكثر من ثلث النفط العالمي في الأسواق. وبناءً على أحدث الأرقام فإن أوبك تملك ٨١,٣٪ من احتياطات النفط المؤكدة في العالم ارتفاعاً من ٧٩,٦٪ في ٢٠٠٩ حسبما ذكرت النشرة. ■ ■

ب «التلاعب» بمعدلات النمو فقال الدردري: «معدل النمو ما بين ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩ كان ٥,٦٪، والرقم موجود على موقع المكتب المركزي للإحصاء، ولدى مغادرة الحكومة السابقة مناصبها لم يكن رقم ٢٠١٠ قد صدر بعد، وأنه عندما أعلنت حسابات ٢٠١٠ منذ فترة قريبة ظهر الانخفاض بسبب تراجع القطاع الزراعي ونقص الثروة الحيوانية.. لا يمكن أن يكون النمو ٧,٢٪ والبطالة ٨,٥٪ في النصف الثاني حسب مسوحات المكتب التي أعلنت بعد مغادرة الحكومة السابقة، لأن أهم انعكاس للنمو هو في التشغيل، ولو كان النمو ٧,٢ والذي يعادل معدل نمو العمل لكان من المستحيل أن تكون البطالة ٨,٥٪، بل كان يجب أن تصل إلى ١٢٪. وإن الرقم الحالي للنمو صدر بعد أن غادرت الحكومة السابقة، وبغض النظر عن (التلاعب) فمن لديه شيء على الحكومة السابقة فليعلنه أو حتى يرفع قضية».

ولم يكتفِ النائب بتحدي نائب رئيس الجمهورية، بل وصل به الأمر لتهام «القيادة» حين قال: «أعطونا اتهاماً رسمياً من المكتب أننا تدخلنا في عملهم وأنا أحداهم، فالأرقام كانت ترسل للقيادة والجهة سنوياً ولم يعترض عليها أحد». هذه دعوة من «قاسيون» لجميع المواطنين السوريين بمن في ذلك نائب رئيس الجمهورية لتقديم ما لديهم من إثباتات لإدانة ما ارتكبه الدردري بحق الاقتصاد السوري والدولة السورية والشعب السوري ومحاسبته.. والدعوة عامة!.

■ ■

◀ علي نمر

ظهر النائب الاقتصادي السابق مؤخراً، لا يرد على الاقتصادي والصحفيين المعارضين لسياساته الليبرالية المتوحشة التي أودت بالبلاد وأرهقت العباد، كما جرت العادة أيام مجده، بل ليرد هذه المرة على نائب رئيس الجمهورية فاروق الشرع نفسه.. الذي أفصح عن اكتشاف القيادة السياسية لزيف أرقام ونسب النمو التي قدمها النائب في «زمانه».

فهل يتحدى النائب السابق، نائب رئيس الجمهورية في ما قال اعتماداً على الوقائع والبراهين والنتائج، أم أنه مريض بداء التباهي والإنجازات المزيفة؟ وهل يعتقد أنه بوضعه الكرة في ملعب المكتب المركزي للإحصاء قد ينجو من المساءلة والمحاسبة؟.

يقول النائب الاقتصادي: «الحكومة لم تتدخل نهائياً بعمل المكتب المركزي للإحصاء سواء مع إدارته أو في آليات ونتائج عمله. وإن الجهة المسؤولة ضمن الحكومة كانت وما تزال هيئة التخطيط والتعاون الدولي. وإن الحكومة كانت تستلم الرقم من المكتب والتحليل من الهيئة، وبناءً على ذلك كانت تقوم بتطوير الدراسات». ليتهم بطريقة «ملتوية» رئيسها قائلاً: «رئيس الهيئة مازال موجوداً ومدير المكتب المركزي للإحصاء كذلك، ويمكن سؤالهما عن قضايا التدخل والتلاعب».

أما بخصوص تصريحات نائب الرئيس فاروق الشرع التي اتهم بها الحكومة السابقة

بصراحة

تسريح مئات العمال من القطاع الخاص

◀ **عادل ياسين**

إن تسريح المئات، بل الآلاف من عمال القطاع الخاص، يعد كارثة حقيقية تصيب المسرّحين والمجتمع معاً، حيث أخذت تتفاعل قضية المسرّحين بشدة مؤخراً، وتأخذ حيزاً هاماً من النقاش داخل الحركة النقابية وخارجها، وذلك من أجل إيجاد الحلول العاجلة لهذه القضية لكي لا تتحول إلى أزمة عامة تضاف إلى حزمة الأزمات المتراكمة التي صنعتها أيد أئمة همها الحفاظ على مصالح أصحاب الثروات والأغنياء، تحت حجج ومبررات ما أنزل الله بها من سلطان، كتشجيع الاستثمار وغيره، والذي لم تر من كل تلك المسوغات ما هو نافع ومفيد في تشغيل اليد العاملة وتقليص جيش العاطلين عن العمل، لأن الاتجاه العام الذي أخذه المستثمرون في استثمار أموالهم هو الاستثمار في الاقتصاد الريعي، الذي لا يشغل عمالة كثيفة، ولا يسهم في تحسين نسب النمو الضرورية للتنمية الحقيقية، بل بالعكس، يعمل على تحقيق الأرباح الطائلة التي تُهْرَب مرة أخرى إلى الخارج، وبهذا يخسر الوطن ويخسر المواطن جراء عدم الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي الزراعي والصناعي، الذي يولد قيمة مضافة تساهم في زيادة الدخل الوطني، وبالتالي تحسين المستوى العام للأجور بشكل يتناسب مع الأسعار التي هي بارتفاع مستمر . إن اللافت للنظر مؤخراً لجوء الكثير من أرباب العمل في القطاع الخاص الصناعي والسياحي لتسريح أعداد متزايدة من العمال، جزئياً أو كلياً، وعند لجوء العمال وتوجههم للجهات الوصائية والنقابات شاكين إليهم أوضاعهم التي وصلوا إليها، فإنهم يصطدمون بجدار من الوعود التي لا تغني ولا تسمن من جوع، فأرباب العمل متمترسون في موقفهم بعدم إعادة العمال المسرّحين إلى العمل تحت حجة الأزمة الحالية، وعدم قدرتهم المالية بالإبقاء على العمال في معاملهم ومنشآتهم، وأن هذا سيسبب لهم خسائر لا طاقة لهم بها، والعمال أيضاً مصرّون على عودتهم إلى العمل لأن في ذلك دفعا لبرائث الجوع والتشرد لهم ولعائلاتهم، كما حصل لآلاف من الفلاحين حين هجروا قراهم وأراضيهم نتيجة رفع الدعم عن المازوت، باحثين عن عمل يسد رمقهم في المدن والبلدان المختلفة التي لجؤوا إليها طلباً للعمل تحت ظروف قاسية وقاهرة.

لقد نوهنا كثيراً في أعداد سابقة من جريدة «قاسيون» إلى المخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي تتولد عن تسريح العمال في هذه الظروف، وطلابنا الحكومة والنقابات بإيجاد الحلول الكفيلة التي تضمن حقوق العمال في العمل، وبالوقت نفسه دعم الشركات المتعثرة لأجل استمرارها ومواصلتها الإنتاج الذي يساهم ويلعب دوراً مهماً في الحفاظ على تماسك الاقتصاد الوطني وعدم إضعافه، كما يطرح الكثير من الأعداء الطبقيين المرتبطين بأجندات خارجية، ولكن كانت تصريحات العديد من المسؤولين بإنكار وجود التسريحات بحق عمال القطاع الخاص، أنهم عملوا كما تعمل النعمة بدفن الرأس في التراب، مع العلم أن جريدة تشرين قد نشرت على صفحاتها تقريراً صادراً عن مؤسسة التأمينات الاجتماعية يفيد بتسريح ما يقارب الاء ألف عامل منذ بداية عام ٢٠١١ حتى نهاية شهر أيار في أنحاء البلاد، وكذلك نشرت جريدة (البعث) في ملحقتها يوم الأربعاء بتاريخ ٢٠/٧/٢٠١١ تحقيقاً مطولاً عن عمال مسرّحين من أحد معامل القطاع الخاص في دمشق، والبالغ عددهم ٣٤ عاملاً، دون تعويضات أو أية حقوق أخرى نص عليها قانون العمل رقم ١٧ لعام ٢٠١٠، هذا القانون الذي طالبنا، وكذلك طالب عمال القطاع الخاص بضرورة تعديله بما يحافظ على حق العمال في العمل، وعدم تسريحهم تسريحاً تسفياً، لأن هذا القانون قد تعامل مع العمال وفقاً لشرعية الغاب، حيث القوي يأكل الضعيف، وهذا ما هو جار مع عمال القطاع الخاص. إن النضال من أجل تعديل قانون العمل يلقي إجماعاً كبيراً من جانب العمال والعديد من النقابيين الذين خبروا مخاطره، وإن الاستمرار في الدعوة لتطبيقه كما هو، يعني المزيد من الفرقة بين العمال والنقابات التي وافقت عليه أثناء التصويت، وتدعو الآن لتطبيقه، والجميع يعرف الظروف التي أحاطت بطرحه وإخراجه كما هو الآن، رغم المعارضة الواسعة لإقراره من كل الفيويرين على مصالح الطبقة العاملة ومستقبلها.

■ ■

شؤون عمالية

الحوار الوطني ضروري للدفاع عن حقوق ومكاسب الطبقة العاملة السورية

تخوفاتهم مشروعة ومحقة، لأن الكوادر العمالية والنقابية تستشعر الخطر المحدق مبكراً، لصلتها المباشرة بالحياة اليومية السياسية والاقتصادية للعمال، ومن هنا تأتي مشروعية تخوفاتهم التي كانت تجابه في الكثير من الأحيان لخلافها مع ما تسلكه الحكومة وتقوم به من خطوات تصب في صالح القوى الناهبة، وعلى النقيض من مصالح الشعب السوري.

إن القول بعدم الاشتراك في أي حوار قادم يتناقض مع مقدمة البيان في تأكيده على الدولة المدنية والديمقراطية، ومع البيان الختامي للقاء التشاوري الذي كان حصيلة توافق لجميع ما طُرح من وجهات نظر وأفكار ومواقف، حيث أكد في بعض بنوده على:

١. الحوار هو الطريق الوحيد الذي يوصل البلاد إلى إنهاء الأزمة.

٢.إن المعارضة الوطنية جزء لا يتجزأ من النسيج الوطني السوري.

٣.إن توجه اللقاء هو من أجل إقامة دولة الحق والقانون والعدالة والمواطنة والتعددية والديمقراطية التي تعتمد صناديق الاقتراع أساساً للتفويض السياسي.

٤. إن سورية وطن للجميع، وهي بلد التعددية بأنموذجها الأمثل.

٥. تطبيق مبدأ سيادة القانون وإنفاذه بحق كل من ارتكب جرماً يعاقب عليه القانون، ومحاسبة الجميع دون استثناء .

٦.تسريع آلية مكافحة الفساد .

إن الحركة النقابية مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى التمسك بما جاء في البيان الختامي للقاء التشاوري، لأن ذلك يجعلها أكثر استقلالية في موقفها وخطاها النقابي وبرنامجهما المطلي، الذي من المفترض أن يكون مدافعاً حقيقياً عن مصالح ومكاسب الطبقة العاملة، التي أكتوت كثيراً بنار السياسات الليبرالية الاقتصادية ونتائجها الكارثية على حقوقها، والتي كانت نقطة البدء بالهجوم عليها من جانب تلك السياسات، وفقاً لتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث جعلت نصيب الأجور لا يتعدى ٢٠٪ من الدخل الوطني، والـ ٨٪ لمصلحة الأرباح، والمطلوب إعادة توزيع الثروة بشكل عادل بين الناهبين والمنهويين، وهذا يتحقق فقط بوجود دولة وطنية مستقلة، مدنية وديمقراطية.

■ ■

العمال المؤقتون في المحافظة يطالبون بتثبيتهم

طالب مئات العاملين في دوائر ومديريات محافظة دمشق بتثبيتهم على فئات المكلفين بالعمل على أساس، وذلك بناء على تنفيذ المرسوم التشريعي رقم/٦٢ الصادر بتاريخ ٢٠١١/٦/٥ الخاص بإعادة تعيين العمال المؤقتين، والذي يستفيد من أحكامه العاملون المؤقتون الجاري استخدامهم في الجهات العامة الخاضعة لأحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤ بموجب عقود استخدام سنوية وفق أحكام المادة ١٤٦ من القانون المذكور وبموجب الصك النموذجي الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء .

واللافت أن الأكثرية الساحقة من هؤلاء العمال يعملون في أصعب المواقع كالمعمل في مديريات النظافة، والصيانة والمركبات، ودوائر الخدمات والحدائق، حين قامت المحافظة بتعيينهم كعمال من الفئة الخامسة بينما عدد لا يستهان به يعملون على ملاكات الفئة الرابعة.

وأكد بعض العاملين أن حقوقهم ضاعت بين المديریات التي يعملون فيها وبين ذاتیات المحافظة التي لم تعط أي اهتمام لمطالبهم وحقوقهم، حتى أصبحوا ككرة تتقاذفها تلك الإدارات فيما بينها دون وجه حق، وعلى الرغم من تجاوز خدمات بعضهم أكثر من عشر سنوات، إلا أن مستقبلهم الوظيفي ما زال غامضاً .

«قاسيون» تضم صوتها إلى مطالب العمال وتطالب المحافظة بإنصافهم بما يحقق الاستقرار النفسي والمادي والاجتماعي، لأن في ذلك كل العدالة أسوة بمن تم تشبيتهم، وذلك على مبدأ تكافؤ الفرص، بعد أن حرّموا من فرق الدرجة الوظيفية ومن عطلة يوم السبت والعطل الإدارية، والتهديد المستمر لهم بالفصل التعسفي أو النقل.

■ ■



أن يصب في خانة الخيانة الوطنية، حيث الحراك الشعبي السلمي بريء منها .

الثانية: حيث جاء في الموقف الختامي للبيان أن الاتحاد العام لنقابات العمال «يرفض أي حوار يمس بالمكتسبات والإنجازات التي تحققت لجماهير شعبنا وعمالنا ومنظماتنا الشعبية ونقاباتنا المهنية، ويعتبره محاولة لنسف كل مقومات الدولة التي بناها العمال والفلاحون والحرفيون وصغار الكسبة وكافة القوى المنتجة بسواعدهم».

نؤكد اتفاقنا مع بيان الاتحاد العام حول ضرورة بناء الدولة المدنية الديمقراطية التي ينشدها الشعب السوري، هذه الدولة المنشودة التي ستبقى محافظة على المكتسبات التي كانت تجري محاولات التفریط بها من خلال النهج الاقتصادي الليبرالي للحكومات السابقة، وخاصة حكومة العطري وفريقها الاقتصادي، حيث عملت هذه الحكومة على التفریط بأهم منجزين للشعب السوري والطبقة العاملة وهما القطاع العام (الصناعي، الزراعي)، والأجور الحقيقية للعمال ومستوى معيشتهم لمصلحة أصحاب الثروات وأصحاب الشركات القابضة والفاستدين الكبار داخل جهاز الدولة وخارجها، وهذا ما كان يطرحه الكثير من النقابيين في المؤتمرات والاجتماعات النقابية ويتخوفون من نتائج تلك السياسات على الاقتصاد الوطني ومصالح الشعب السوري، وكانت

تتطلب معالجتها صراع وجهات النظر المختلفة على طاولة الحوار، بدلاً من صراعها في أماكن أخرى ستفضي إلى نتائج لا تُحمد عقباها على البلاد وعلى الشعب السوري، وهذا ما تريده كل القوى المعادية الداخلية والخارجية التي تسعى إلى إطلاق النار على الحوار والمتحاورين، لإجهاض خطواته الأولى ونتائجه التي قد يصل إليها، بأن تكون سورية قوية بوحدتها الوطنية التي هي الأساس في الحفاظ على دورها كمقاومة وممانعة للمشاريع الامبريالية الصهيونية.

وهنا لابد من التمييز بين موقفين معارضين، الأول معارض لكل أشكال النهب والتدخل الخارجي من أجل الإصلاح السياسي الجذري الذي يؤمن الخروج من الأزمة العميقة التي تجتاح البلاد، والموقف المعارض النقيض الذي برنامجه الأساسي ليس الخروج من الأزمة بل تعميقها، مستخدمين كل الطرق والوسائل لتحقيق ما هو مطلوب منها خارجياً، وهذا الموقف لابد من مواجهته وعزله عن الحراك الشعبي السلمي، الذي لديه مطالب مشروعة ومواقف وطنية لا يرقى إليها الشك، حيث هتف المتظاهرون بالوحدة الوطنية ووحدة الشعب والجيش الذي هو رمز هذه الوحدة الوطنية وقوتها الضارية في الدفاع عن الوطن وتحرير الجولان والأراضي المحتلة، والاقتراب من هذه المسلمات لا يمكن إلا

الاحتياطي الأجنبي يكفي لمدة عامين كاملين

من القطع الأجنبي الموجودة في سورية تكفي لتأمين المستوردات وكل مستلزمات الإنتاج والسلع لمدة لا تقل عن عامين كاملين».

وقال جليلاتي إن «موارد الموازنة العامة للدولة تكفي حالياً لتغطية جميع بنود النفقات العامة الجارية والاستثمارية».

وأكد الوزير إلى ان«الوزارة تتابع حالياً المشاريع الاستثمارية الجديدة وتعمل على تأمين التمويل اللازم لها للمساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة لذوي الدخل المحدود، وأن الوزارة والتنظيم النقابي سيعملان معا على تلبية المطالب العمالية كافة وفق خطة عمل مدروسة ومحددة ببرامج زمنية بما يسهم في تلبية هذه المطالب المحقة على أكمل وجه».

■ ■

العمل والتعاون بين جميع المعنيين والإسراع لتحقيقها. وأشار العاقل إلى أن العاملين في القطاع المصري حققوا العديد من الإنجازات والمكتسبات مما انعكست إيجابا على الواقع المعيشي لكافة المواطنين، مؤكدا ضرورة بذل المزيد من الجهود والتعاون الخلاق للحفاظ على هذه المكتسبات وتعزيزها واستمرار الارتقاء بواقع هذا القطاع الحيوي.

وأكد العاقل على إن المرحلة القادمة تتطلب تعميق وتعزيز واستمرار الحوار الدائم وتبادل وجهات النظر بين النقابات والحكومة لمواكبة المسيرة الإصلاحية والإسهام الفاعل في بناء سورية الحديثة.

بدوره محمد جليلاتي وزير المالية فند ما يقال حول أزمة في المصارف مؤكداً أن «الاحتياطات

لا أحد يستطيع أن ينكر أن ما أصاب الطبقة العاملة وحقوقها ومكاسبها من تراجع كان كبيراً ومؤثراً على صعيد تدني مستوى حياتها المعيشية، وهذا تؤكده الوقائع والدراسات والأرقام الإحصائية الصادرة عن مصادر حكومية وغير حكومية، وجميعها تصر على انخفاض الأجور الحقيقية للطبقة العاملة بالرغم من الزيادات في الأجور التي حصلت خلال عقدين من الزمن ويفترات متباعدة، حيث لم تستطع تلك الزيادات سد الفجوة الكبيرة بين الأجور والأسعار، مما أدى إلى تدنٍ مستمر في مستوى معيشتها، والزيادة في إقتارها، بالوقت الذي تؤكد المصادر نفسها على تركز هائل للثروة في أيدي قلة قليلة من الأغنياء، أصحاب الشركات القابضة وغيرهم من المستثمرين، الذين تركزت استثماراتهم بجلها في الاقتصاد الريعي، الذي يأخذ ولا يعطي، بل يستنزف البلاد والعباد.

إن ما دعانا إلى هذه المقدمة هو بيان الاتحاد العام لنقابات العمال الذي صدر عقب انتهاء اللقاء التشاوري للحوار الوطني، الذي عقد من أجل الوصول إلى تفاهم مشترك بين الأطراف المتحاورة، وإلى الآليات الضرورية لإنجاح الحوار والوصول بالبلاد إلى بر الأمان الذي يجعل سورية قوية مقاومة للمشاريع الاستعمارية، وبالاعتماد الكلي على طاقات شعبنا الجبارة، عبر تأمين الحقوق المشروعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

جاء في بيان الاتحاد العام لنقابات العمال: «إن ما جرى خلال اللقاء التشاوري من تجاهل لمسيرة البناء والتنمية التي يشارك فيها العمال والفلاحون وفئات شعبنا كافة، ليمثل في هذا الوقت خروجاً حقيقياً عن إرادة الشعب الذي تفتأ بسماع طروحات البعض ممن حضروا اللقاء، والذين منحوا أنفسهم حق الخطاب بشكل يناقض تطلعات الجماهير التي كانت تنتظر سماع قضايا مصرية وليست محاولات للالتفاف على رغبات القواعد الشعبية وإقصائها».

سننتقل في نقاش البيان من نقطتين أساسيتين: الأولى: أن هذا اللقاء هو تشاوري، أي المطلوب من هذا اللقاء هو سماع كل وجهات النظر المختلفة والمتفقة، التي هي نتاج أزمة عميقة في المجتمع

وزير المالية يؤكد للعمال..

الاحتياطي الأجنبي يكفي لمدة عامين كاملين

بعد بروز المخاوف التي راودت الشعب السوري من احتمال حدوث أزمة مالية تؤدي إلى إفلاس المصارف والاعتماد على ما تبقى من الاحتياطي من العملة سواء الوطنية أو الأجنبية منها وبعد الإشاعة التي روجت على أن الاحتياطي لن يكفي لرواتب العاملين بعد الشهر الثامن عقد رئيس الاتحاد المهني للخدمات العامة نبيل العاقل اجتماعاً مع وزير المالية محمد جليلاتي للوقوف على حيثيات ما يتم تداوله بين المواطنين وخاصة الطبقة العاملة السورية. وقدم العاقل ورقة عمل متكاملة للوزير احتوت على العديد من المطالب العمالية المتعلقة بواقع القطاع المالي والمصرفي في سورية وأهم المطالب التي طرحها النقابيون خلال مؤتمراتهم السنوية في المحافظات كافة، مؤكداً على ضرورة

نقابة الصناعات الغذائية بدمشق تطالب..

تشميل عمال المخابز الاحتياطية بالتأمينات الاجتماعية

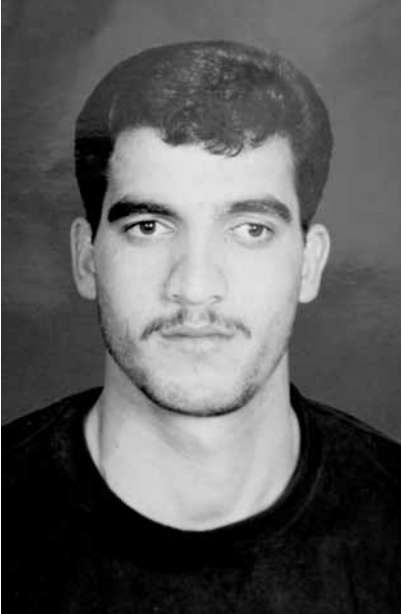


العاملين ممن يحملون الشهادة الابتدائية، ويعملون كمؤقتين في شركة المخابز، ولا يحق لهم التثبيت في العمل بعد نفاذ المادة ١٦٢ ، مطالبا بإيجاد حل لمشكلتهم بأسرع وقت.

■ ■

■ ■

الرفيق رائد ليلي.. شهيداً



عندما يصبح الصاب سُكراً.. يصبح الموت حلواً!

إلى الرفيق الشهيد البطل رائد ليلي مهما كانت الفكرة جميلة، واقعية وعلمية، تبقى جامدة ومجردة ولا روح فيها، ولكنها تصبح قوة مادية، حينما تتملكها الجماهير، فتتحول حينئذ من مجرد فكرة، إلى محرك جبار لا يتوقف عن العمل، وبوصلة لا يتيه من يتملكها، وعزيمة لا يهزم من يرفعها في وجه أعدائه، مهما كانوا أقوياء، ومهما كانوا أشداء، واليائسون البائسون، هم فقط من يقدمون على الانتحار هرباً من معاناتهم التي لا يجدون حلاً لها، في حين من يملكون الفكرة، يزرعون الأمل ويفرشون الأيام الصعبة، لهم وللآخرين بالتفاؤل الذي لا غنى عنه كي يبقى دولارب الحياة يدور، حينها يصبح الصاب سكرأ، وأشد الأيام مرارة تصبح حلوة في نظرهم جديرة في أن تُعاش، بالنضال والكفاح، بالأمل الدافق، المحرض من أجل التغيير المنشود، مهما كان الثمن غالياً، وحتى لو دفعوا حياتهم مقابل ما يرومون تحقيقه، وما يعملون لأجله.. ورفيقنا الشهيد رائد، كان من هؤلاء، كان يعاند الحياة بأكثر مما كانت تعانده هي، عاملاً يهوى الجديد، شجاعاً مقداماً متحمساً في كثير من الأحيان، صلباً لا يعرف الخوف، متفائلاً رغم كل البؤس الذي كان يفترش دريه، مناضلاً حتى الموت، وحتى الرmq الأخير من حياته، وإن من سدد تلك الرصاصـة الغادرة، التي اخترقت جسده الطاهر، كان يعلم علم اليقين أنه يهم بقتل إنسان، لم يقترف جرماً، وجل ما كان يفعله، أنه كان يسعى إلى غد أفضل، تظلله الحرية والعدالة الاجتماعية..

ستيركوه ميقرى

السبت الدامي في البوكمال..

الحركة الشعبية والجيش بريئان من المسيئين

والذي استقبله أهالي البوكمال بالهتافات المعهودة من الحراك الشعبي منها (أيد وحده جيش وشعب وشعب وجيش..)(اللّهُ مجبي الجيش..)، وصعد بعض المتظاهرين على ظهر دبابتين وهم يرددون هتافاتهم، وفي تصرف وطني عال بالمسؤولية، ومعترف بوحدة الجيش والشعب هتف الجنود مع المتظاهرين، ثم غادروا المكان خوفاً من الاعتداء عليهم. قام عدد من أبناء البوكمال ومتففيها في مساء اليوم نفسه بالاتصال بالجيش، والقيام بزيارتهم بعد أن تم إرجاع الدبابتين للجيش وأجمع الكل على النقاط التالية: أن يقوم المواطنون الذين لديهم قطع من السلاح عائدة للأجهزة الأمنية أو الجيش بإرجاعها على أن يتم تسليم كامل العدد خلال عشرة أيام.

أن يقوم المطلوبون الذين نشرت أسماؤهم على لوائح المطلوبين بتسليم سلاحهم، والتوقيع على تعهد بعدم استخدام السلاح، شرط ألا يتم اعتقالهم ويعودوا فوراً إلى منازلهم.

من جانبها تعهدت قيادة الجيش في المنطقة بعدم الدخول إلى المدينة، والوقف الفوري لتدخلات الأمن العسكري المستمرة في شؤون المدينة، ونقل الحواجز والمتاريس من الشوارع فوراً. حيث امتدت عملية الإزالة إلى الساعة الخامسة صباحاً، وتم إعادة غالبية قطع السلاح المستولى عليها بهمة الشباب الذين كان لهم أثر فعال بتحقيق ذلك.

وكان لافتاً مقدار الحزن الذي أصاب أهالي البوكمال على الشهداء الذين سالت دماؤهم ظلماً وعدواناً، وكذلك حزنهم على ما تم حرقة وتدميره من دوائر رسمية، وسيارات الشرطة والدراجات النارية التابعة لفرع المرور ، إذ تم حرق ثمانى

كان حصيلة السبت الدامي في مدينة البوكمال (١٦ تموز) على الحدود العراقية خمسة شهداء من المدنيين العزل، وشهيدين من الجيش السوري، كانوا ضحايا تصرف أرعن غير مسؤول بالمعنى الوطني، وذلك من خلال عملية استفزازية واستعراضية قام بها عناصر من الأمن العسكري بحق أهالي البوكمال، وإطلاق النار في الهواء دون أي مبرر يذكر، لكن يبدو أن نوايا مبيتة ومخططة مسبقاً قد حضرت لهذا الفعل المرفوض وطنياً وأخلاقياً، والعمل على طمس تبعات نتائج المحزنة، والصاق الجريمة بجهاز أخرى، وإلا ما معنى قيام بعض عناصر الأمن العسكري بإطلاق النار على الحشود التي تجمعت لاستبيان ومشاهدة ما يحدث في بناء الأمن الجنائي كي لا توجه أصابع الاتهام له؟

علماً أن الأمن الجنائي كان حريصاً على تواجدهم في مركزه، وبالتعاون مع جهاز الشرطة وعلى رأسهم العميد مدير المنطقة، وقد عمل المستحيل لكي لا تراق نقطة دم واحدة من أي مواطن سوار المدنيين منهم أو العسكريين، لكن ومع الأسف الشديد نجح الأمن العسكري بإثارة الناس، وتحريضهم للهجوم على مخفري الشرطة ومركز الأمن الجنائي، ودائرة الأحوال المدنية، ومبنى مديرية المنطقة ومنزل المدير، والاعتداء على صندوق مديرية المالية في البوكمال، باعتبار أن جميع هذه الدوائر تقع في مجمع واحد، بالإضافة إلى حرق القصر العدلي، ومحاولة سرقة دائرة الرواتب التابعة لمديرية التربية من بعض المخربين. إن جميع هذه الأحداث التي جرت بأقل من ٢٤/ ساعة بما فيها الاستيلاء على الأسلحة الموجودة في مخافر الشرطة، ومركز أمن القوى الجوية، استدعى لتدخل الجيش إلى مدينة،

الرفاق والرفيقات، وأنشدت على قبره النشيد الوطني، وشاركت في تظاهرة رددت خلالها شعاراتها: «الشعب يريد إسقاط الفساد»، «الشعب

يريد بناء نظام جديد».. و«رائد رمز الحرية»..

وألقي الرفيق عادل لحام أمين اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين كلمة مقتضبة في مجلس العزاء، قال فيها:

باسم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين نتقدم إليكم بأحر تعازينا، ونقف بإجلال واحترام لروح شهيدنا الرفيق رائد الذي عرف بشجاعته وإيثاره وإخلاصه وإقدامه، وقد عرفناه على هذا الخلق منذ انضمامه إلى اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في الفترات الأولى لانطلاقتها، حيث كان يقوم بتنفيذ المهام الموكلة إليه على أكمل وجه، وكان يشارك بحماس وفاعلية بالاعتصامات والمظاهرات التي دعت إليها وشاركت بها اللجنة من أجل نصرة الشعب

سيارات وثلاث دراجات نارية.

وللوقوف على ما حدث ووضع حد لكل التجاوزات عبر جميع الأهالي عن انزعاجهم من الذين يركبون الحراك الشعبي لغاياتهم الشخصية كحرق المحكمة من إخفاء بعض الدعاوى التي تدين بعضهم، لأن من استخدم النيران والدمار لتنفيذ مآربه لا علاقة له بالعرف الاجتماعي والعلاقات الوطيدة التي تجمع أبناء المدينة، وأكدوا أن المظاهرات التي خرجت في البوكمال كانت من أفضل المظاهرات سلمية وحضارية في سورية، وبدا واضحاً العناصر الغربية التي تستتر خلف المتظاهرين، والتي مصالحتها ترتبط بمصالح من تضرر سواء داخل جهاز الدولة أو خارجه، والذين يقفون بالمرصاد في وجه أي إصلاح أو حوار. قال أحد المحامين إن من يسيء إلى الحركة الشعبية، مطلوب منه خلق فتنة اجتماعية، والأ ماذا جرى أولاً حرق مستودع المحكمة؟ لأن جميع السجلات الخاصة والوكالات والدعاوى والخلافات العائلية موجودة في المستودع، أي إن هناك من خطط، والعبوات الناسفة من البنزين التي حضرت بالسرعة المذهلة أكبر دليل على ذلك، والسؤال الآخر ماذا يعني محاولة سرقة المبنى المعتمد لرواتب المعلمين الوكلاء؟

إن ما جرى خلال السبت الدامي يضع أمام الحركة الشعبية مهمة أخرى لا تقل أهمية عن مطالبتها المحقة، وهي مراقبة كل من يسيء إليها ولسلمية تظاهرها وحراكها، وذلك إلى حين تحقيق ما تصبو إليه على جميع الصعد الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية والديمقراطية، وفي ذلك الضمانة الحقيقية لكرامة الوطن والمواطن.

بيان إلى أهالي

حمص الكرام

ناقشت لجنة محافظة حمص للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين تطورات الوضع الناشئ في المدينة بكل جوانبه وخصوصاً التطور الخطير في الأيام الأخيرة وما رافق ذلك من احتكاكات طائفية وأعمال عنف في بعض أحياء حمص من قتل وحرق وقطع الطرقات وإقامة الحواجز والمتاريس على مداخل الأحياء والشوارع الرئيسية مما أدى إلى توقف حركة النقل الداخلي في المدينة وخاصة على خط الكورنيش الشرقي وسرافيس الزاهرء السوق.

أمام هذا الوضع الناشئ نؤكد بأننا:

١) نقف بكل إجلال واحترام لكل الشهداء الذين سقطوا من أجل أن تكون سورية أفضل وأرقى فكل الرحمة لأرواح الشهداء..

٢) كلما تقدم قطار الإصلاح إلى الأمام هناك من يطلق النار عليه بحجج مختلفة وغير مقبولة وليس لها أي مبرر كما أن أهالي حمص هم أعقل وأكثر حكمة من أن يقوموا بهكذا أعمال، ويرفضون الفتنة الطائفية من أي جهة أتت.

٣) الإسراع من قبل الدولة والشعب بمنع تطور الأحداث في حمص بشكل غير عادي.

٤) إن العنف الشديد ضد المتظاهرين ليس له مبرر وإن حقن دماء السوريين هو هدف أسمى لجميع أبناء الوطن.

٥) ضرورة فتح حوار مع الحراك الشعبي في المدينة والوقوف على مطالبه المحقة ويجب تمثيل الحركة الشعبية في أي مؤتمر لاحق للحوار.

بيان لجنة محافظة دير الزور لوحدة الشيوعيين السوريين

يكفله الدستور وأنّ قوة الحراك في سلميته..

● وتدعو المتظاهرين والمشاركين في الحراك السياسي لعدم الانجرار وراء الاستفزازات والعنف أو الاقتتال أو محاولات حرقه عن أهدافه المشروعة.

● المطالبة بالافراج عن كافة المعتقلين على خلفية الاحداث في دير الزور و ريفها .

● ان الشعب هو مصدر اية شرعية.. لذلك نرفض أي تدخل خارجي مهما كان شكله و ندين من يؤيده او يتهاون معه او يحاول الاستفادة منه...

مختلف المجالات وخاصةً من السياسات الليبرالية الاقتصادية الاجتماعية (الزراعية) وغياب الحريات الديمقراطية وارتفاع نسب الفقر والبطالة وتحديدأ بين الشباب، وأنّ الحلّ يجب أن يكون شاملاً وجذرياً، سياسياً واقتصادياً اجتماعياً وديمقراطياً.

كما تؤكد اللجنة الوطنية على ما يلي:

● تعزيز الوحدة الوطنية وتأييد الحراك السلمي البحث ودعمه وتطويره واستمراره هو ضمانة لتحقيق التغيير والتحرير ومطالب الشعب في الحرية والكرامة.

● أنّ حقّ التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي حقّ مشروع

طلاب الثانوية بدير الزور.. «لا معلقين ولا مطلقين»!

احتجاجية يوم الثلاثاء أمام دائرة الامتحانات ومديرية التربية وهم يهتفون (وين العلامات.. وين العلامات)، متهمين الوزارة والمسؤولين بسرقتها كما اعتادوا على سرقة ثروات الوطن وأموال الشعب، واكتفى مدير التربية والمسؤولون بإغلاق الأبواب على أنفسهم دون أن يتجرأ أحدهم على تقديم أي ردّ لأنه لا جواب من الوزارة لديهم، والبعض اعتبر أنّ عدم إعلان نتائج الطلاب لأنها (تشابه بالصح) نتيجة عُشّ جماعي.. والبعض حثّل المسؤولية لمسؤولي حلب والمصححين فيها باستهدافهم لأبناء الدير لمشاركتهم بالحراك الاحتجاجي السياسي، ولعل هذا الجانب هو من نتائج السياسات المتبعة التي تهدف إلى تفتيت المجتمع كما يفعل البلطجية والأمن..

وقد تضامن الشباب المحتجون مع هؤلاء الطلاب، سواء في التظاهر أو في مساندتهم في مطالبهم في الاعتصام اليومي، كما قرروا تسيير مظاهرة احتجاجية دعماً وتأييداً لهم بمعرفة مصيرهم وحقوقهم..

وهنا نساءل: ما مصير هؤلاء الطلاب والطالبات؟ وحتى لو اعتبروا راسبين فيأي نفسية سيستطيعون تقديم الدورة الثانية؟ وهل سيسعفهم الوقت للتحضير والدراسة من جديد؟.. أمّا الناجحون فسيجري تحطيم قسم آخر منهم من خلال سياسة الاستيعاب الجامعي التي تدفعهم نحو الجامعات الخاصة، وسيستمر حرمان الفقراء من متابعة تحصيلهم العلمي وإتاحتها للأغنياء فقط.. وبالتالي حرمان الوطن من آلاف المبدعين.. لقد بلغ السيل الزبى، ولا بديل عن إجراء إصلاحات جذرية وشاملة.. تغيير.. سياسي اقتصادي اجتماعي ديمقراطي ينسف السياسات المتبعة جملة وتفصيلاً مع القائمين عليها والمنفذين لها والمؤلفة قلوبهم ومن لف لفهم من المنافقين والانتهازيين. ■■

مدير وإنما يجب أولاً محاسبتهم ومحاکمتهم علنا عمّا ارتكبهو.. وما حصل في دير الزور مؤکد أنه حصل في بقية المحافظات أيضاً، حيث أعلنت نتائج الثانوية العامة، ولن نناقش هنا نسب النجاح التي تبين بعضها أن نصف الطلاب تقريباً أو ثلثهم في أحسن الأحوال راسبون، ولو اعتبرنا أنّ الخلل والتقصير منهم، وهذا غير واقعي، فالخلل هو في السياسة التعليمية المتبعة، ومنها طريقة الامتحان التي تعتمد على قياس الذاكرة فقط وليس الفهم والاستيعاب والجوانب العملية والإبداعية، ناهيك عن المفاصل الأخرى في السياسة التعليمية من فساد وكتاب ومناهج، وبقية المستلزمات.. وكلّ ذلك يشير إلى أنها أحد الاختراقات الكبيرة التي تستهدف خلق بؤر توتر في المجتمع السوري، وخاصة بين الشباب، لتفتيت وتدمير سورية وطناً وشعباً ومقدرات مادية وبشرية.

أعلنت النتائج، وإذ بمئات الأسماء وربما الآلاف لا اسم لهم، وبعضهم راسبون بالتشابه بمادة الجغرافية وهم قدموا امتحان الثانوية العلمية!... والأغلبية لا نتيجة لهم، فليسوا راسبين وليسوا ناجحين، وإنما معلقين وعليهم مراجعة الامتحانات..

ولدى مراجعة الامتحانات لم يجدوا جواباً، لأن الوزارة لم تبين لهم شيئاً.. ولم يبقَ على بدء الدورة الامتحانية الثانية سوى أيام.. ونحن إذ نوّكد رفضنا لكل أساليب الغش نوّكد أيضاً رفضنا تحميل المسؤولية للطلاب فقط، أو للمدرسين من لجان الرقابة على الامتحانات الذين كان لهم دور ايجابي في الحد من هذه الظاهرة، واستيعاب الطلاب والظروف التي يمرون بها وتمر بها البلاد، فالمسؤولية تقع بالدرجة الأولى على الحكومة والوزارة وكبار المسؤولين عن السياسة التعليمية في البلاد.

وقد رافقت«قاسيون»الطلاب والطالبات الذين قاموا بمظاهرات

◀ **زهير مشعان**

لعل الشباب والطلاب هم الأكثر حفظاً لأشعار الشاعر الدمشقي الراحل نزار القباني ومنها هذا المقطع: «إني خيرتك فاختاري.. ما بين الموت على صدري.. أو فوق دقاتر أشعاري»..

ومن هنا، يجد المواطنون أنفسهم أمام حكوماتنا العتيدة القديمة والجديدة ولديهم خياران، ليس أحلاهما مرّ بل كلاهما موت على طريقة القباني، لكن الفارق بين شاعر دمشق والحكومة أن طريقة موت الأول هي (الموت حباً)، بينما طريقة الحكومة هي الموت كرهاً وقمعاً وتعذيباً/ وربما قتلاً.. لذا لا عجب أن تدفع الحركة الاحتجاجية الشبابية بهؤلاء الأبطال الشجعان لأن يتحدا حتى الموت بصدورهم العارية.. والسبب الرئيس السياسات الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية، وكبت الحريات وامتهان الكرامات، وما تزال هذه السياسات مستمرة رغم ما سببته من أزمة عميقة في البلاد، تهدد أمن الوطن والشعب.. وما يزال التعامل معها جارياً بطرق تدفع إلى تعميقها وليس حلها عبر القمع والاعتقال أو الإهمال والتطنيش أو الترفيع..

في هذا الصدد، تظهر السياسات التعليمية المتبعة وتعبر عن نفسها كأمر فيه من الخطورة ما يمكنه تدمير أجيال ستحتاج إعادة بنائها إلى عقود.. فهذه السياسات تدمر شريحة الشباب الطلاب الذين هم محرك ووقود المجتمع والحياة.. من هنا يتبين أن أي خطأ ولو بسيط ستكون نتائجه أضخم وأكثر تأثيراً من غيره.. بل هو جريمة تاريخية بحقّ الشعب والوطن.. ويجب ألا تمر الأخطاء هكذا بالإقصاء لبعض الشخصيات من وزير أو

فساد بلدية محافظة الحسكة

من يبتلع حقوق الناس ويرقص على أشلاء الوطن؟

٤/١٣٩٢ تاريخ ٤/٢١/٢٠١١، وشكوى أخرى إلى محافظ الحسكة بتاريخ ٤/٥/٢٠١١، وشكوى إلى وزير الإدارة المحلية بتاريخ ٢٠/٥/٢٠١١، مسجلة لدى ديوان الوزارة برقم ٢١١/٣١/ وأرسلت إلى محافظ الحسكة بتاريخ ٢٣/٥/٢٠١١، وشكوى إلى المحامي العام بالحسكة بتاريخ ٣٠/٥/٢٠١١ وأحيلت إلى قيادة الشرطة في ١/٦/٢٠١١، كما تمت إحالة الأمر من مدير منطقة الحسكة إلى قيادة شرطة محافظة الحسكة بتاريخ ٢/٦/٢٠١١، للإيعاز لمن يلزم بالتحقيق، وأحيلت من قائد شرطة محافظة الحسكة إلى رئيس قسم المدينة الجنوبي للإيعاز بالتحقيق وإجراء المقتضى القانوني.

حتى الآن لم يتم التعامل بشكل جدي وقانوني لرفع الظلم والغبن عن أصحاب الحق المستولى عليه دون وجه حق، أو حتى لوقف المخالفات والتجاوزات وإزالتها وفقاً للقوانين. إن «قاسيون» تستغرب السكوت عن هذه الممارسات والتجاوزات في الوقت الذي نحن أحوج ما نكون لتحقيق مطالب المواطنين المحقة والمشروعة، والدفاع عن حقوقهم وكراماتهم، وإننا نهيى بكل المعنيين بالامر بأن يضطلع كل منهم بالمسؤولية المناطة به، لإحقاق الحق وتطبيق القوانين بالسرعة اللازمة حفظاً لكرامة المواطن وهيبه الوطن.

■■



الموجبة لعدم تنفيذ المرسوم وترك المواطنين لارتكاب المخالفات.

٣. إلزام المخالفين بإزالة المخالفة، وترحيل الأنقاض على نفقتهم لكي تصبح الأرض صالحة للاستثمار، كونها زراعية».

ووصل العلم إلى محافظ الحسكة عن طريق شكوى مماثلة إلى رئيس مجلس مدينة الحسكة برقم ١٤٤٨/ تاريخ ٥/٤/٢٠١١ أحيلت إلى محافظ الحسكة برقم ١٢٧٩/ص تاريخ ٥/٤/٢٠١١، وشكوى مباشرة إلى محافظ الحسكة بتاريخ ٢٠/٤/٢٠١١ أحيلت إلى مجلس مدينة الحسكة، وسجلت لدى ديوان المجلس برقم

لتاريخه في الوقت الذي تزداد فيه الأبنية المخالفة يوماً بعد يوم، في ظل غياب وصمت مراقبة البناء لدى مجلس مدينة الحسكة، رغم مطالبتنا المتكررة بضرورة إزالة المخالفة وترحيل المواد والأنقاض وفق مواد المرسوم المذكور. لذلك نتقدم بطلبنا لسيداتكم راجيتين:

١. الإيعاز إلى الجهات المعنية بالحسكة بضرورة قمع المخالفة وفق أحكام المرسوم التشريعي المذكور وتعليماته التنفيذية بالسرعة الممكنة. وخاصة المادة ٢/ منه لأن التأخير في ذلك يزيد من عدد الأبنية المخالفة.

٢. مطالبة الجهات المختصة ببيان الأسباب

وردت إلى «قاسيون» مجموعة صور عن شكاوى تقدمت بها المواطنتان بتلة رشيد البراك وشاهة رشيد البراك، من محافظة الحسكة نيابة عن بعض المتضررين ، تتطلمان من استغلال بعض ضعاف النفوس والانتهازيين للأجواء المتوترة في البلد، للاعتداء والاستيلاء على أرضهما على مرأى ومسمع من بلدية الحسكة، وتقدمت المواطنتان بشكاوى تشرحان فيها مشكلتهما كما جاء في النموذج الموجه إلى وزير الإدارة المحلية، وتقول: «مقدمه: بتلة رشيد البراك، وشاهة رشيد البراك من مدينة الحسكة، نعرض ما يلي: إننا نملك أرضاً زراعية بالعقار رقم ١٠/ من المنطقة العقارية النشوة ٢٨٦/ آلت إلينا إرثاً من مورثنا والدنا المرحوم رشيد البراك، وتقع إلى الغرب من جسر النشوة. (مرفق صورة عن وثيقة حصر الإرث) ومنذ تاريخ ٥/٤/٢٠١١ أقدم بعض الأهالي على وضع مواد البناء فيها (حجارة، بلوك، رمل... إلخ) كما أقدم آخرون على إشادة البناء عليها، وبما أن ذلك يعد اعتداء ومخالفة وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٥٩/ لعام ٢٠١١ المتعلق بمخالفات البناء. لذلك تقدمنا بطلبات عديدة إلى السيد محافظ الحسكة بغية إزالة المخالفة وفق التواريخ التالية: ٦/٤ - ٢٠/٤ - ٥/٥/٢٠١١ وقد أحيلت جميعها إلى السيد رئيس مجلس مدينة الحسكة. ولم نجد آذاناً صاغية

فلاحو دير الزور ومأساة الشوندر المستمرة..!



■■

الشوندر أمام المصلحة أو أمام المعمل احتجاجاً، وحتى لا يتحملوا مزيداً من الخسائر نتيجة تأخر الحصول على بطاقة القلع أو التسليم، وهذا لا ينعكس على الفلاح فقط وإنما ينعكس أيضاً على عمل معمل السكر وإنتاجه وارتفاع نسبة التكاليف.. وهذا هو الوضع منذ إقلاع المعمل بطاقلته القصوى التي وصلت إلى ٢٨٠٠ طن يومياً، وكانت مخصصة في البداية لإنتاج المحافظة من الشوندر، جرى تخفيضها إلى ٢٠٠٠ طن ثم إلى ١٤٠٠ طن للسماح باستلام الشوندر من المحافظات الأخرى التي تستسبب أجور نقله ارتفاع قيمة التكاليف.. علماً أن الظروف الجوية على الأقل تعطي للمحافظة الأفضلية.. وإذا تذكرنا أيضاً خسارة الدولة أكثر من ٤٠٠ مليون ليرة بسبب تجربة الديفيزيون الفاشلة في السنة الماضية وما قبلها، بسبب الفساد والعقود مع شركات أجنبية غير كفوءة، وبسبب العمولات التي يقبضها الفاسدون لتوقيعها، يتبين لنا فداحة الجرائم المرتكبة ليس بحقّ الفلاحين والعمال والمعمل فحسب، وإنما بحق الاقتصاد ككل وبحق الشعب والوطن.. فمن المسؤول عمّا ما يجري ويتكرر باستمرار دون محاسبة وقطع أياد؟

من هنا نوّكد أنّ الأمور باتت تحتّاج إلى تغيير شامل وجذري.. تحتاج إلى نظام جديد يعيد للشعب حقوقه، حقوق عماله وفلاحيه وسائر مواطنيه.. يعيد له الكرامة التي هي فوق كلّ اعتبار.

■■

والعمال عموماً، وفي دير الزور خصوصاً، هذه المأساة التي تتجلى منذ تم وضع الخطط الوهمية مروراً بسوء تنفيذها وتقديرها، ووصولاً إلى زراعة الشوندر وبطاقات قلعه، ومعاماة استلامه حتى قبض أثمائه الضئيلة..

وفي هذا العام ترافقت مأساة الفلاحين أيضاً مع الظروف الجوية القاسية، وما يشهده الوطن من أزمة عميقة لا يزال يجري التعامل معها إما بالأسلوب الأمني القمعي أو بالحلول الجزئية والترقيعية، ما يزيد في تفاقم الأزمة وتعميقها بسبب قوى الهيمنة والفساد التي لا تريد إصلاحاً كفيف بتغيير جذري وشامل؟..

ولنبداً من تقديرات خطة زراعة الشوندر، حيث قُدر إنتاج هذا العام بحدود ١٤٠ ألف طن، ثم رُفعت إلى ١٥٠ ألف، ولكن لغاية الآن وصل التوريد إلى أكثر من ١٦٦ ألف طن ومن المتوقع أن يرتفع إلى ١٨٠ ألفاً، وربما يصل إلى ٢٠٠ ألف، وهذا مما ولد للفلاحين مشاكل كبيرة سواء في الحصول على بطاقة القلع في الوقت المناسب، وصولاً إلى تسليمه، وأي تأخير فيهما سينتج عنه تدمير الإنتاج وخسارة الفلاح ليس لجهد فقط وإنما خسارته المادية دون أن يعوض، ولو على الأقل بجزء منها، فهذا التأخير سيؤدي إلى تخبيز الشوندر في أرضه قبل قلعه بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وإذا قلعه الفلاح سيتعرض للجفاف وانخفاض نسبة الحلاوة وارتفاع نسبة الأجرام من الشوائب وغيرها..

لقد دفع ذلك بعض الفلاحين لإلقاء حمولاتهم من

من يملك يحكم..

ويسحق أيضاً

◀ **سلام نمر**

عملاً بنظرية من «يملك يحكم»، تحولنا من دولة وجمهورية إلى مجموعة مزارع وملكيات موزعة على فئة من رجال الأعمال الفاسدين، الذين عاثوا فساداً في البلاد واستغلوا حقوق العباد، وهؤلاء الفاسدون-«التهب الكبير تحديداً» تحولوا إلى ديناصورات مال وأعمال، وتحكموا بكل مفاصل الاقتصاد السوري خلال السنوات الماضية، ولأن القطاع العام كان شوكة في حلقهم، قاموا بتخسير مقصود لهذا القطاع الحيوي، فكانت النتيجة تدهور الصناعة والزراعة، ومزیداً من العصي في عجلات هذين القطاعين، وذلك لفتح أبواب البلاد على مصارعها أمام القطاعات غير الإنتاجية من سياحة وبنوك ومصارف وبورصة، لتبيض الأموال المسروقة والمختلسة، وقفونة النهب في القطاع العام (عن طريق ما يسمى بالتشاركية) التي أعطت الحق لفئة من (محدثي النعمة) في التمتع بفنائم هذه الكعكة.

أما مجالس رجال الأعمال التي تم تشكيلها على حساب غرف الصناعة والتجارة، فلها طعم آخر، فهي أيضاً كانت نتيجة طبيعية لتوحيد قوى السوق و«السوء» التي أرادت المشاركة من باب (أنا أملك أنا أشارك)، ولذلك ليس من المستغرب أن يتم تأمين البنية التحتية اللازمة لهذا التحالف القديم-الجديد (قوى المال والسلطة)، من فنادق نجومية وأماكن لعب الورق (القمار) والحفلات المجلجلة، فالأولاد بحاجة إلى مدارس وجامعات خاصة ذات امتياز أمريكي وأوروبي، والنساء بحاجة إلى مراكز المساج والرياضة والتحفيف والنفخ أحياناً، والرجال بحاجة إلى مراكز اللهو والسهرة حتى الصباح، هذا عدا المولات والمدن السياحية وقد يكون هناك نواد للتعري عما قريب أيضاً.

لأن من «يملك يحكم» ولن يصبح جمعية خيرية، كما ادّعى كبير هذه الجوقة، ولن يصدق الشارع السوري من كان يهين الكرامات، فمنذ زمن ليس كثير القدم كان يقال إن أحد مالكي الجزيرة كان يتلذذ يومياً بتعذيب عدد من رجال المنطقة من الفلاحين، ويضعهم في مسبحه المجهول بالطين ويضحك وهو يشاهد هذا المنظر (السادى) حتى الثمالة، وكأن هذا الماضي يعيد نفسه الآن في حاضرننا، فمن تربى على قهر الآخر لن يبدل أمره من تلقاء نفسه!.

ومن هنا نجد المقامر الذي يضع سائقه وحاشيته جانباً ليربح «الدق»، وكذلك من يأتي بلاعب شطرنج ويغلبه ومن يجبر الآخرين على خدمة «أركيلته»، ومن يكلف الآخر بقتل غيره وسحقه وكله تحت سطوة من «يملك يحكم» و«العين ما بتعلى على الحاجب»، ولا أدري إذا كان هؤلاء أنفسهم؟ يدرون بأنهم يحفرون قبورهم بحوافرهم؟ ■■

◀ **مراسل قاسيون - دير الزور**

يقول المثل الشعبي (التكرار يُعلم الحمار)، لكن الحكومات المتعاقبة وخاصة خلال السنوات الأخيرة، والتي من المفترض أنها تتعلم من أخطائها، أثبتت أن الأخطاء التي ترتكبها غالباً ليست عشوائية إنما تتكرر باستمرار وبصورة تزداد مأساوية عاماً بعد عام، إذا لم نقل يوماً بعد يوم.. وما يحدث في السياسات الزراعية خير مثال..

فمن جريمة رفع سعر المازوت إلى الرفع المستمر لأسعار السماد والبذار وكافة مستلزمات الإنتاج الزراعي، إلى السماح باستيراد الفاسد منها وبأسعار عالية، سرق خلالها التجار والمتنفذون جهد الفلاح وأمواله، ناهيك عن سرقتهم للدولة والمجتمع ككل، وصولاً إلي تهديد الشعب بحرمانه من أمنه الغذائي، ومع ذلك لا يحاسب الفاسدون واللصوص وحماهم بينما يلاحق ويُعتقل من هبّ يتظاهر مطالباً بحقوقه، فيعتقل ويعذب وتهان كرامته، ويحرم حتى من عمله، فيعود المهرب وتاجر المخدرات إلى عمله وينهى كفّ يده، أما من تظاهر فلا يزال خاضعاً للابتزاز، بل أنه صدرت قرارات وتعاميم تهدد كل من سيخرج متظاهراً بأنه لن يُسمح له بالعمل.. ولعل المأساة القديمة الجديدة هي مأساة الفلاحين

جامعة إيبلا بإدلب تستضيف ندوة حوارية؛

«عتبة الإصلاح نحو سورية الجديدة»

بدعوة من رئاسة جامعة إيبلا في محافظة إدلب، عقدت في مقر الجامعة ندوة حوارية تحت عنوان «عتبة الإصلاح نحو سورية الجديدة».. وقد استضافت جامعة إيبلا في هذه الندوة الحوارية ثلاثة محاورين أساسيين هم؛

١- د. محمود مرشحة، عميد كلية الحقوق في جامعة حلب (سابقاً) وعضو لجنة صياغة قانون الأحزاب.

٢- الرفيق ماهر حجار، أمين مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين.

٣- الأستاذ وليد إخلاصي، الأديب السوري المعروف وعضو لجنة الحوار الوطني.



أدار الندوة أ.د. خالد الحامض؛الشخصية العلمية والأكاديمية المعروفة وعميد كليتي الاقتصاد والحقوق في جامعة حلب (سابقاً) ومؤسس جامعة إيبلا وعضو أمانة «إعلان حلب للثوابت الوطنية».

وقد تميزت الندوة بروح ديمقراطية عالية لا سقف لها سوى سقف الوطن وبمداخلات جريئة ومسؤولة.

وقد افتتح أ.د. خالد الحامض الندوة بمداخلة هامة جاء فيها: « بسم الله الرحمن الرحيم ..والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

يمر بلدنا بظروف استثنائية لم يشهد لها مثيلاً من قبل، حيث تفاعلت عوامل كثيرة، هي بالأساس متعارضة، بل ومتناقضة، داخلية محتقنة، وداخلية مع الخارج مرتبطة، خارجية أجنبية مع خارجية وداخلية وطنية مرتبطة، سلطوية منفتحة وسلطوية متشبثة بسلطتها .

تفاعلت كل هذه العوامل فيما بينها رغم تناقضاتها وتباين مراميها، رغم تعارض أهدافها وتباين وسائلها فعرضت أمن وأمان هذا البلد للخطر. وقد مهد وساعد على ذلك البيئة المحيطة على اختلاف ألوانها (...).

ومساهمة من هذه الجامعة ومشاركة منها في إيجاد السبيل لتجاوز هذه الأزمة تداعينا لنشارك في الحوار الذي يجري سواء في الداخل أم في الخارج، مستوحين مما علمنا التاريخ ومما نعيشه في الحاضر، ومما نصبو إليه في المستقبل كل ما يلهمنا لتكتشف عتبة الدخول إلى الحل الذي يحولّ نتاج تفا عل العوامل السابق ذكرها إلى خطوات إيجابية لتحويل الظروف الاستثنائية

إلى ظروف ملائمة نحو سورية جديدة (...).

ونعتقد أن الجوانب الرئيسية التي تشكل عتبة الدخول نحو الإصلاح الشامل هي:

– التحول السياسي (متمحوراً في التحول الدستوري).

– التحول الاقتصادي (متمحوراً في محاربة الفساد وإعادة بناء الهيكل المؤسساتي الاقتصادي).

– التحول الاجتماعي(متمحوراً في إعادة بناء القيم والمفاهيم التي تضبط سلوك الفرد والمجتمع)».(...).

ورأى أ.د. خالد الحامض أن « الأساس هو أن نبداً في الإصلاح من الداخل، فهو أساس علاقتنا مع الخارج...وأن نقطة الانطلاق في الإصلاح الداخلي هي الانطلاق من مفهوم المواطنة، الذي يتلخص في ثلاث نقاط:

١- حفظ الكرامة للمواطن.٢- الشعور بالعدالة.٣- القدرة على التعبير بلا خوف».

وقد رفض أ.د. خالد الحامض رفضاً قاطعاً الطائفية بكل أشكالها ومظاهرها معتبراً إياها ظاهرة غريبة عن المجتمع السوري مؤكداً على ما جاء في مبادئ «إعلان حلب للثوابت الوطنية»من رفض مطلق لها ..

د. محمود مرشحة؛مرحلة انتقالية..وقانون انتخابات على أساس الدائرة الفردية



اعتبر د. محمود مرشحة أننا اليوم أمام مرحلة مفصلية في حياة البلاد، والشعب السوري اليوم على عتبة سورية جديدة مختلفة بشكل كبير عما كانت عليه سابقاً. ولخص رؤيته في

الطريق الذي يجب أن تسير عليه سورية من الناحية الدستورية والقانونية وصولاً إلى مرحلة الاستقرار بالقول:إننا نحتاج اليوم إلى مرحلة انتقالية تتقلنا بشكل قانوني ودستوري وبشكل آمن إلى شكل الدولة الجديد .. فيحسب الدستور فإن انتخابات مجلس الشعب يجب أن تتم خلال /٩٠/ يوماً من انتهاء الدور التشريعي السابق؛ فإن لم يجر انتخاب مجلس شعب جديد ينعقد المجلس القديم. وعليه فإن المجلس القديم سوف ينعقد في ٨ أو ٩ من شهر آب القادم أي بعد أيام، وهو الذي سوف يقر قرارات الحوار الوطني سواء بإلغاء المادة الثامنة من الدستور أو عدم إلغائها أو تعديلها، أم بالأخذ بمشاريع قوانين الأحزاب والإعلام والانتخابات والإدارة المحلية ...

بعد ذلك تبدأ المرحلة الانتقالية التي ستفعل فيها القوانين التي سيصدرها رسمياً المجلس القديم في دورته الاستثنائية الجديدة،

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

د. محمود مرشحة، مرشحة لعضوية البرلمان السوري

ليتم بعدها انتخابات لمجلس تشريعي جديد على أساس القوانين الصادرة وبذلك تنتهي المرحلة الانتقالية ليضع المجلس الجديد دستوراً جديداً ويعرضه للاستفتاء العام.

ورأى د. مرشحة أن قانون الانتخابات الحالي هو قانون غير مقبول ولا يساير مرحلة التغيير المنشودة...



الأستاذ وليد إخلاصي؛ تشكيل المجلس الأعلى لحقوق الإنسان في سورية من أهم توصيات اللقاء التشاوري

رأى الأديب وليد إخلاصي عضو لجنة الحوار الوطني أن هنالك مشكلة جدية في الإعلام السوري رافضاً أن يكون سبب تخلف الإعلام السوري

وقوعه تحت سيطرة الدولة، متسائلاً أليس معظم الإعلام الناجح في العالم تسيطر عليه في الحقيقة دول لها مشاريعها؟ وتساءل لماذا ننتقد الإعلام السوري ولا ننتقد إعلام الجزيرة والعربية وفرانس ٢٤ وغيرها؟

وقال:أنا عضو في لجنة الحوار الوطني ولي رأي خاص في الحوار بشكل عام أنه توجد لدينا مشكلة حقيقية في ثقافتنا بيننا وبين الحوار منذ أن تم إقفال باب الاجتهاد في التشريع الإسلامي في القرن الرابع الهجري، وبإقفال باب الاجتهاد توقف باب الحوار في ثقافتنا، شاكراً الأزمة الحالية التي أيقظت فينا روح اليقظة والسعي للحوار. وأن هذا الموضوع سيؤدي بنا إلى شكل جديد للحوار الوطني وعليه نحن بحاجة إلى ١٠ – ١٥ سنة لكي تترسخ ثقافة الحوار لدينا.

وتحدث الأستاذ إخلاصي عن اللقاء التشاوري وقال: «تضمن البيان الختامي ١٦ بنداً تمهد بشكل جدي لمؤتمر حوار وطني، وأنا وجدت فيه بنداً متميزاً إلى حد كبير، وهو تلك المادة الصغيرة التي تكلمت عن المجلس الأعلى لحقوق الإنسان، وهذا البند سيضع أساساً حقيقية في حق الإنسان في التعبير عن نفسه، والدفاع عنها وحماية الآخرين له».



د. عزام كتخدا رئيس جامعة إيبلا؛ يجب اجتثاث الفساد وهدم الاتجاه الاقتصادي الذي ما زال سائداً

«بعد هذا النقاش ارتسمت في ذهني لوحة سوداوية للأسباب التالية: أولاً

د. مرشحة تحدثت عن فترة انتقالية ينعقد فيها مجلس الشعب القديم بعد عدة أيام لإقرار التعديلات. ولكن هذا المجلس القديم هو أحد أسباب المشكلة لأنه من النظام القديم، والواضح أن موقفه من التعديلات سيكون تحصيل حاصل لماذا نعتمد هذا الشكل؟ ثانياً: قلتم إن الدستور هو كل شيء ومجلس الشعب القديم ليس على الكفاءة لتعديل أو تغيير الدستور ووضع دستور جديد. لماذا لا نبداً بتشكيل مجلس تأسيسي من الفقهاء والقانونيين والحقوقيين وخبراء حقوق الإنسان ونعطيهم ثقة وحصانة كاملة بأن يضعوا دستوراً جديداً يكون خارجاً عن أية ضغوط؟. أما الأستاذ ماهر حجار فقد وضعنا في لوحة سوداوية جداً لواقع الاقتصاد السوري واتفق معه أنه للخروج من هذه اللوحة يجب علينا اجتثاث الفساد، وأن نهدم هذا الاتجاه الاقتصادي الذي ما زال سائداً، ولكن أعتقد انه لا يمكن أن نقضي على الفساد ما لم يكن لدينا بنية هيكلية جديدة تبدأ من الصفر».



د. سعد الدين كليب رئيس قسم اللغة العربية بجامعة حلب؛ عندما نقرب من مفهوم المواطنة تكون قد دخلنا حيزاً جديداً

«...عندما نستطيع بوعينا السياسي، وبممارستنا الاجتماعية، وبخطابنا السياسي السلطوي والمعارض، وبممارستنا الأمنية، وأركز هنا على ممارستنا الأمنية؛ عندما نستطيع أن نقرب جميعاً من مفهوم المواطنة، عندها نكون جميعاً قد دخلنا حيزاً جديداً. ونحن نعلم أننا اليوم ندخل – شاء من شاء وأبى من أبى– مرحلة جديدة مرحلة الدولة المدنية الديمقراطية التي أصبحت على الأبواب. فالكلام اليوم هو كلام حول انتهاء مرحلة سياسية في نظام الحكم في سورية والبحث عن صيغة سياسية جديدة تتلاءم مع المستجدات وتتجاوب مع الحراك الاجتماعي...تنتقل بسورية من مرحلة الدولة الأمنية إلى مرحلة الدولة المدنية.

...لا يجب أن نركن إلى معادلة خاطئة في الحراك الشعبي الجاري تقول: إما استقواء أمني قاس جداً وإما حرب طائفية... يجب علينا أن نعيد النظر في طريقة التعامل الأمني مع الحراك الشعبي وأن نرفض أي نزوع طائفي لأنه يعني انتهاء الجمهورية الثالثة». ومن ضمن من شاركوا في الحوار: د. محمد رشيد، د. عبد الرحمن عابود، صبري حسن، والأستاذ الدكتور صبحي المحمد عميد كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وغيرهم..

د.عزام كتخدا

الرفيق ماهر حجار أمين مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين؛

أعلى نمو وأعمق عدالة.. هذا هو برنامجنا الاقتصادي

...علمنا ماركس أن العلم لا يصبح علماً حقيقياً إلا عندما نستطيع التعبير عنه بلغة الرياضيات، إننا نقترح نموذجاً جديداً للاقتصاد السوري لنقول باختصار وتكثيف

إن الملامح الأساسية للنموذج الاقتصادي السوري كما نراه هي:

١ – نسب نمو عالية لا تقل عن ١٠ ٪، ولكن حقيقية وخاصة في قطاعات الإنتاج المادي السلعية...مما سيوفر الأرضية لحل مهام اقتصادية واجتماعية كبرى. وهذا رقم واقعي جداً.

٢ – عدالة اجتماعية عميقة عبر إصلاح الخلل في توزيع الثروة بين الأجور والأرباح. ٦٠-٤٠ ٪ أجور ٤٠-٦٠ ٪ أرباح.

٣ – رفع نسب التراكم والاستثمارات في الاقتصاد الحقيقي إلى أعلى نسبة ممكنة خلال فترة وجيزة.. اي على الأقل ٢٥ ٪من الدخل الوطني.

٤ – رفع عائدية الاقتصاد السوري على أساس الاعتماد على الإمكانيات الذاتية وخاصة عبر مسح واكتشاف المزايا المطلقة لاقتصادنا .. وعدم الاعتماد المطلق على المزايا النسبية فقط كما يحدث حتى الآن... بذلك نصل إلى عائدية ٥٠ ٪.

وهذا هو برنامجنا الاقتصادي كشيوعيين سوريين معارضين بتكثيف شديد للتحول الاقتصادي في سورية، إنه النموذج الأقصى للتطور، الذي لا يمكننا بحال من الأحوال أن نعتبره برنامجاً حالماً وطوباوياً وغير قابل للتحقيق، إننا نستطيع أن نلخصه بعبارتين اثنتين:أعلى نمو وأعمق عدالة. إننا نعرض برنامجنا هذا على الشعب حيث تمكنا، وليأخذ الشعب منه ما يأخذ، وليدع منه ما يدع (...).

...وتدلل الأرقام التي سقناها على علمية حلمنا بسورية النموذج الناصع ليس للشعب العربي فحسب، بل لشعوب العالم قاطبة. وقد علمتنا الحياة أن قوة الإرادة تستطيع أن تحول الحلم إلى علم. وإذا ما اتهمنا بعض الأصدقاء بالطوباوية، فإننا لا ننفي ذلك علمياً فحسب بل نتذكر قول الشاعر الكبير تشي غيفارا: لكي نكون واقعيين علينا أن نطلب المستحيل. ■■

بعض المقاطع الهامة من المداخلة التي قدمها الرفيق ماهر حجار : **سأبدأ في ورقة العمل هذه من نقطتين أساسيتين تعتبران نقطتي الانطلاق لهذه الورقة:**



الأولى: أنه لا يمكن الفصل على الإطلاق بين الاقتصاد والسياسة، وأن الاقتصاد هو أهم بكثير من تركه بأيدي الاقتصاديين فقط. (ولعل من المشاكل الكبيرة التي يعانيها صنع القرار أن من يعمل في السياسة لا يتقن الاقتصاد، كما أن من يعمل في الاقتصاد لا يتقن السياسة برغم التشابك الجدلي الشديد بين هذين الموضوعين).

الثانية: سورية الآن على مفترق طرق، ونحن على عتبة إصلاح شامل نحو سورية جديدة كما جاء في عنوان هذه الندوة،لذلك فإن الإصلاح الجدي المطلوب في سورية يجب أن يكون: شاملاً..

وجذرياً .. ومحدد الاتجاه (...).

...أعلن منذ البداية أن ورقة العمل هذه مختلفة بل متناقضة منهجياً مع المنهج الذي وسم صنع القرار الاقتصادي في سورية منذ الاستقلال حتى الآن، والذي أصبح – على خطئه العلمي وعلى نتائجه الكارثية على الاقتصاد وحياة الناس – المنهج الأساس الذي تبنى عليه كل السياسة الاقتصادية في سورية؛ وأقصد بهذا المنهج المدرسة النقدية الربوية المعروفة في الكلاسيكيات الماركنتلية التي تعتقد أن الثروة تصنع الثروة. وأن المال يأتي بالمال. هذه النظرية سادت الاقتصاد الرأسمالي منذ قرون والتي أكدت الحياة فشلها بما لا يدع مجالاً للشك وخاصة بعد الأزمة الرأسمالية العالمية الحالية، بينما ترى المدرسة النقيضة (مدرسة الاقتصاد السياسي) أن أصل هذه الثروة هو العمل وقيمة العمل.

إذاً، هذا هو المنهج الذي ساد الاقتصاد السوري

مطلبات

من وحي

الإصلاح الإداري

◀ عبد الرزاق دياب

تعاقب على كرسي بلدية في ريف دمشق مهندس ومعلمة وضابط متقاعد.. وأخيراً موظف إداري في مشفى حكومي، وأما النتيجة، فأخطاء تتراكم لتكون فيما بعد مصيبة إدارية تنعكس على الوطن والبشر، وفي المقابل يتوسع قاموس الفساد، وتزدهر مشاريعه، ويرفح الفاسد عقيرته مبتهجا بإنجازات تعهداته التي لم تكن أكثر من صفقات يتقاسمها مع صغار الموظفين بعد إغفاءة المحافظة والوزارة على قوانين يسهل تطويعها، وعندما ينتقد أحد ما أداء هذه المؤسسات الحكومية التي ينخرها الفساد يدفع المتقاسمون مالهم وجهابذة قوانينهم – المدة سلفا للاثواء- للدفاع عن مصالحهم المشتركة ومصيرهم الواحد، وفي أعنى الخسائر وأقساها استبدال الوجوه المحترقة بوجوه تقبل الاحتراق.

هذا كله لم يكن سراً يخفى على الجهات الحكومية المسؤولة، وقد صرح وزير الإدارة المحلية في الحكومة السابقة عن نسبة مخيفة تم إبعادها من رؤساء بلدات ومدن لأسباب تتعلق بالفساد والإهمال وسوء الإدارة، وهذا كله ينطوي تحت عنوان عريض يسمى الفساد، ولكن ما يدفع على الريبة أن بعض المحافظين قدمت لهم وثائق تدين البعض، ومع ذلك أعادوا المواطن إلى حضن رئيس البلدية الذي اشتكاه لكي يحل له مشكلته، ووصل الأمر عند البعض للنوم في العسل على أكوام الأوراق التي جمعها أحد المواطنين من أجل إثبات حق لا شك فيه أو ربية.

قد يكون الكلام مكروراً ومعاداً في هذا الصدد، ولكن لازمته اليوم هو المؤتمر الوطني للإصلاح الإداري والاقتصادي الذي يتعقد للخروج من إحدى أزماننا الخائفة في العمل الإداري المحكوم بالفساد والمحسوبة والبيروقراطية، والدعوات التي للعمل على عدة مستويات تبدأ من التغيير في آلية الحكومة، وتغيير أسلوب الإدارة عبر تبني الممارسات الإدارية، واعتبر عميد المعهد العالي للإدارة العامة أن أية عملية إصلاح اقتصادي اجتماعي تقوم على تقييم التشريعات والنظم والقواعد التي تسير الاقتصاد والمجتمع، إعادة النظر في عمل الهياكل التي تشرف على تطبيق تلك النظم والقواعد .

ومن أهم الأفكار التي تم طرحها في المؤتمر هو ربط هذا التغيير والإصلاح بالمستوى الحقيقي الذي يجب أن يعاد له الاعتبار : (إن تحسين الأداء وتطويره المستمر يجب أن يسبقه غرس فكرة احترام الإنسان والمواطن، والتشارك لصنع المستقبل والاستثمار في الطاقات وتنمية الموارد البشرية).

من هذه الفكرة الحقيقية التي يجب أن يؤمن بها دعاة انقلاب المرحلة السورية على ماضيها الفاسد لا بد أن تكون البداية، التي ستسبف ذاكرتنا المملوءة عن كاملها بالعسف والتوبيخ والإهمال الذي تعرض له السوري طوال عقود من فكر إدارة لا ترى فيه سوى مراجع مضطر لها، محتاج لتمرير أوراق اعتماده على مكاتب عقيمة لا تجيد إلا فتح أدرج الرشا والإتاوات.

يجب على عقل الإدارة الجديد – إن سمح له من لا يريد التغيير- أن يرى في المواطن سبباً في وجودها لخدمته، ولا تتعامل معه كمصدر لزيادة دخلها غير المشروع، أو مطية تنفذ إرادتها في إزالاله.

الآن نتذكر جميعنا طوابيرنا المغفلة على أبواب أوراقنا الثبوتية من ورقة إخراج القيد والنفوس، وغير محكوم، وبراة الذمة، وغير موظف.. إلخ من سلسلة تهدر كرامتنا في الانتظار إلى نظام النافذة الواحدة الذي لا يعني أكثر من اجتماعا أمام كوتها بدلا من توزيعا على نوافذ كثيرة.

حتى تاريخه لم يزل المواطن السوري (أبو أحمد) يجمع القوانين وتعديلاتها، وتفسيرات التعديلات، وقرارات اللجان المختصة التي تلد لجائناً أكثر اختصاصاً، وكذلك يجمع المواد التي تستثي حقه من قانون يمنحه الحق، وحتى اللحظة ما يزال سكان كفرسوسة ينامون في الإيواء على أمل أن يعاد العمل بقانون تم تعديله بقانون يعيدهم إلى بيوت تشبه بيوتهم التي صارت (مولاً) وسط دمشق، وشارعا يضج بالسيارات الفارهة.

■ ■

◀ محمد هاني الحمصي

بات العالم في القرن الحادي والعشرين أمام سلطة جديدة، صارت هي المكون للقناعات والصانع للقرارات والتحولات الجذرية، سلطة هي أقرب إلى السطوة التي تعيد تشكيل وصناعة الرأي العام باتجاه رسم خرائط وتبرير حروب وفرض معطيات.. نحن أمام إعلام بوسائله المتنوعة، وخاصة المرئية والمسموعة والإلكترونية منها، يسعى لإيجاد المبررات لتمريرق الخرائط على مرأى ومسمع من الناس، وأحيانا بإرادتهم ومشاركتهم ويخطابهم المتداول . إعلام يجنح نحو تعميم ثقافة التفتيت إلى أقليات وعرقيةات، وثقافة الفوضى التي لا نهاية لها سوى الدمار. وقبل أن نتحدث عن الدور السلبي أو الايجابي للإعلام في إدارة الأزمات والحروب والنزاعات والخلافات، ينبغي أن نضع القضية في إطارها الأشمل، وهي على محوريين: عن أي إعلام نتحدث، وأي إعلام نريد؟ وما هي هوية البلد ودوره وطبيعة علاقاته مع الآخرين؟

سورية الدولة الممانعة والمؤيدة والمناصرة لقوى المقاومة في المنطقة، تسعى العنجهية الإمبريالية إلى إجبارها على فك ارتباطها بهذه القوى، وقد استخدمت وسائل الإعلام للتجيش ضدها، واستغلت الحركة الشعبية المحقة صاحبة المطالب المشروعة وضخمتها بشكل مفرط وحرفت شعاراتها.. هذا الحراك الذي نشأ على حامل حقيقي هو المطالبة بالحريات الديمقراطية المنوعة من المواطنين، والكرامة المهدورة للشعب منذ عقود، والمطالبة بإصلاح الوضع المعيشي السيئ، والحالة الاقتصادية المتدهورة للمواطن السوري، التي أوصلته إليها السياسات الاقتصادية الليبرالية الهدامة، وخاصة خلال العقد الأخير، هذه السياسات التي أسست لتراكمات وتفاقمات، أدت إلى اندلاع الاحتجاجات الشعبية المحقة، فسعى المتربصون خلف هذه الأزمات لاستغلال الاحتجاجات لإدارة الأزمة والتجيش ضد أمن واستقرار سورية.

هنا تتسأل: ماذا فعلت وسائل الإعلام المحلية للرد على هذا التجيش؟ الرسمية منها الناطقة بلسان السلطة، أو القنوات الخاصة التي انضمت إلى الرسمية، تحت وطأة الحسابات المستقبلية، وخشية إغضاب جهة ما والتعرض للإغلاق والمساءلة ووقف عملها، فاتخذت مساراً لعملها يعتمد النظرة الأحادية الجانب للأزمة، وتصوير فقط ما يبرر أفعال جانب واحد في الشارع السوري، وهذا ما جعل المواطن السوري يبحث عن مصادر أخرى للمعلومة والصورة، ومع غياب التغطية الإعلامية الرسمية الصادقة للحركة الشعبية المشتعلة في سورية ظهرت متفاوتة كثيرة في الإعلام فنفهم من يقول: «خرج العشرات يطالبون بالحرية وتفرقوا دون حدوث أي اشتباكات أو صدامات مع رجال الأمن».. والوكالات الخارجية تقول: «خرج المتظاهرون بالآلاف وهم يطالبون بالحرية وبإسقاط النظام وتعرضوا لإطلاق النار والقتل بالرصاص الحي».. وفي بعض الأحيان يتم تخوين المظاهرات والاحتجاجات بينما تم الاعتراف وعلى مستويات رسمية عليا بأن هناك في الشارع السوري حركة احتجاجية ذات مطالب محقة ومشروعة. ونحن لا نستطيع الإنكار أن الحرب الإعلامية موجودة في الوقت الحاضر وهي تلعب دوراً بارزاً وخظيراً في الأزمة، وأن الإعلام هو أداة تجيش وتحريض تارة، وأداة تلميع وتمويه تارة أخرى، فهو سلاح فتاك في يد من يقوم باستخدامه لأغراض لا إنسانية.

توجهت قاسيون بالسؤال لبعض المواطنين لاستشفاف موقفهم من دور الإعلام في تغطية الأزمة، وهل كان معايذا أم منحازاً؟ وهل عكس كل مواقف الأطراف؟ أم أن كلاً منها يخفي أجزاء من الحقيقة لتمرير مشروعه وبرامجه؟ وكانت مواقف المواطنين متباونة ومختلفة، بل ومتناقضة بشكل عميق، وكان لقاسيون اللقاءات التالية:

- يقول الدكتور (حمود س): «أتابع جميع القنوات الإخبارية الداخلية الدنيا والفضائية السورية والإخبارية السورية، وأتابع من القنوات الخارجية الجزيرة، الجديد، الحوار وروسيا اليوم، حتى أتمكن من معرفة جميع وجهات النظر المختلفة والمتعلقة بالأزمة، غير أنني أميل في المتابعة إلى المحطات الخارجية لأكثر من سبب، فهي تعرض مختلف وجهات النظر، حتى ولو كانت متناقضة، على عكس قنواتنا التي تعتمد على الرأي الواحد المؤيد لها دوماً. والمحطات الخارجية تتعامل بحرفية وحيادية مع المتحاورين وطرح الأسئلة

دور وسائل الإعلام الداخلية والخارجية في تفاقم الأزمة

ما موقف المواطن السوري من وسائل الإعلام المختلفة؟ وماذا يريد منها؟



- الإعلام الرسمي وشبه الرسمي، وتحت وطأة الحسابات المستقبلية، وخشية إغضاب جهة ما والتعرض للعقوبة أو الإغلاق والمساءلة ووقف العمل، فاتخذ مساراً يعتمد النظرة الأحادية الجانب للأزمة، وتصوير فقط ما يبرر أفعال جانب واحد من طريفي النزاع في الشارع السوري، وهذا ما جعل المواطن السوري يبحث عن مصادر أخرى للمعلومة والصورة**
- البحث عن دور جاد لوسائل الإعلام يتطلب مبدأ حرية الصحافة والإعلام التي نفتقدها في سورية، ويجب اعتماد مبدأ التعددية التي لا تعني هنا عدد الصحف أو المحطات الفضائية أو المجلات أو وسائل الإعلام الرسمية، بل تعني ضرورة إطلاق الحرية الكاملة لمن يريد ويملك القدرة والرغبة في تطوير وبناء وطن ديمقراطي جديد**
- يجب على الحكومة التخلي عن احتكار الحق في امتلاك وسائل التعبير والإعلام، ويجب قبل كل شيء إلغاء المؤسسة الأمنية للرقابة على الفكر والحوار، ويجب تقبل الطرف الآخر واحترامه، حتى ولو كان مختلفاً بالرأي، إذ لا يحق لأحد تولي مهام عقل المواطن ليقرر عنه ماذا يستطيع أن يقرأ ويسمع أو ما لا يستطيع**
- عادةً ما يقف الإعلام مع الطرف الأقوى ضد الطرف الأضعف، ولكن في هذه الأيام بدأ بالمشاركة في رسم المؤامرات وطرح المشاريع والتعبئة لها وإداراتها على أرض الواقع، وهذا ترتب عليه التخلي عن أخلاقيات المهنة لإطالة أمد الأزمات والحروب، والكثيرون من مالكي الفضائيات ينتظرون حرباً كبيرة حتى تكسب محطته شعبية أكبر، وهناك مقولة إعلامية تقول: (حيث يكون الدم يكون الخبر)**

على بعض الحقائق والمظاهرات، وتضخم وتهول ممارسات المندسين والمخربين، وتبالغ في ذلك بشكل مفرط، ومع أنني متأكد من وجود هؤلاء المخربين، غير أنهم ليسوا بهذه الأعداد الهائلة التي صورها لنا الإعلام السوري، بينما القنوات الأخرى كالجزيرة والعربية والمحور فهي تقوم بتضخيم الأمور بشكل جائر بهدف الفتنة وجر الحدث إلى مكان آخر، بإحضار صور مزيفة غير موجودة بالأصل وتغيير أماكن الأحداث، وتحضر ناشطين سياسيين غير مختصين وهاربين من العدالة ليقوموا بإعطاء تصريحات كاذبة لمصلحة أشخاص معينين. غير أنني أميل إلى متابعة قناة الدنيا وأخبارها، وأراها أكثر مصداقية وحرفية من باقي القنوات المحلية، فهي تتابع حركة الإصلاح القائمة في سورية، والتي أراها مناسبة، وتسير على طريق التنفيذ، لعنا نستطيع إيقاف المظاهرات حقناً للدماء، فكل مواطن سوري يسقط شهيداً هو خسارة للشعب السوري كافة في نظري».

- الأستاذ (منيب ح) قال: «إن الإعلام السوري والعربي في الهمّ سواء، فكلهما مسخر لمصلحة وأجندة أشخاص معينين، مع حرفة عالية ومصداقية واضحة للإعلام العربي، وخصوصاً في قنوات الجديد والحوار والجزيرة، علي الرغم من أننا لا يمكن أن نسميه إعلاماً مستقلاً، فلا يوجد إعلام مستقل حيادي في البلاد العربية، والأدلة على ذلك كثيرة. أما الإعلام السوري فهو إعلام غير معترف، يستحق أن يكون لما دون العاشرة من العمر فقط، كأفلام الكرتون، فهو مختص بالكذب وتزوير الحقائق التي تحمل قطرات قليلة من المصداقية أحياناً، لذلك علينا أن نستقي معلوماتنا مما يمليه علينا عقلنا لا قلوبنا، لأن كل إعلام فيه نواقص أو تحريف أو هدف مستتر، وسياسة الانحياز واضحة في الإعلام العربي، غير أنني أفضل قناة الجديد من بين القنوات العربية، واعتبرها أكثر مصداقية».

تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام
لقد أثبتت الأحداث أن سطوة وسائل الإعلام على التفكير وتكوين الرأي واتخاذ القرار كبيرة جداً، ولها دور كبير في إحداث شرخ أو جسر بين أي طرفين متنازعين، وتلعب دوراً كبيراً في التأثير على الرأي العام وتشكيل توجهاته واتجاهاته، أو تعبئته باتجاه أهداف وقضايا معينة، لخلق سلوك مطلوب يقع ضمن أهداف الحملة الإعلامية، وأصبحت وسائل الإعلام أدوات مهمة في التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وهي سلاح ذو حدين يجب الحذر منه والتعامل معه بحذر شديد .

■ ■

والحروب، عبر الوهم الذي يزرعه الإعلام لدى الجهات المتقاتلة في انتصاراتها المحتملة، والكثيرون من مالكي الفضائيات ينتظرون حرباً كبيرة حتى تكسب محطته شعبية أكبر، وهناك مقولة إعلامية تقول:(حيث يكون الدم يكون الخبر). وفي ظل هذا كله يجب البحث عن الحقيقة والمعلومة الصحيحة والفوص في فيض المعلومات تحت السطح الذي يظهر للعيان، للتعرف عما يعتمل في أحشاء المجتمع، لمعالجة الوضع قبل استفحاله، وهذا هو الدور الأساسي الذي يجب أن يقوم به الإعلام والوسيلة الإعلامية والعامل في مجالها، وليس فقط الاكتفاء بظاهر الحياة وأحداثها .»

- يقول المواطن (مازن ع): أنا أتابع قناة الجزيرة الإخبارية لأنني اعتبرها أكثر القنوات حيادية ومصداقية من بين جميع القنوات الإخبارية، فهي تنقل الخبر وتكرره وتقدمه وتحاول بكل الوسائل إقناعك به، بينما القنوات المحلية فهي في معظم الأحيان تعطيك الخبر من وجهة نظر أحادية، وكأنها تعمل لمصلحة أشخاص معينين، وهي مقيدة ومجبرة على إخفاء بعض الحقائق الهامة وتزيين الأحداث كما يرغب النظام، والمواطن من حقه أن يعرف الصورة الحقيقية مهما كانت سوداء. ووسائلنا الإعلامية بشكل عام تنفتقر إلى المهنية والشفافية، وأخبارها تفقد للأدلة والبراهين، ما يجعلنا أميل إلى تصديق القنوات الخارجية في أغلب الأحيان، الجميع حولنا يحاول أن يحجب ضوء الشمس بغربال، فما هي الحقيقة؟ ومن هم المجرمون والمخبرون؟ إننا نراهم موجودين في الجانبين، في الحكومة وفي الشارع، وما هي المؤامرة وما مضمونها ومن يركبها ويحركها؟ أيضاً أرى هؤلاء في كلا الطرفين. من هنا نطالب بالسماح لكل القنوات بالدخول لتغطية الأحداث كما هي على أرض الواقع».

- المعلمة (لمياء م) قالت: «أنا لا أتابع الأخبار، لأنني في الحقيقة لم أعد أصدق الإعلام السوري ولا الإعلام الخارجي، مع الاعتراف بكل أسف بالمهنية والحرفية العالية لبعض الفضائيات الخارجية، إلا أن المصداقية غائبة ومعدومة عند الطرفين، حتى أنها مفقودة في وسائل أخرى كالإنترنت وغيرها. أما من جهة الإطلاع ومعرفة المستجدات فأنا أعتمد على الأهل والمحيط في الحصول على المعلومات، لأنني اعتبرهم بحسهم الوطني البري وشعورهم بالخوف على هذا البلد من الدمار، أكثر مصداقية من أية قناة إعلامية، محلية كانت أو خارجية». - المواطن (بلال ك) وهو معلم ديكور وجبصين، قال: «أتابع الأخبار باستمرار، ويرآني أن جميع القنوات الإخبارية كاذبة، وكل له مشروع يعمل على إنجازه، فالقنوات السورية تقوم بالتعتيم الإعلامي

والتعاطي مع إجابات الضيوف بعكس المحطات المحلية حيث الخطوط الحمراء الموجودة في مخيلة المذيع ضمن إطار الرقابة الذاتية التي اعتاد عليها، فيقوم بالتدخل بالحديث وحرفه عن مجراه كي لا يحاكم من المسؤولين في العمل، لأننا نعلم أن الغلظة بكفرة، وهناك أمثلة عديدة، غير أنني لا أجد مصداقية حقيقية لدى الطرفين، فالإعلام السوري لا يسمح لوكالات الأنباء أو الصحفيين بمرافقة العسكريين للمناطق المشتعلة، ويقوم بمنع تصوير المظاهرات، وحجب المعارضة من التحدث والظهور من خلال وسائل الإعلام المرئية، أما المحطات الخارجية فقد فقدت مصداقيتها بعد كشف فبركة الكثير من الفيديوهاات والتسجيلات واتصالات شهود العيان الكاذبة، غير أنني أرى أن تلفزيون الجديد والحوار أكثر هذه المحطات حيادية ومصداقية».

- المواطن (حسن د) قال: «لا يمكن الحديث عن دور وسائل الإعلام دون الحديث عن حرية الصحافة والإعلام التي نفتقدها في بلدنا سورية، والإعلام المحلي عندنا محكوم بسقوف حمراء لا يمكن تجاوزها، وهذه الظاهرة يجب التخلص منها باعتماد مبدأ التعددية، والتعددية هنا لا تعني عدد الصحف أو المحطات الفضائية أو المجلات أو وسائل الإعلام الرسمية، بل تعني ضرورة إطلاق الحرية الكاملة لمن يريد ويملك القدرة والرغبة في تطوير وبناء وطن ديمقراطي جديد، حتى ولو كان ذلك عن طريق انتقاد وفضح مواطن الخلل والفساد، وتقديم المعالجات والحلول، سواء كانوا مواطنين أفرادا يريدون القيام بنشاط اقتصادي، أو أحزاب أو منظمات أخرى غير حكومية تريد إيصال صوتها وموقفها إلى المواطنين عن طريق امتلاك وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية، لهذا يجب على الحكومة التخلي عن احتكار الحق في امتلاك وسائل التعبير والإعلام، ويجب قبل كل شيء إلغاء المؤسسة الأمنية للرقابة على الفكر والحوار، ويجب تقبل الطرف الآخر واحترامه، حتى ولو كان مختلفاً بالرأي، إذ لا يحق لأحد تولي مهام عقل المواطن ليقرر عنه ماذا يمكنه أن يقرأ ويسمع أو ما لا يستطيع».

- المواطن (إسماعيل ه) قال:«يفترض في الإعلام أن يبقى على مسافة واحدة من آراء ومواقف الفرقاء المتعارضة والمتناقضة، لكن في واقع الأزمات والحروب والخلافات السياسية، عادة ما يقف الإعلام مع الطرف الأقوى ضد الطرف الأضعف، ولكن في هذه الأيام بدأ بالمشاركة في رسم المؤامرات وطرح المشاريع والتعبئة لها وإداراتها على أرض الواقع، وهذا ترتب عليه التخلي عن أخلاقيات المهنة لإطالة أمد الأزمات

في البورصة ظهرت طفيلية جديدة

القطاع الاقتصادي غير المنظم والصناعي غير المنظم قد يلتقيان

◀ نزار عادلّة

القطاع الاقتصادي غير المنظم يحتل ٤٠ - ٥٠% من كامل الإنتاج الاقتصادي السوري ويشكل العاملون فيه حوالي ٥٠% من مجموع القوى العاملة، ويتوقع لهذه النسب أن ترتفع وبمعدلات سريعة خلال السنوات القادمة، أمام البطالة التي تتضاعف عاماً بعد عام.

سوق العمل

إن مفهوم سوق العمل قد يتشابه بمفهوم سوق السلع فيمثل جانبياً لعرض القوى البشرية القادرة على العمل بينما يمثل جانب الطلب الجهات المحتاجة لهذه السلع أو اليد العاملة، وحين يتقابل العرض مع الطلب يجري تحديد الأجر ويمكن القول بأن سوق العمل يستخدم التعبير عن التفاعل أو التلاقي بين العرض والطلب على قوة العمل. وإن التعرف على خصائص سوق العمل يعتبر من الأهمية بمكان لمعرفة العرض المتاح من أولئك الذين يملكون القدرة والاستعداد والرغبة بالعمل سواء كانوا يعملون فعلاً^ ويتطلعون لفرص أفضل، أو متعطلين يبحثون عن عمل وكانوا يعملون سابقاً، أو باحثين عن عمل لأول مرة، أي الداخلين الجدد لسوق العمل، أو كانوا في الأصل خارجين عن دائرة المشتغلين والمتعطلين. تؤكد كل الدراسات على فتوة السكان في سورية حيث بلغت نسبة السكان الذين أعمارهم دون ١٥ سنة حوالي ٤٨,٥٪ وهذه النسبة تبين لنا الكمّ الكبير من اليد العاملة التي تدخل سوق العمل لأول مرة. فكيف يمكن تحقيق الاستيعاب الكامل للزيادة في قوة العمل في أنشطة اقتصادية منتجة لدى القطاعات الثلاثة، العام والخاص والمشارك؟ علماً أنه يدخل إلى سوق العمل سنوياً ٢٥٠ ألف عاطل عن العمل وهذا يعكس حجم المشكلة وما تتطلبه من توظيفات في مشاريع التنمية لهذه الأعداد، علماً أن نسبة البطالة تقدّر بـ٢٥٪ من حجم قوة العمل، والتي تبلغ ستة ملايين عامل.

تراجع الإنفاق

إن تراجع الإنفاق الاستثماري العام الذي شهدته موازنات الأعوام الماضية، أدى إلى الضغط على إمكانيات توليد فرص عمل في القطاع العام، بل انعدامها نهائياً، مع الحديث اليومي للحكومة السورية السابقة عن العمالة الفائضة. ومع تراجع الإنفاق الاستثماري نجد تراجعاً في النتائج التي حققها القطاع الخاص منذ صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ حيث أدى انسحاب الدولة التدريجي من الحياة الاقتصادية تاركة المجال للقطاع الخاص لردم الفجوة، إلى نتائج عكسية.

فشل القطاع الخاص في ردم الفجوة وارتفع معدل البطالة وانخفضت تنافسية المنتجات في القطاع الخاص، فسادت لدى القائمين على القطاع الخاص ثقافة البحث عن الربح السريع، دون الأخذ بعين الاعتبار البعد القانوني والاجتماعي، وبالرغم من القوانين والتشريعات التي أدت



إلى إعادة تشكيل البيئة الاستثمارية السورية فقد بقيت الاستثمارات متواضعة ولم تستوعب استقطاب سوى ٣٠٪ من حجم البطالة. انطلاقاً من هنا توسع وتضاعف القطاع الاقتصادي غير المنظم، وأخذت رؤية وزارة الصناعة السورية جانباً من هذا الاقتصاد، وأسмете القطاع الصناعي غير المنظم، وتقول الوزارة في رؤيتها خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة:«لا بد من وضع خطة واتخاذ قرارات حكومية بحيث تنتقل هذه المنشآت غير النظامية إلى منشآت مرخصة نظامياً، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق السماح لها بالترخيص مباشرة، مع إعطائها الترخيص الإداري خلال عام».

إن وجود مثل هذه المنشآت تعمل دون رقابة ومتابعة يؤدي إلى إساءة كبيرة إلى المنتج الصناعي السوري، كون هذه المنشآت تنتج منتجات بدون أية معايير أو مواصفات، وتُطرح في الأسواق لتنافس المنتجات الصناعية المرخصة من حيث السعر فقط، ولتسهيل هذه العملية نرى أنه لا بدّ من تحديد مناطق صناعية سواء القائمة منها أو تحديد مناطق جديدة في عدة أماكن في المحافظات التي لا توجد فيها مدن صناعية، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه المدن الصناعية والمناطق يجب أن تكون تحت إشراف وزارة الصناعة ومشاركة حقيقية من الصناعيين المتواجدين في تلك المدن أو المناطق.

تجاهل الوزارة

ضمن هذا المجال لا ترى الوزارة ضرورة لإقامة مدن صناعية جديدة كون المدن الصناعية الأربع الموجودة حالياً

بالتهرّب الضريبي بصفة خاصة للمشروعات الصغيرة، ففي سورية هناك غياب لتقدير حجم التهرّب الضريبي، والأرقام تقول بلغت ٢٠٠ مليار ل.س، ولكن ليكن بالعلم أن هذا التهرب لم يأت من الاقتصاد غير المنظم والمنشآت الصغيرة وإنما من المنشآت الاستثمارية الكبيرة، وهنا يجب البحث عن الفساد. وفي الوقت نفسه تمّ تخفيض نسب الضرائب من ٢٨٪ إلى ١٤٪، إلى إعفاءات على الشركات المساهمة والاستثمارية، وعندما تطلب وزارة الصناعة من وزارة المالية إعفاءات ضريبية لمدة عام أو عامين يمكن جذب هذا القطاع إلى المدن الصناعية، أما بالنسبة للاقتصاد غير المنظم وهو ما لم تشرّ إليه وزارة الصناعة، فهو نشاط اقتصادي يمارس بصورة غير رسمية، وفي الوقت ذاته قد يكون قانونياً أو غير قانوني ونقصد بغير القانوني كالاشتغال بالمخدرات أو غيرها وأمثلة على الاقتصاد غير المنظم كثيرة ومتنوعة مثل بيع المواد الاستهلاكية بالطرقات، الأعمال المنزلية ومنها صناعة المأكولات المنزلية وبيعها بالأسواق الشعبية في كافة المحافظات والتي تبيع الخردوات والكهربائيات والمفروشات والأدوات المنزلية والسندوتش، وتعج هذه الأسواق بالناس من كل المستويات.

موارد للفقراء

هنا نسأل الجهات الوصائية: «كيف نشأت هذه الأسواق في كافة المدن السورية؟» وقبل أن تجيب نقول: «إن المواطن بحاجة ماسة إلى هذه الأسواق بسبب التنوع الكبير في السلع والبضائع، وإن باعة هذه الأسواق بحاجة إلى مورد رزق بسب البطالة الكبيرة، وإن اتخاذ أي إجراء ضد القطاع الصناعي غير المنظم والاقتصاد غير المنظم لن يصب إلا في مصلحة كبار المستثمرين الذين يجلدون المواطن في مراكز التسوق الكبرى التي افتتحت في السنوات الأخيرة في دمشق والمدن السورية، ويعني أيضاً زيادة حجم البطالة وهذا يعكس بشكل واضح عجز الحكومة والاستثمارات في القطاع الخاص عن استيعاب نسبة ولو محدودة من قوة العمل الداخلة سنوياً إلى سوق العمل، بالإضافة إلى البطالة المتراكمة من سنوات سابقة.

فئات جديدة ولدت في سورية في العقود السابقة وهي تثري باستمرار دون أن تبذل جهداً حقيقياً أو عملاً منتجاً، إنها تمتهن البطالة، وهذا يعكس ظاهرة تسمى في أدبيات الاقتصاد السياسي انفصال رأس المال كملكية عن رأس المال كوظيفة، وسوق الأوراق المالية (البورصة) ساعدت على توسيع فئة (الريعيين) في المجتمع، وفي شكل الشركات المساهمة التي بشرت بها وشجعت عليها الحكومة السابقة ظهرت طفيلية الرأسماليين بوضوح، فالمساهمون مجرد ملاكين في حين تدار المؤسسة من جهاز مأجور، وقد أدى هذا الواقع إلى خلق رأس مال صوري لا يقابله أصول عينية، وقد أدى ذلك إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وإلى أزمات معيشية يكتوي بها الشعب السوري.

■ ■

سياسة الأجور في سورية.. الغبن الهائل!

الحالية الحادية عشرة، ورفعت الأجور بنسبة ٣٠٪/ منذ أسابيع وهذه خطوة جيدة على الطريق الصحيح، إذ كان الحد الأدنى للمعيشة قبل سنوات ٢٥/ ألف ل.س وأصبح الآن حول ٥٠/ ألف ل.س أو ٧٠٠/ يورو، فالمشتغل يعيل ٣-٥/ أشخاص معه، ينبغي لتحقيق توزيع دخل أكثر عدلاً وتشيط الدورة الاقتصادية، رفع الأجور في القطاعين العام والخاص معاً كل ستة أشهر بنسبة ٥٠٪/ حتى نتجاوز الحد الأدنى للمعيشة. ونخطط للوصول إلى مستوى الأجور في الدول الصناعية في الخطة الخمسية الثانية عشرة. آنذاك نستطيع عندما ندفع أجوراً عالمية، نستطيع أن نسمح للأسعار عندنا أن تقارب الأسعار العالمية، أما إذا فعلنا ذلك الآن فهذا غبن شديد للجمهور الواسع من الشعب.

نكلف فريقاً من الاقتصاديين منذ الآن بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء بإعداد دراسات حول تأثير زيادة الأجور وتوقعات زيادة الطلب على سلة الاستهلاك وتغيير تنقله على السلع المختلفة، من مسكن وملبس وطعام وصحة ونزهة وثقافة الخ.. واقتراح خطط لزيادة الإنتاج لإرواء هذا الطلب المتنامي تفادياً للتضخم الذي قد ينجم عن ذلك، ومنع الاحتكار بمراقبة شديدة وعقوبات رادعة أو بتولي الدولة تجارة الجملة لشتى المنتجات الزراعية والسلع الضرورية.

■ ■



في دراسة أعدت منذ أكثر من عقد من الزمن، حول تأثير عدم ارتفاع المشتغل لحو العمل في أوروبا، تبين أن خسارة الاقتصاد في ألمانيا الاتحادية لهذا السبب بلغت رقماً يفوق ميزانية الجيش الألماني في تلك السنة. فكم تبلغ عندنا إذا أجريناها؟ نستطيع باستثمارات غير مكلفة توظيف العقول والكفاءات العربية في قطرنا لتنظيم العمل ومحاسبة مدير ومجلس إدارة كل شركة سنوياً بإبقائه ومكافأته، أو تسريحه من العمل تبعاً للميزانية السنوية آخر العام ومعاقبته.

لنعط العمال حصة من الأرباح سنوياً حول ١٥ . ٢٥٪ مثلاً إضافة لأجرهم كحافز على الإنتاج، فماذا تكون النتيجة؟ مزيداً من الإنتاج وجودة أفضل وكلفة أقل، ويتولى خبراء اقتصاديون عرب سوريون وضع معايير ملائمة.

لقد تم رفع الحيف عن المشتغلين في الخطة الخمسية

◀ د. نزار عبد الله

حصة الأجور من الناتج المحلي في القطر العربي السوري صغيرة جداً، مثلها مثل باقي الأقطار العربية. مقارنة بالدول الصناعية. هذا من مخلفات الاستعمار الأوروبي للوطن العربي الذي نهب الثروات وخرب بنية الاقتصاد، وعلينا عمل الكثير ليتعافى اقتصادنا ويتحرر من الإخل البنيوي الذي لحق به. تصل حصة الأجور في سورية حول ٢٠٪/ في حين وصلت في ألمانيا مثلاً إلى ٦٠٪/ من الدخل القومي خلال الفترة الزمنية ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠، أي ثلاثة أمثال مثيلتها في سورية ، وارتفعت هذه الحصة إلى أكثر من ٧٢٪ عام ١٩٩١ بعد ضم ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الاتحادية.

هذه هي الحال في جميع الدول الصناعية، وإن كانت تختلف قليلاً من بلد إلى آخر تبعاً لوعي الطبقة العالة وقوتها. مستوى الأجور منخفض جداً في سورية مثل باقي الأقطار العربية مع بعض الفروق من قطر لآخر، وقد بينت سياسة الأجور في وطننا العربي والدول النامية الأخرى على مقولة استعمارية شريرة، تقول بأن انخفاض الأجور هو مزية نسبية اقتصادية تحفز المستثمرين في الداخل والخارج على مزيد من الاستثمار، انطلاقاً من كلفة عمل متدنية مما يجعل الاقتصاد في وضع تنافسي أفضل. الأجور التي يحصل عليها العمال ومعظم المشتغلين بأجر لا تكاد تسد الرمق، وتعرض حياة حرمان وجوع وإملاق عليهم وعلى أسرهم، وحال الفلاحين ليست أفضل من حالهم، فتصبح قوة العمل غير قادرة على الإنتاج كما يجب وتتدنى إنتاجيتها أكثر من تدني مستوى الأجور، فينجم عن ذلك خسارة للعمال ينجم عنها تدني قدرتهم على تأمين العيش اللائق وتوفير حياة كريمة، وتخسر الشركات والمصانع بسبب تدني إنتاجية العمل، وتخسر الخزينة موارد ضريبة بسبب الركود الاقتصادي نتيجة خلل الدورة الاقتصادية من طلب على السلع .. الخ.

في فضاء الأزمة والحوار.. والتدخل الخارجي

محمود عبد الكريم:

نريد نظاماً يخدم

الشعب فعلاً ولا يسمح

لفساد أو لتهتك أو

لصاحب نفوذ بأن ينتهك

حقوق الشعب



● **بالعودة إلى بيان اللقاء التشاوري، هناك بعض الآراء التي تقول إن من خرج إلى الشارع يحمل مطالب محقة نادى بها بشعارات مختلفة قد وصلت نداءاته، ومن يخرج الآن إلى الشارع لطرح مطالبه هو في مصاي في اعتراضوا وقاطعوا وينادون بإسقاط سورية.. ما رأيك؟**

هذا السؤال من شقين؛ أولاً للتوضيح، وهذا واضح في مقدمة البيان الختامي، أن اللقاء التشاوري هو تهديد للوصول إلى خطوة أكبر وأهم هي عقد مؤتمر حوار وطني شامل، بمعنى أن موضوع الحوار قضية مفصلية يجب أن تكتمل بالسرعة ولكن دون تسرع، وعندما يجري إعداد التمهيدات الأساسية لعقد مثل هذا المؤتمر يمكن أن يطرح عليه كل القضايا تحت سقف الوطن....

● **هل من الآن وإلى أن يعقد المؤتمر علينا البقاء في الشارع؟**

علينا أن نفصل إلى حد ما، فأولئك الذين يرفضون الحوار أكاد أجزم أن لا علاقة لهم بالشارع، فمنهم من يقول إنه لا يمون على الشارع، والذي يرفض الحوار علينا أن نسأله لماذا ترفض الحوار وما هو البديل لديك؟ الحوار هو صراع حضاري وسلمي، وإذا لم يقبلوا بالحوار الحضاري والسلمي فماذا يريدون؟ يريدون صراعاً دمويًا.

الحوار هو الطريق الوحيد	
قالوا يريدون بيئة مناسبة.. ماذا يقصدون بذلك؟	

منذر: لقد طالبوا وقاطعوا الحوار، وقد قلنا إن الحوار هو الطريق الوحيد الذي يوصل إلى نهاية الأزمة، وتكلمنا عن موضوع الاستقرار في البلاد باعتباره ضمانة وطنية لتسريع وتنفيذ الإصلاحات وهذا مبدأ أساسي، وقلنا إن التسامح قيمة مثلى للخروج من الوضع السائد، والتسامح ليس من طرف واحد بل من عدة أطراف، وطرحنا قضية أساسية هي رفض الاعتداء على الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة من أية جهة كانت، وكذلك طرحنا ضرورة الإطلاق الفوري للمعتقلين السياسيين الذين لم تشملهم المراسيم السابقة، وصدرت توصية بإطلاق سراح المعتقلين على خلفية الأحداث ممن لم يثبت القضاء إدانتهم.

الجميع الآن يأمل أن تصدر مراسيم تشريعية حول تلبية مطالب اللقاء التشاوري، فمثلاً هناك بند حول موضوع تحرير الجولان، أعتقد أن هذا البند ليس فقط مطلباً وطنياً، وإنما هو مطلب وطني واجتماعي.

● **لماذا جاء هذا المطلب تحت رقم ١٧ من ١٨ مطلباً في البيان الختامي؟**

هذا البند جاء متأخراً لأن هناك أموراً ساخنة، ولكن رقم ١٧ بمثابة رقم ١ من حيث القوة، فلم يكن هناك رقم ثانوي ورقم أساسي، ولكن لماذا جاء الحوار رقم ٩١ لأن الوطن بحاجة لحوار وبحاجة لمكاشفة، ليس على أرضية تخوين سوى من يقصي نفسه، فمثلاً، أنا لا أعتبره معارضةً على الإطلاق من يستقوى على الوطن بالخارج، فمن استقوى على الوطن بالخارج لا يمكن اعتباره من المعارضة.

ستكون ضد أي تشاور أو حوار يجري في البلد، لأنها تريد حرباً أهلية، فكيف يمكن أن توافق على الحوار؟ هي تريد أن تدفع البلد إلى الكارثة لأن في ذلك مصلحة لإسرائيل، وعندما تتحرك الولايات المتحدة في المنطقة تضع نصب عينها مباشرةً مصلحة إسرائيل التي تتوازي وأحياناً تتقدم على المصلحة الأمريكية ذاتها، أي باختصار أمريكا تريد انقلاباً في البلد تقبض على عنقه سياسياً وتدفع بحلفائها للقبض على سورية بالطلق، وعند ذلك سنشاهد بأם العين انتقاماً لم يسبق له مثيل في تاريخ سورية.

لذلك، عندما نلتقي مع أي شاب محتج، نتحدث دائماً بهذا الموضوع، إذ يجب أن تكون صورة الحراك واضحةً تمام الوضوح، ولا يجب أبداً أن يستفيد الخصم التاريخي من هذا الحراك، بل يجب أن تستفيد منه سورية، وعلى كل القوى الوطنية والوطنيين الشرفاء في هذا البلد من كل المشارب والاتجاهات أن يتواصلوا مع الشباب المحتجين وينزعوهم ممن حاولوا اغتصاب تحركاتهم، وممن حاولوا القفز على ظهر حراكهم لأخذ البلد إلى جهة مغايرة لتاريخها المقاوم، وإلى جهة مغايرة لأهدافها الحقيقية. أمريكا يعنيها تماماً ألا يصل الشعب السوري إلى مطالبه الحقيقية في العدالة الاجتماعية والحريات السياسية والديمقراطية، ويعنيها في المقابل أن تنصب نظاماً عميلاً للولايات المتحدة في سورية، لكن هذا نهائياً لا يريده الشعب المحتج الذي يطالب بحق العمل وحق القول وحق المواطنة، ويطالب بكرامته الشخصية وكرامته الجماعية أيضاً.

منشآت الدولة من عرق الشعب	

● **في موضوع هيبة الدولة، إن الشعب هو مصدر السلطات، والقانون ينطلق من سلطة الشعب التي تكونت على أساسها مؤسسات الدولة الضامنة لتطبيق القانون.. وهو ما نقول عنه هيبة الدولة، هناك محاولات اليوم للنيل من هيبة مؤسسات الدولة، وهذا نيل لسيادة القانون، برأيك ألا يعتبر هذا مأخذاً على الحركة الاحتجاجية والمعارضة بالعموم؟**

منذر: إن منشآت الدولة هي من عرق الشعب، وهناك تجربة جميلة جداً خلال الأحداث شهدتها مدينة معرة النعمان، حيث تحرك المتظاهرون لحماية المتحف ومفرزة الأمن من المسلحين الذين يستهدفون هيبة الدولة، وهذه تجربة هامة جداً.. القصد من هذا أنه يجب علينا العمل بكل ما نستطيعه لكي لا يتلوث الحراك الشعبي السلمي لا بالدم ولا بالمؤامرة عليه، سواء من الداخل أو من خارج الحراك.

الجيش نسيج المجتمع السوري	

● **هناك من يحاول ركوب الحراك.. كيف تتم حمايته؟**

منذر: بصراحة، هناك مطالب محقة، وعندما نقول هناك مطالب محقة نقصد أنه يجب تنفيذها، فهناك أزمة على الأرض تحتاج إلى جهود خارقة لتأمين مخرج آمن منها على قاعدة تعزيز الوحدة الوطنية التي أهم ركائزها هي وحدة الشعب والجيش دفاعاً عن كرامة الوطن والمواطن، وبالمناسبة إن موضوع الجيش يجب أن يكون خطأ أحمر بالنسبة للجميع، فهو نسيج المجتمع الشامل ولا يجوز التساهل في تناول هذا الموضوع لأنه قضية مبدئية ومصيرية بالنسبة للشعب السوري كله.

حمزة منذر:

الحراك يعكس

أزمة الأحزاب

السياسية في

سورية، لأنها في واد

والجماهير في واد آخر

الحقوق، ويمكن اختصارها بكلمتين، كلمة الشعب ولقمته؛ كلمته تعني الحريات السياسية والحقوق الديمقراطية وما هنالك، ولقمته تعني كل القضايا الاقتصادية الاجتماعية المطلوب معالجتها .. إذاً خط الفصل يجب أن يكون على هذه الثلاثية، فلا يمكن الحديث عن المسألة الوطنية دون الحديث عن العدالة الاجتماعية ووعي الضرورة، وكذلك لا يمكن الحديث عنها دون حريات سياسية مناسبة يستطيع الشعب أن يعبر من خلالها عن كل ما بداخله وعن كل مطالبه.

يجب أن نرتقي بإعلامنا	

● **اعتدنا أن نرى أخباراً كاذبة على بعض قنوات الإعلام، ما تعليقك؟**

منذر: يجب ألا نستغرب ما يصدر عن تلك القنوات عملياً التي تخدم أجندة، فهي ليس لديها أجندة لأن الوسائل الإعلامية هي أدوات تصادف أن الجزيرة والعربية وفرانس برس والبي بي سي والحررة يشكلون رقم خمسة، أي ينطبق عليهم موضوع الطابور الخامس، ولذلك فإن المستغرب ألا نرتقي نحن بإعلامنا مهنيًا من حيث السوية وكل شيء لمواجهة ما يجري من حرب إعلامية استباقية على سورية. وهنا لأكن صريحاً أحياناً يقدم إعلامنا الأمور بصورة نمطية وكأن هناك مواجهة لدرجة أن أحد المغتربين قال بالحرف الواحد: (عندما اقتربت الطائرة من مطار دمشق خيل لي أنني سأنزل إلى أرض المطار وهناك شيء يشبه المعركة)، ورأيه أن الإعلام السوري أيضاً يضخم حجم المسلحين إلى درجة كبيرة وكأن سورية الآن فيها خطوط وخنادق.. الخ.

أرى أن على الإعلام أن يتحدث بشكل أعمق بكثير على أسباب المشكلة، وعلى التوصيف، وأشكال الحلول، وعليه أن يأخذ دوره بالضغط من أجل أن تصل هذه الحلول إلى مستحقيها، بمعنى أنه عندما نرى رأس الدولة يقول هناك مطالب محقة، ويتحدث عن الخارجيين عن القانون، ووصفهم بأنهم لا يشكلون أكثر من ٦٤ ألف شخص في سورية، ويتحدث عن الفكر التكفيري، فهذا يعني أن الغالبية الساحقة لها مطالب، ولكن هناك من يريد أن يدمج بين المطالب المحقة وبين خلايا نائمة هنا أو هناك، وهذا مصدر خطر.

لماذا أقول إن الإعلام يجب أن يكون في قلب المعركة؟ لأنه السلطة الرابعة ووظيفته الآن هي أكبر وأعمق من ذلك، فالمفترض بالإعلام ليس أن يريح المغتربين خارج البلاد، وإنما أن يريح الشارع ويقول له إن من أكبر وأخطر أسباب هذه الأزمة التي نحن بصدها الآن هي سياسات اقتصادية اجتماعية خاطئة اقترفتها الحكومتان السابقتان وخصوصاً منذ ٢٠٠٥ وحتى الآن، فهي سياسات ليبرالية متوحشة أدت إلى تراكم استياء شعبي غير مسبوق، لدرجة أن هذا الاستياء يكاد يرتفع عن منسوب الرضا الشعبي.

الولايات المتحدة ضد أي حوار	

● **بالنسبة للبيان الختامي للقاء التشاوري، صدر الكثير من الردود الدولية، فهناك من شكك بالجدية، وهناك من رحب.. ما تعليقك؟**

عبد الكريم: بغض النظر عن الحضور والمشاركين، رغم أن هناك منهم من قام بجهود محترمة جداً جداً، ولكن المواقف التي رأيناها في الداخل أو في الخارج هي مواقف تعبر عن أصحابها، وهذا أمر طبيعي، فالولايات المتحدة



المعارضة التقليدية والمعارضة الشعبية؟!

● **لنوضح مفهوم المعارضة، فعند الكثير من الناس هناك بعض الالتباس؟**

عبد الكريم: بغض النظر عن المصطلح الذي صار ملتبساً، إن المعارضة التقليدية باختصار لها مطالب سياسية مثل حرية تشكيل الأحزاب وحرية الإعلام وغير ذلك، هذا موضوع آخر ونقاشه بحاجة إلى وقت آخر، أما المعارضة الشعبية التي تتحرك الآن والتي تريد العدالة الاجتماعية والدفاع عن وطنها وتريد الوحدة الوطنية وتريد دولة قوية مزدهرة القضاء فيها عادل، وتريد كذلك القضاء على الفساد قضاءً مبرماً، أنا برأيي إن ٩٩٪ مما يحصل في سورية الآن هو ثورة ضد الفساد، نريد القضاء على الفساد، فحتى لو آتت الحرية وبقي الفساد ماذا سنستفيد؟ إذا آتت الحرية دون عدالة اجتماعية ماذا نستفيد أيضاً؟ برأيي إن الحرية هي العدالة الاجتماعية، أما خارجها فكل الحريات لا تعنيها، ولا تعني المتظاهرين بالشارع أيضاً.

إن الحرية التي نريدها باختصار هي الحرية التي تضمن للشعب حقوقه كاملة، في العدالة الاجتماعية والدفاع عن مكتسباته ووطنه، وحريته في تحرير أرضه المحتلة بما فيها لواء اسكندرون الذي غاب عن السمع، فاللواء كالجولان تماماً وهو مكان محتل واحتل بالفساد وبمشاركة الفاشية التركية مع الفاشية الفرنسية أيضاً، هذا حقنا ولن نتنازل عنه شاء من شاء وأبى من أبى.

والحرية أيضاً هي قضاء مستقل بالنسبة للمواطن السوري، وهي جيش وطني قوي، وهي نهوض معرفي شامل ينحي تماماً ويلغي تماماً أية محاولة لحراك مذهبي أو طائفي أو إثني، أو أية محاولة لتفريق الشعب عن بعضه البعض، ومعركة الشعب من أجل وحدته تعني كل هذا مجتمعاً.

هذا يساوي الحرية التي يريدها الشعب، بغض النظر عن أنه يعبر عنها بهذا التفصيل الذي نتحدث عنه أو لا، ولكن عندما تجلس مع أي شخص منهم وتناقشه سيذكر لك كل هذا، وهذه هي الحرية بالنسبة له.. وآخر الأشياء هو صندوق الانتخابات.

هنالك مهمة ضرورية جداً اليوم في سورية، فهذان الشارعان اللذان هما شارع واحد في النهاية، على كل القوي الحية في هذا المجتمع أن يعيهاها شارعاً واحداً لأن لهما المطالب نفسها؛ الكرامة والعدالة التي تساوي الحرية بنظرهم وينظرنا جميعاً، هذا الذي نتحرك من أجله جميعاً سواء كنا في شارع المعارضة أم الموالاة، أم كنا جالسين في بيوتنا نشتم الجزيرة.

ترابط الوطني والاقتصادي الاجتماعي والديمقراطي	

منذر: أوافق الأستاذ محمود في كل ما قاله وأضيف حول الالتباس بمصطلح المعارضة، منذ ما بعد احتلال العراق صار هناك التباس في هذا المصطلح كبير جداً، فأسميناه ثنائية وهمية، حيث كان البعض يحاول أن يقول إن النظام كله كتلة متجانسة صماء أو أن المعارضة كلها متجانسة، ولكن خط الفصل في المجتمع أعقد من ذلك بكثير.

لقد طرحنا في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين شيئاً آخر، دعينا للاتفاق على معايير ومنها ثلاثة رئيسية: أولها القضية الوطنية في كل مندرجاتها، وثانيها المسألة الاقتصادية الاجتماعية، والمعيار الثالث هو المسألة الديمقراطية.

أما بالنسبة للحرية فهي وعي الضرورة في نهاية المطاف، بمعنى أن حق العمل وحق الطبابة والتعبير والإضراب هي كلها جملة من

أجرت إذاعة صوت الشباب حواراً مع كل من الكاتب محمود عبد الكريم، والباحث حمزة منذر، وذلك يوم الخميس ٢٠١١/٧/١٤، فيما يلي بعض ما جاء فيه:

أزمة وطنية عميقة	

● **ما تواجهه سورية اليوم، هو مؤامرة أم أزمة داخلية بحتة، أم تحول طبيعي أما ماذا؟**

منذر: بدايةً اسمحي لي أن أوجه تحية إكبار وإجلال لكل شهداء الوطن، وكمدخل للحديث أستعير العبارة التي قالها الراحل العظيم سعد الله ونوس: (نحن محكومون بالأمل، وما يحدث اليوم ليس نهاية التاريخ)، وأضيف أننا محكومون بالانتصار..

الحديث عن الأزمة هو حديث متشعب، ولأولئك الذين يتهموننا بالحديث عن المؤامرة نقول: إن المؤامرة كانت موجودة دائماً، فسورية مستهدفة ليس فقط في هذا الظرف الراهن، كانت مستهدفة دائماً، سورية بلد الدور، والتاريخ الكفاحي للشعب السوري يجعل الاستعمار يخطط دائماً لثني سورية عن مواقفها الوطنية، لكن نجاح المؤامرة أو فشلها فهذا يتعلق بصلاية الوحدة الوطنية، ونحن الآن في أزمة مركبة، وقد اتفق الجميع في اللقاء التشاوري الذي جرى في ١٠ و١١ و١٢ تموز على قضيتين اثنتين، الأولى هي أننا في أزمة وطنية عميقة سياسية اقتصادية واجتماعية، والثانية هي أن الجميع تحدث بضرورة صياغة وإقرار دستور جديد.

عندما نقول أزمة ونعترف بأنها أزمة عميقة، هذا يعني أننا نحتاج إلى حلول وإجراءات بالعمق نفسه، والأأ فستطول الأزمة وتهدد الوحدة الوطنية بأكثر الأخطار، هذا في الشكل والمضمون، أما من حيث الحلول والإجراءات والمعالجات فهذه يجب أن يشترك في وضعها كل الشعب السوري، وللإعلام دور هام جداً في حمل كل قضايا وهموم الوطن، وأن الأوان لكي تكون لدينا سلطة رابعة حقيقية تعالج كل هواجس الوطن وكل هواجس الناس وتجب عن أسئلة الناس، فالوطن لا يقبل القسمة على أحزاب.

المؤامرة شيء.. والحراك شيء آخر	

● **هناك جزء كبير من الأزمة داخلي، برأيك هل ما تواجهه سورية هو مؤامرة أم تحول طبيعي؟**

عبد الكريم: من حيث المبدأ أتفق مع الأستاذ حمزة على توصيفه، فما المؤامرة؟ هي خطة يضعها الخصم لتحقيق أهدافه في مكان ما وفي ظروف ما، فهل نكون من السذاجة لنقول إن سورية التي تواجه إسرائيل منذ ٦٠ عاماً والشعب السوري هو شعب مقاوم دون توقف، وفي موقع استراتيجي من أخطر مواقع العالم، وهو شعب يحمل إرثاً إنسانياً وعظيماً.. كل هذا لا يعترض لمؤامرة؟!

لنقل إنها ليست مؤامرة، لنقل إنها خطة الغرب للسيطرة على المنطقة.. ومنذ عام ١٩٠٤ كتب نجيب عازوري: في هذه الآونة ثمة ظاهرتان؛ ظاهرة صعود القومية العربية، وظاهرة محاولة اليهود لإقامة وطن قومي لهم في فلسطين.. وهاتان الظاهرتان محكومتان بالصراع إلى أن تنتصر إحداهما على الأخرى، وعلى نتائج هذا الصراع يتوقف مصير المنطقة وربما مصير العالم.

ما يجري الآن هو حلقة من حلقات هذا الصراع، وما يحصل في الواقع من حراك اجتماعي إنساني شعبي من أجل مطالب عادلة هو شيء آخر، فهذا لا علاقة له بذلك، فحينما يتحرك الشعب، كل الشعب من معارضة وموالاة، فإنه يتظاهر لتحقيق مطالب محددة، ولكن هنالك محاولة لخلق شارعين في مواجهة بعضهما البعض، ولخلق خصومة بين شارعين، وهذا إيهام تعمل عليه فضائيات وقوى خارجية وداخلية.. بينما الشعب له نفس المصالح فالذي يتظاهر ضد النظام ويطالب بالعدالة الاجتماعية والحرية، والذي يتظاهر ويهتف للرئيس أليس له المطالب نفسها؟ ألا يريد الشخصان حرية وعدالة؟.

أنا أرى أن نسبة المعارضة في سورية هي ٩٥٪ من السكان، فكل الناس معارضون بمعنى أن لهم مطالب ويريدون تحقيقها.

الاعتراف بالأخطاء

عبد الكريم: أرى أن أول مدخل لإقامة علاقة صحية مع الشعب هو الاعتراف بالأخطاء، فقبل الاعتراف بالأخطاء التي حصلت اعترافاً حقيقياً وليس اعترافاً إعلامياً، أي بمعنى التراجع عن كل الأخطاء التي حصلت وتحولت إلى قوانين وحقائق مجتمعية ويومية في حياة الناس، واستدراك هذه الأخطاء بأقصى سرعة، فمثلاً متى ارتفعت أسعار المساكن في سورية وضربت بخمسة أضعاف؟ عندما قام وزير الاقتصاد السابق خفض سعر الفائدة إلى ٢٪ فسحب الناس أموالهم وضخوها في العقارات، وهناك مسألة الخصخصة التي تم منها الكثير تحت الطاولة وغيره فوق الطاولة.

أربع أو خمس سنوات لم نسمع كلمة في إعلامنا المحترم عن قضايا الشعب الحقيقية، وقد غاب الشعب كلية وقضاياه عن الإعلام التلفزيوني وغيره، ولا يجوز نهائياً أن تظل قضايا الشعب غائبة بل يجب أن تحضر في كل وسائل الإعلام ويجب أن تحظى بقوانين ومراسيم وحقائق يومية، فكلما تحقق للشعب ما يطلبه اقترب صاحب القرار من الشعب، وبالتالي فلا أرى هماً أساسياً في محاوره المعارضة، لكن الأهم هو محاوره الناس الذين يتحركون في الشارع، ويجب كذلك التعبير عنهم أيضاً .

حماة لم تستقبل السفير

● **من سيمثلهم وإلى حد الآن لم تظهر قيادات واضحة لهم؟**

عبد الكريم: ليس مهماً قياداته الواضحة، صحيح أن هناك حركة في الشارع بلا رأس واضح حتى الآن، ولذلك يحاول البعض أن يركب لها رأس، ومن ذلك محاولة السفير الأمريكي خلال زيارته في حماة، وقد ذكرت الزيارة وأن البعض استقبل السفير، ولكن لم يذكر أن هناك صببة نبيلة من حماة رمته بحذائها، فحماة لم تستقبل السفير وإنما قلة قليلة استقبلته فقط.. وباعتقادي إن الشعب السوري هو الأكثر عداءً لأمريكا بين كل شعوب العالم، فلا أعتقد أن الخبز الأمريكي السام يمكن أن يوزع في هذا البلد النبيل بتاريخه العظيم، وما أريد أن أقوله هو إنه يجب المباشرة فوراً بإجراءات نهائية تقنع أبناء الشعب أن هناك حقائق تحولت إلى مراسيم وقرارات تخص حياته اليومية، ومعاشه والعدالة الاجتماعية، وتخص كل ما ارتكبه الحكومات السابقة، ويجب أن يرى الناس ذلك.

● **كيف يتم ذلك؟**

بقرارات ومراسيم، وهذه الخصخصة التي حصلت والمال المنهوب يجب أن يعرف المسؤول عن كل ذلك، ولا يكفي أن أتحدث بل يجب أن يرى الناس بأم أعينهم ويلمسوا بأيديهم أن الأخطاء التي ارتكبت يتم تصحيحها الآن، وهذا هو المدخل الحقيقي للتواصل مع الناس وإقامة حوار حقيقي مع الناس، فكيف أقيم حواراً حقيقياً مع الناس قبل أن أحقق لهم جزءاً من أهدافهم وأتراجع عن أخطائي السابقة؟ هنا الحلقة الناقصة في كل ما يجري حتى الآن.

إن هيبة الدولة يجب أن تبقى، ولكن كيف؟ يجب أن يشعر الناس بأن الدولة حريصة عليهم فعلاً، حريصة على حقوقهم وعلى مطالبهم وعلى أمنهم، ومن هنا يبرز دور الجيش، فهناك أزمة ثقة مع بعض الأجهزة، والجيش ما يزال حتى الآن مكان إجماع وطني شامل، فأبناء البلد يحترمونهم جميعاً، ويجب تفعيل ذلك وابتكار حلول لإعادة إنتاج علاقة جديدة بين الناس والدولة.

فضاء سياسي جديد

منذر: عندما نقول إننا لا نعرف قيادات وتوجهات

هذا الحراك، فهذا يعكس أزمة الأحزاب السياسية في سورية، لأنها في وادٍ والجماهير في وادٍ آخر، بمعنى أن هناك فضاءً سياسياً قديماً ليس له أقدام، إذ ليس لدى الأحزاب قواعد شعبية، فمذ أدارت الأحزاب ظهرها للجماهير فقدت هذه الجماهير ثقتها بالأحزاب، ولذلك فإن خط الإرسال والاستقبال مع الأحزاب السياسية الموجودة مفقود، ولكن هناك الآن فضاء سياسي جديد يخلق، وهناك أشخاص يتواصلون مع الجماهير ويتناقشون معها، وهذه النقاشات مثمرة.

تحدث الأستاذ محمود عن أزمة الثقة، هذه الثقة من السهل استعادتها، ويمكن لموضوع تحرير الجولان أن يعيد هذه الثقة، فقد طرحنا في برنامج الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير أنه يجب طرح قضية تحرير الجولان على الشعب كقضية وطنية جامعة، ويمكن من خلال ذلك تحويل المعركة التي تدمي الوطن إلى أنبل وأشرف معركة من أجل تحرير أرض الوطن.

سورية جديدة تولد

● **بعض الفئات لم تكن ممثلة في اللقاء التشاوري، وهذا ربما يكون مأخذاً؟**

عبد الكريم: على الأقل كان هناك بعض الممثلين يمثلون مطالب الشعب، وكافحوا لأجلها في كواليس اللقاء، ولكن المؤتمر القادم يجب أن يضم بكل تأكيد ممثلي الطبقات وليس ممثلي الأحزاب فقط، لأنه مالم يضم ممثلي الطبقات والقوى المنتجة في البلد فسيكون مؤتمراً نخبياً سياسي وقد يتم تجاهل المطالب الحقيقية للناس، مع ثقتي المطلقة بأن بعض الحاضرين سيدافعون عنها بشراسة، وأعرف مدى هذه الشراسة.

أنا برأيي سورية القديمة التي عرفناها واعتدنا عليها خلال خمسين عاماً تمضي إلى التاريخ، وهناك سورية جديدة تولد الآن. وأرى أن المدخل لإنقاذها يكون بجبهة شعبية تضم كل الشرفاء من الأحزاب والأفراد والمستقلين وأبناء الشعب، تطرح برنامجاً واضحاً للعدالة الاجتماعية والديمقراطية، فهذان حدان مندمجان مع بعضهما ولا يمكن الفصل بينهما أبداً، ومن يفصل بينهما بصراحة يريد أن يتأمر على الأزمتين معاً، فيجب أن يتم الحفاظ على مكتسبات الشعب بكاملها وكذلك الدفاع عن حقوقه إلى النهاية وبلا هوادة، وأياً يكون الثمن، وهذا مدخل أيضاً لمواجهة التوجه الإمبريالي الاستعماري المفلس الذي يريد أن ينهبنا من جديد، ويريد أن تكون سورية مدخلاً لعملية النهب الشامل لهذه المنطقة، وأنا باعتقادي أنه لا بديل عن خوض هذه المعركة إلى نهايتها، وهذه الجبهة التي لا أعرف تسميتها بعد، وإن كنت أميل إلى اسم الجبهة الشعبية المتحدة، يجب أن تخوض هذه المعركة وأنا واثق أنها ستخوضها بجدارة وستهزم المشروع الأمريكي، مع التفريق الأكيد والضروري وعدم السماح بخلط الأوراق ما بين المطالب الشعبية التي هي مطالب الشعب بأكثريته الساحقة، وبين المخططات التي تستهدف سورية كسورية.

دستور جديد يضمن حقوق المواطنة

● **تغيير المادة الثامنة من الدستور، البعض رأى أنه تنازل مكره لحزب البعث، بينما يرى البعث فيه فائدة لموقعه الريادي.. كيف ترى الدستور القادم؟**

منذر: الحوار بشكل عام أمامه ثلاثة أهداف استراتيجية كبرى، أولاً رفض ومقاومة التدخل الأجنبي بكل أشكاله، والاعتماد على الشعب السوري بما يملكه من تاريخ وطني وكفاحي منذ مأثرة يوسف العظمة وحتى الآن، وهذا الرفض هو عنصر توحيد، ثانياً فتح الأقتية بين الحركة الشعبية

والقوى السياسية الحقيقية، فهذا الحوار يوصلنا إلى فتح هذه الأقتية المسدودة، ثالثاً تغيير البنية السياسية القائمة وصولاً إلى بناء نظام سياسي جديد يصنعه السوريون دون أي تدخل من أحد، فما المقصود بالبنية السياسية القائمة؟ الدستور صيغ قبل أربعين عاماً، وفي الحقيقة هناك تغيرات كبيرة على المستوى الدولي والإقليمي والداخلي، إذأ الحديث عن المادة الثامنة صار خلفنا اليوم، وهناك موضوع أكبر بكثير والوطن لا يقسم على أحزاب، ولذلك نحن بحاجة إلى صياغة دستور جديد، أهم ما فيه هو خمس قضايا: تعزيز الوحدة الوطنية عبر ترسيخ أسس الدولة الوطنية: تأمين حقوق المواطنة الكاملة والمشاركة لجميع السوريين بغض النظر عن الدين أو الطائفة أو القومية أو الجنس وفي جميع الأماكن والمستويات بما فيها المناصب العليا؛ الضمان الفعلي لكل الحقوق وخصوصاً الحريات السياسية وتأمين كل الأدوات اللازمة لممارستها وعدم التضيق عليها باستثناء من ثبتت خروجه عن الثوابت الوطنية بقرار من قضاة مستقل فعلاً لا يخضع لأي حزب من الأحزاب؛ الأخذ بعين الاعتبار أن البلاد تمر بمرحلة تغير عميق في بناها السياسية ما يعني نشوء فضاء سياسي جديد؛ والأهم ترسيخ وقوتنة دور المجتمع في الرقابة على جهاز الدولة والأحزاب التي ستتشتت في البلاد ..

هناك من يسأل ما أوجه الشبه والفوارق بيننا وبين مصر؟ هناك فرق شاسع بين مصر وسورية في المسألة الوطنية لأن السياسات الليبرالية في مصر ترافقت مع الخيانة الوطنية، أما لدينا فالوقوف الوطني واضح ويحتاج إلى تعميق وانتقال من الممانعة إلى المقاومة، ولكن تتشابه مع مصر بقضية الفساد، والشارع المصري يطالب بمحاسبة الفاسدين ونحن في سورية نطالب بمحاسبة الفاسدين.

نريد نظاماً يخدم الشعب

● **تحدثت عن ضرورة عدم قسم الشارع السوري إلى شارعين، فهل نرى غداً شارعين في سورية؟**

عبد الكريم: باختصار، هناك معركة، والمعركة مثل الموج تأتي وتذهب، ولكن من يرفعون شعار إسقاط النظام (وهنا لا أقصد المواطن البسيط العادي) يخفون تحته إسقاط الدولة وإسقاط البلد، ونحن نريد إسقاط أخطاء النظام كلها ونريد نظاماً جديداً لا أخطاء فيه. بمعنى أننا نريد نظاماً يخدم الشعب فعلاً لا يسمح للفساد أو لملتهك أو لصاحب نفوذ بأن ينتهك حقوق الشعب، بل يسمح بأن يقبض الشعب على حقوقه بيديه، هذا ما نريده، وإذا كان المقصود من بعض المحتجين إسقاط (السيستيم) بمعنى (السيستيم) الذي اعتدنا عليه فلا مشكلة، أما إذا كان مقصود ما يخفيه خصوم هذا البلد وهو إسقاط الدولة السورية فهذا سنقاومه إلى آخر قطرة من دمائنا، حينما نقول نحن مع نظام ديمقراطي عادل، الشعب فيه لا يمكن أن يخدع لأن حقوقه بين يديه، ولأن أدوات دفاعه عن حقوقه بين يديه، ولأن له ثلاثع مستعدة أن تقا تل عنه وأن تقف أمامه مباشرة لنقود معاركه من أجل حقه في الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية والمحافظة على حقوقه وانتزاع حقوق جديدة، فباعتقادي إن هذا ما يريده الشعب السوري.

إن المستعد لتبني هذه المطالب هو باعتقادي، وبغض النظر عن شكل الحراك الجاري حالياً، في النهاية سيقود الشعب السوري.

منذر: أحذر من أولئك الذين يقاومون الوصول إلى حلول سياسية للأزمة، لأن هذه القوى موجودة في أمكنة عديدة داخل وخارج البلاد، ولكنهم يدافعون عن مصالح مشتركة، وأكرر أننا أمام شعار كبير جداً هو الدفاع عن كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار، ونحن متفائلون ومحكومون ليس فقط بالأمل وإنما بالانتصار أيضاً .

■ ■

لقاءات

شعارات الأزمة

في زمن الـ«بسبسة»

◀ **أسامة دليقان**

رغم البدء المتأخر للتشاور تحضيراً لوضع سورية على طريق الحوار الوطني، ما تزال البلاد حتى الآن على المفترق نفسه، المؤدي إلى الطريقين نفسيهما، ولذلك فإن قوى الفساد الكبير المجرمة بفرعيتها داخل النظام وداخل المعارضة، والمرتبطة بلا أدنى شك بالعدو الأمريكي-الصهيوني، والتي سوف يقوم الشعب السوري بمحاسبتها حساباً عسيراً في حال نجاح حوار حقيقي وإصلاح حقيقي وجذري وشامل، من المنطقي والمتوقع جداً أن نراها تزداد شراسة واستكلاًبا، وتسعى لرفع منسوب الدماء السورية المراقبة إلى سيل يجرف البلاد إلى الطريق الثاني الخطير: الفوضى والتفتيت والحرب الأهلية. ويبدو أن منسوب الدّم الذي تحلم به تلك القوى لم يعد يكفيه اعتمادها على السلاح المنظم وحده، سواء من جانب القوى الأمنية، أم من جانب العصابات المسلحة، لذلك أدبت في الفترة الأخيرة على التكثيف من استخدام أسلحة التدمير الشامل غير التقليدية، والمتمثلة في التحريض الفئوي التقسمي بكافة أشكاله القدرة، وأحد تلك الأشكال التي كثر استخدامها في الآونة الأخيرة، هو إلقاء القنابل الطائفية، سواء في شوارع الميسيرات «المؤيدة»، أو التظاهرات «المعارضة»، والخطير أن هذا النوع من القنابل، لا يسيل الدموع فقط، بل والدماء أيضاً، كما أن مفعوله يستمر لفترات أطول بكثير. أمّا الغلاف الذي يأتي فيه هذا النوع من الأسلحة فهو العبارات والتهافتات التقنيّتيّة، والاستفزازيّة، والتي انحدرت إلى انحطاط أخلاقي وتعنّب غير مسبوق، وصل إلى كلام مشين ومُخجل يجب على جميع الأطراف النزيهة، سواء في النظام أم المعارضة، أن تقوم بإدائته علنا ومحاسبة مطلقيه، فهل يرضى «المؤيدون» الوطنيون عن هتافات أطلقت من قبيل «حلّك يا الله حلّلك.. تحطّ الأسد محلك»، أو «لا إله إلا بشار»، وهل يرضى «المعارضون» الوطنيون عن هتافات تتناول على شرف المقاومة والممانعة، من قبيل «لا إيران ولا حزب الله، بدنا حكومة بتعرف الله»؟.

لا يستقيم أي حوار مع استمرار احتكار «الله وسورية»، من جانب البعض، وإطلاق «بس» الإقصاء والتخوين في وجه البعض الآخر، سواء من جانب الهأفاّين بال«بس»، أو من الرّادّادين عليهم بـ«بس» ما أخرى.

وأهم من يعتقد أنّه يجب إيقاف الاحتجاج والتظاهر لكي يبدأ الحوار الحقيقي بوصفه الحلّ الإنقاذي الوحيد والضروري، لأنّ الاحتجاج السلمي هو القلب الشعبي النابض بالمصالح الحقيقية للشعب السوري، وإيقاف قمعه، سيساعد على توسّع قاعدة المشاركة فيه، وتجذيره وتصبح مساراته وشعاراته أكثر فاعكثر.

ربّما تنعكس إحدى تجلّيات هذا الوهم في أمنيّة «خلصت» التي تُكثّب على بعض اللافتات، والتي ربّما لا يلام حاملوها في الشارع، كونهم غالبا من ضحايا الترويع الإعلامي والميداني الذي تمارسه ضدهم قوى الفساد المختلفة، وتزرع في نفوسهم الخوف من الحركة الشعبية، ومن السوريين الآخرين، الذين تخوّنهم تلك القوى وتصورّهم على أنّهم أعداء يهدّدون الأمن والاستقرار، وإن كان هذا التوصيف صحيح من حيث أن المهدّد هو أمن واستقرار الفساد الكبير ومواقفه وقواه، والتي هي الحامل الحقيقي لأمنيّة «التخليص» استباقيا على الحركة الشعبية وخنقها في مهدها قبل أن تتضج وتشبّ ويزداد وعيها بمصالحها الوطنية الجذرية المناقضة للنهب والفساد، والتي ستوجّه زخمها عندئذ نحو اجتثاثه ومحاسبتها.

بالمقابل فإنّ ما يدفع كثيرا من المتظاهرين إلى الاحتفال بانتصار وهمي آخر، يعلن فيه أنّ منطقة ما من البلاد قد «سقط فيها النظام»، لمجرد انسحاب قوّات الأمن منها، إنّما هو الفكرة الخاطئة المبرمجة عن النظام التي زرعتها في عقولهم الجهات المعادية الفاسدة داخل النظام وخارجه، والناتجة عن الممارسة الأمنيّة التي تنصب نفسها مندوبة كاذبة عن النظام كلّّه، وممثلاً غير شرعي له كلّّه، يتجاهلهم ويخونهم ويقمعهم باسم النظام كلّّه، مسدلاً ستاراّ أسود كثيفاّ يمنع التواصل بين الحركة الشعبية الاحتجاجية المحقّة، وحلفائها الطبيعيين الموجودين داخل النظام، الأمر الذي يؤدّي موضوعياً إلى خسارة هذين الطرفين النظيفين لبعضهما البعض، والذين لا يمكن أن تتحقّق أهدافهما ومصالحهما المشتركة إلا بتحالّهما، وهو الأمر الذي يربع أعداءهما.

الأزمة التي يمرّ بها وطننا سورية، بحاجة إلى عقول باردة تتمعّن في أسبابها العميقة، وجوهرها الاقتصادي-الاجتماعي المعروف والمدرّوس علمياً، وفي أشكالها السياسيّة، وصولاً إلى حلها الحقيقي الذي لا يمكن إلا أن يكون جذرياّ وعميقاً ومتكاملاً سياسياً واقتصادياً-اجتماعياً، وديمقراطياً، وذلك بدلاّ من ثقافة الـ«بسّ»، والـ«هسّ»، التي كانت بحدّ ذاتها مساهماً في الاحتقان الاجتماعي، الذي يتفجّر اليوم.

أمّا العدو الخارجي الأمريكي-الصهيوني، وذراعه الداخلية المتمثلة بطبقة البرجوازية الكبرى الفاسدة، وأزلامها، وأذرعها الأمنيّة، وعصاباتاها المسلحة، هؤلاء من مصلحتهم تغيب العقول، وتعمية الأبصار، وتغذية العصبّيات وشلّي أصناف النعرات التقسيمية، وتحريض الاتجاهات البدائية لتحركات الشارع، سواء «المؤيّد» أو «المعارض»، واختزال جميع القضايا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والوطنية، المرتبطة بمصير وطن كامل، وشعب عريق، إلى مجرد «بالونات» من الانفصالات والعواطف، تتفرّغ في الهواء بهتافات تستبدل تلك القضايا بمسألة شخصية بحتة: «منحبّك»، أو «ما منحبّك»!

نحن اليوم أحوج ما نكون إلى التخلّي عن هتافات الشتائم والتخوين والاستفزاز، التي يراد بها افتعال العنف في شوارع «التظاهرات»، و«الميسيرات»، والتوجّه نحو صياغة المطالب الجماهيرية الحقيقية المتنوعة في شعارات سياسية ناضجة، وهذه العملية لا يمكن أن تجري بشكل ناجح، إلا عن طريق توابك وتلازم نشاطين معاً، أحدهما هو الانطلاق والسير دون إبطاء بعملية الحوار السياسي الوطني الشامل، الذي سيجدد اتجاهات الإصلاح المطلوب، ويبلور ملامح الفضاء السياسي الجديد على أساس برنامجي، والثاني هو استمرار الحركة الشعبية الاحتجاجية السلمية ذات المطالب المحقّة، وحمايتها من جانب الجيش الوطني السوري، بما يحقن دماء السوريين، ويتيح الفرصة لحراكهم الشعبي والسياسي لكي ينضج ويفرز قياداته، ويكون هو بالذات الضمانة والوصلة التي ستوجه وتصوب باستمرار اتجاه الإصلاح ودرجة شموليته وجذريته، ويكون هو بالذات من يخلق الفضاء السياسي الجديد لسورية الجديدة، سورية الشعب المؤخّدة والقوية، سورية الشعب المقاومة لتحرير أراضيها، سورية الشعب المنتج والمستفيد من خيراته، الصانع لديمقراطيته الجبارة الضاربة لناهييه وأعدائه. ■ ■



ملاحظات ومقترحات اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين على قانون الانتخابات في سورية



أن سورية دائرة انتخابية واحدة واعتماد مبدأ النسبية في عملية الاقتراع، أما الثلث الباقي فينتخب على أساس الدوائر الفردية واعتماد هذا النظام نفسه، ولكن بعكس النسبة فيما يخص انتخاب مجلس الشورى، حيث ينتخب ثلثا أعضائه على أساس الدوائر الفردية، والثلث الباقي على أساس أن سورية دائرة انتخابية واحدة.

إن الأخذ بأحد هذين الاقتراحين لا يكفي، بل لابد من تعديل بعض أحكام هذا القانون بما يخص التوجهات التالية:

١ - لا يجوز أن يُحدث في كل دائرة انتخابية أكثر من مئة مركز انتخاب، على أن لا يزيد عدد الصناديق عن ثلاثة في كل مركز، حيث إن وجود أكثر من هذا العدد كما هو في الانتخابات السابقة (١٤٠٠٠ مركز تقريباً) سيعطي الفرصة فقط لأجهزة الدولة وقوى المال من أجل تغطية هذه الصناديق، وهذا يعني أن مرشحي الفئات الكادحة وذوي الدخل المحدود لن يتمكنوا من تغطية كل هذه الصناديق، وإن الإكثار من عدد الصناديق يعني التسهيل لقوى المال فقط بالنجاح على حساب مرشحي الكادحين.

٢ - إن قضايا تمويل العملية الانتخابية، وخصوصاً الدعاية والإطعام والمواصلات وغيرها... يجب أن تتم عبر النظام المصريّ حصراً، وضمن سقفو محددة، حتى تستطيع اللجنة المشرفة على العملية الانتخابية من تحديد أن هذا المرشح أو ذاك، أو هذه القائمة أو تلك لم يتجاوز السقف المحدد له بالقانون، ولم يقم فعلا بشراء الأصوات، وهذا الأمر كان يتم سابقا، لذلك يجب منع الصرف عبر الدفع النقدي الفوري، وإنما عبر شيكات مصرفية فقط تحت عقوبة الإخراج من العملية الانتخابية.

٣ - إن الرافضين لمبدأ النسبية والمصريين على الأخذ بمبدأ الأكثرية إنما سيفيدون قوى جهاز الدولة والمال فقط، الذين تأقلموا واعتادوا على هذا القانون، أما في حال اعتماد مبدأ النسبية، فلا بد أيضاً من التفكير بالنسب التي يجب على كل قائمة مشاركة بالعملية الانتخابية أن ينالها من حجم كتلة التصويتين حتى يستطيع أن يتمثل بالبرلمان، وهي على سبيل المثال في روسيا نسبة ٥% من الأصوات، وفي تركيا ١٠ ٪. وهذه القضية يجب ألا تغيب عن ذهن المشرع لمناقشتها ووضع أفضل النسب بما يتلاءم مع الواقع الحالي للأحزاب في سورية، ونرى بأن نسبة ٣٪ نسبة مقبولة، وأن يتم توزيع المقاعد الباقية من القوائم التي لم تتل نسبة الحسم على الأحزاب الفائزة حسب النسبة التي نالتها كل قائمة في الانتخابات.

٤ - حول مدة العملية الانتخابية الواردة في المشروع والمطابقة للقانون الحالي والتي تجري خلال يومين وحسما للربية التي قد تقع في النفوس ويضع قوى الأمن الداخلي في موضع الشبهة، ومنعاً لعمليات التزوير يجب أن تتم العملية الانتخابية وفرز الأصوات معاً في اليوم نفسه، أي تبدأ في الساعة السابعة صباحاً، وتنتهي عند الساعة السادسة مساءً مهما كانت نسبة المقترعين.

إن إقرار قانون عصري للانتخابات مجلس الشعب، وتمكين الشعب من انتخاب ممثليه دون ضغوط، وإعادة الروح للحياة السياسية على الساحة السورية.. كل ذلك سيؤدي سريعاً إلى تحصين منعة البلاد، وإعطاء دفعة قوية لدور سورية الممانع والمواجه للمخططات الصهيو أمريكية اعتماداً على جماهير الشعب، والتي وحدها القدرة على رفد الدور السوري بالقوة والمنعة والجبروت، وبكل الضرورات التي تمكن سورية من الاستمرار في الثبات على مواقفها الوطنية، والتي من خلالها فقط يمكن الحفاظ على كرامة الوطن وكرامة المواطن.

■ ■

البلاد في أزمة أكبر لا يعرف كيف تخرج منها .

ثالثاً: أشكال الانتخاب التي تبناها المشروع الجديد

لقد أخذ القانون السوري بمبدأ الانتخاب العام، الذي يمنح جميع الناخبين المستوفين للشروط القانونية حق المشاركة في العملية الانتخابية، بحيث يشارك كل شخص أتم الثامنة عشرة من عمره، سواء كان ذكراً أم أنثى في انتخاب ممثليه لمجلس الشعب بشرط أن لا يكون محكوما بجناية ومسحوبة منه حقوقه المدنية، أي مشاركة كل المواطنين في العملية الانتخابية.

كما أخذ بمبدأ الدائرة الانتخابية، حيث تقسم فيه البلاد إلى عدد من الدوائر الانتخابية، واعتبار كل محافظة دائرة انتخابية، وتغطي كل دائرة عدداً معيناً من المقاعد يناسب عدد سكانها. ويجري التنافس في كل دائرة للفوز بهذه المقاعد، وذلك من خلال الانتخاب بالقائمة حيث يختار الناخب من بين المرشحين أكثر من نائب واحد ليمثله في البرلمان، وهذا يفرض وجود دائرة انتخابية كبيرة يمثلها عدد معين من النواب، وفي هذا الوضع من الأرجح أن أغلب الناخبين لا يعرفون المرشحين الذين وردت أسمائهم في القائمة الانتخابية، فيحق للناخب في هذه الحال شطب اسم مرشح أو أكثر أو استبداله باسم آخر من بين المرشحين، ويكون الانتخاب في هذه الحالة يعتمد نظام التمثيل الأكثرى.. حيث يقوم الناخبون في هذا النظام بالتصويت للمرشحين، سواء كانوا مستقلين أو ينتمون لأحزاب أو جماعات معينة، وبمقتضى هذا النظام يفوز المرشح الذي يحصل على أكثرية الأصوات المشاركة في الانتخاب في الدائرة الانتخابية الواحدة، حتى لو نال المرشحون الخاسرون بمجموعهم عدداً من أصوات الناخبين أكبر من الأعداد التي نالها المرشح الفائز.

رابعاً: الاقتراحات

بعد هذه الملاحظات حول شكل الانتخاب في القانون ومضمونه السياسي، نرى ضرورة إعادة النظر بمشروع القانون وإجراء تعديلات عليه، وذلك بالأخذ بأحد الاقتراحين التاليين:

١ - أن تعتبر سورية دائرة انتخابية واحدة بالنسبة لانتخاب ممثلي السلطة التشريعية، واعتماد مبدأ النسبية في عملية الاقتراع على أساس القوائم واللوائح الانتخابية بمشاركة القوى والأحزاب السياسية، مما يؤدي عملياً إلى تفادي الوقوع في تلك المطبات السياسية التي تحدثنا عنها آنفاً، وخصوصاً أن اعتماد هذا المبدأ سينتج عنه نواب أقوياء شعبياً ومقبولون من جانب الجميع دون الحاجة إلى التزوير والتلاعب بالنتائج.

إلى جانب ذلك ينشأ مجلس شوري ويختص بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ على دستورية القوانين ومراقبتها، ودعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وحماية المقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة. لذلك نرى ضرورة إحداث مجلس للشورى يتألف من مئة عضو يجري انتخابهم على أساس الدوائر الفردية.

حيث تقسم البلاد إلى مئة دائرة، ويجري انتخاب عضو واحد فقط عن كل دائرة.

٢ - يمكن الأخذ بمبدأ النظام المزدوج الأكثرى والنسبي معاً، حينئذ ينتخب ثلثا أعضاء المجلس التشريعي على أساس

أن استمرار هذا الوضع مع القانون الجديد سيفيد أحداً، ولا حتى النظام نفسه. وهنا لا بد من التساؤل: ماذا قدم النواب الحاليون المعينون «عملياً» في مجلس الشعب خلال الأزمة التي تمر بها سورية حالياً؟ هنا يمكن القول إنهم كانوا عبئاً ثقيلاً، ولم يستطيعوا أن يشكلوا جمهوراً متحمسا لهم يأمرونه أو يوجهونه فيطيعهم، وبدلاً من أن يساعدوا النظام وأجهزته تلطّوا خلفه، وخلف أجهزته الأمنية عملياً، ودفعوا الأمور في البلد إلى الاحتقان والغليان الذي نراه حالياً، وهم عاجزون عن تقديم أية مساعدة للنظام في هذه الأزمة.. نعم إنه سينتج مجلس شعب يكون نسخة طبق الأصل عن المجلس الحالي، لا حول ولا قوة شعبية حقيقية له، وبالتالي سيكون عاجزاً، وسيكون نوابه مثله عاجزين وغير قادرين على ممارسة أي دور فاعل لهم بين الجماهير.

٢ - أفقد هذا الشكل المنافسة الحقيقية الصحية والشريفة بين الأحزاب لاجتذاب الجمهور، من خلال بذل الجهد لتمثيله بشكل أفضل وتحقيق مطالبه على أرض الواقع، ولو تطلب الأمر خوض النضالات في مواجهة الإجراءات والقرارات التي تضره، فالكلام يبقى كلاماً بالنسبة للناس والمعيار بالنسبة لهم هو الفعل على الأرض، الذي يصبح على الأقل هو المقياس الوحيد للجدية في التوجهات وأساليب النضال من أجل تحقيقها، أضف إلى ذلك أن الحملات الانتخابية للمرشحين سواء كانوا حزبيين أم مستقلين، تغدو حملات شكلية لن تتفاعل معها الجماهير طالما أنهم مرشحو قائمة القوى المتنفذة، وهي التي ستفوز سواء أقام هذا المرشح أو ذاك الوارد في قائمة المتنفذين حملة انتخابية أم لم يقم بها.

٣ - إن احتقان الشارع وامتعاض الجماهير سيزدادان نتيجة للعمليات التي سترافق العملية الانتخابية من تزوير وتلاعب واضح في النتائج من أجل إنجاح القائمة الموضوعة مسبقاً من جانب الجهات المتنفذة.

٤ - إن الأزمة التي تمر بها سورية، والتي قد تؤدي إلى شحن العصبيات، ستضيق حقوق الفئات الأضعف.

٥ - إن اعتماد هذا القانون سيفيد الأجهزة وتلك القوى التي تأقلمت وتكيفت معه من خلال دفع الأموال الضخمة إلى قيادات مهمة في النظام كرشاوى لتحقيق مآربهم.

٦ - إنه يدفع الناخبين إلى انتخاب ممثلين لهم لا يعرفون أغلهم ولا يربط بينهم أي رابط إطلاقاً، وهذا سيفتح المجال الواسع لشراء الأصوات لمصلحة المرشحين الملبئين مالياً (تجار وأرباب عمل كبار).

٧ - إنه يغيب الحوار حول البرامج التي يجب أن يقدمها المرشحون في حملتهم، ويستبدله بتحالفات مصلحةية بين المرشحين مفروضة بقوة المتنفذين الذين اختارهم للترشح.

٨ - إنه يشعر جماهير الناخبين بالإحباط لأنهم لا يستطيعون اختيار ممثليهم الحقيقيين ويتشكل لديهم شعور بأنهم غير فاعلين في الحياة السياسية في المجتمع.

٩ - إن إصرار المشرعين على إبقاء القانون الجديد على مبدأ الأكثرية دون الأخذ بمبدأ النسبية تحت ذريعة عدم وجود حياة حزبية واضحة المعالم في المجتمع السوري، أمر مردود عليهم، إذ أن وجود الأحزاب وتكونها مرهون بصحة وعافية الحياة السياسية، والتي ستفرض وجودها وتشكلها على أرض الواقع انتخابات حقيقية، وستساهم فعلاً في إنضاج الحياة السياسية الصحية في سورية.

١٠- وأخيراً سيدفع الكثيرون من جمهور الناخبين إلى عدم المشاركة في عملية الاقتراع ومقاطعتها، مما يشكل خطراً اجتماعياً، خصوصاً في الأزمة القائمة حالياً، وسيدخل

جاء مشروع قانون الانتخابات الجديد مطابقاً للقانون القديم، ولا يختلف عنه إلا بنقطة واحدة فقط، لا تأثير جدياً لها على محتوى القانون السابق، وإنما على آلية تنفيذه، حين نص بوضوح على نقل الإشراف للعملية الانتخابية من السلطة التنفيذية إلى السلطة القضائية، أضف إلى ذلك أنه تم تقسيم محافظة حلب إلى دائرتين هما مدينة حلب ومناطق محافظة حلب..
لعل وهذا هو أهم ما جاء في مشروع القانون الجديد.. ونبين فيما يلي ملاحظاتنا النهائية على هذا المشروع وذلك ضمن الاتجاهات الأربع التالية:

أولاً: ملاحظات على شكل الانتخابات.
ثانياً: ملاحظات على مضمونها السياسي.
ثالثاً: أشكال الانتخاب التي استند إليها القانون.
رابعاً: الاقتراحات.

أولاً: ملاحظات على شكل الانتخابات
تنص المادة ٣/ من مشروع قانون الانتخابات على التالي: «يجري الانتخاب بالاقتراع العام، والسري والمباشر، والمتساوي، ولكل ناخب صوت واحد».
فهل يتحقق هذا التساوي فعلياً من خلال اختلاف عدد الناخبين في كل محافظة واختلاف عدد المقاعد المخصصة طبقاً لعدد سكان هذه الدائرة أو تلك؟ فالمرشح الذي يترشح في دائرة عدد ناخبها نصف مليون لا يتساوى مع مرشح آخر في دائرة عدد ناخبها ثلاثة ملايين، كما أن الناخب في محافظة دمشق مثلاً، ينتخب عدداً مختلفاً عنه في محافظة اللاذقية، كما أن ما نصت عليه المادة الثالثة من مشروع قانون الانتخابات على أن «لكل ناخب صوت واحد» يتناقض وحق كل ناخب أن ينتخب أكثر من مرشح بل عدد من المرشحين حسب كل دائرة والمقاعد المخصصة لها .

وتنص المادة ٦/ من مشروع قانون الانتخابات العامة على أن الانتخابات ستجري خلال يومين، وأن الصناديق ستبقى في عهدة قوى الأمن الداخلي لحراستها خلال الليل، وهذا يضع رجال الأمن الداخلي في موضع الشبهة، ويفتح المجال للمرشحين الخاسرين لأن يكيلوا التهم للنظام بالتزوير.
وورد في الفصل السابع من مشروع قانون الانتخابات العامة حول مسألة فرز الأصوات وإعلان النتائج في المادة ٣٩/ ما يأتي:

«ب- إذا تبين أن عددها يزيد أو ينقص عن عدد الذين اقترعوا بأكثر من ٥/٪ يعد الانتخاب في هذا المركز لاغياً، ويعاد في اليوم التالي. وفي هذه الحالة يقتصر إعادة الانتخاب على الذين سبق لهم أن اقترعوا فيه.

إذا كانت الزيادة أقل من ٥/٪ يتلف من مغلفات الانتخاب بنسبة هذه الزيادة دون الإطلاع على مضمونها، وإذا كان النقص أقل من ٥/٪ من مجموع المقترعين فلا يؤخذ هذا النقص بالحسبان».

إن وجود فروق بين عدد المقترعين وعدد المغلفات في الصناديق يعني وجود عملية تلاعب وتزوير فيها، ويجب توجيه رؤساء الصناديق والموظفين الذين يساعدونهم في عملية الاقتراع بوجود التطابق بين عدد المسجلين للاقتراع مع عدد المغلفات الموجودة في كل صندوق مع تحميلهم مسؤولية الاختلافات.

إن ما ورد من نصوص في مشروع هذا القانون حول التقسيم المقترح للدوائر وامتداد الانتخابات ليومين وشروط وطريقة فرز الأصوات فيه نقاط ضعف وعيوب عديدة فيما يخص شكل الانتخابات التي تحتاج فعلا إلى تعديلها .

ثانياً: ملاحظات على المضمون السياسي

إن أي إصلاح ينظم الحياة السياسية ويسمح بتطور الحركة السياسية مع ضرورة إدماج الجماهير كي تشارك بدورها في هذه العملية الوطنية، لا بد له أن يستدرك أخطاء الماضي ويتجاوزها لبناء المستقبل، وخصوصاً في إطار الانتخابات إلى مجلس الشعب، والتي طالما شابهها العديد من الشواوب، وإن استمرار القانون الجديد على نهج القانون الذي سن بعيد الاستقلال بقليل، أي قبل ٦٠ عاماً تقريباً ستكون له نتائج وخيمة ومخاطر جمة على المجتمع السوري، خصوصاً بعد استفحال الأزمة التي تجابه السوريين حالياً، الأمر الذي يفرض علينا الإجابة على السؤالين التاليين بصورة جدية وعميقة ومسؤولة:

١ - هل يستطيع هذا المشروع لقانون الانتخابات إعادة الروح للحياة السياسية ويؤدي الدور المطلوب منه؟

٢ - هل ستحقق الانتخابات إن تمت على أساس هذا المشروع، عودة الهدوء والأمن للبلد؟ إن جوهر الحياة السياسية يكمن في نهاية المطاف في قدرة الناس على اختيار ممثليهم عبر الهيئات التشريعية للتعبير عن مصالحهم، وإن إجراء الانتخابات القادمة على أساس نصوص هذا القانون يقود إلى التالي:

١ - إن تشكيل قوائم المرشحين في كل محافظة سيتم من جانب المتنفذين في دوائر السلطة دون أية معايير محددة لهؤلاء المرشحين، بل من خلال صلاتهم بأجهزة السلطة ودرجتها، وخصوصاً أنه قد وصل إلى عضوية المجلس الحالي والمجالس السابقة عدد من النواب بالكاد باستطاعتهم أن يفكوا الحروف الهجائية إن لم يكونوا أميين فعلاً، وهذا ما يفضحهم أمام ناخبهم بأنهم مدعومون من جانب هذا الجهاز أو ذاك من أجهزة السلطة، ولا نعتقد

النظام يستأجر بلطجية لضرب العمال في كازاخستان

◀ **بافول ستراكانسكي**

حذر نشطاء حقوقيون محليون ودوليون من أن نظام كازاخستان الاستبدادي يستأجر جماعات من البلطجية لضرب العمال المضربين، وسط حملة احتجاجات يعتبرها أكبر تهديد لحكمه على مدى عقد كامل، ومتجاهلاً النداءات الدولية المتكررة لمرعاة حقوق العاملين.

فقد أطلق آلاف العاملين في منشآت النفط والغاز موجة احتجاجات واسعة ضد استغلالهم في مشاريع الصناعات الثقيلة الممولة إلى حد كبير من رؤوس الأموال الأجنبية والتي حرصت حكومة كازاخستان على جذبها في السنوات الأخيرة. ولقد اكتسبت الاحتجاجات بعداً اجتماعياً عريضاً، وشرعت حركات المعارضة بدعم العمال علناً، وألهم إضراب عمال قطاع النفط والغاز تدابير مماثلة في مدن مختلفة في أنحاء البلاد.

وتساعدت المخاوف ودواعي القلق من قمع السلطات للاحتجاجات وانتهاكها حقوق الإنسان الأساسية في أعقاب اعتقال واستمرار حبس المحامية ناتاليا سوكولوفا التي كان ترافع عن العمال. ودعت جماعات حقوق الإنسان كل من منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، للضغط على النظام الكازاخستاني لتلبية مطالب العمال.

وصرحت لودميلا كوزلوفسكا، من مؤسسة الحوار المفتوح الناشطة في تنظيم سلسلة من الحملات لزيادة الوعي الدولي لهذه القضية «إن أهم مطلب للعمال الآن هو الإفراج عن ناتاليا سوكولوفا».

وأضافت «نخشى أن تتحول التوترات الاجتماعية إلى أعمال عنف لو واصل (النظام) تجاهل التوترات الاجتماعية الناجمة عن هذه الهجمات» ضد العمال. وبدأت موجة الاحتجاجات يوم ١١ مايو بإضراب بضعة مئات من العاملين في حقل نفط كرازانباس قرب أكتاو، ما دفع غيرهم من العمال في شركات أخرى للإضراب أيضاً.

كما أضرب عمال النقل في شركة الطاقة دوزين موني، ما أثر على توريدات النفط. ودعمت نقابات عمال قطاع التعدين والغاز هذه الإضرابات. وقالت رابطة حقوق الإنسان في آسيا الوسطى ومقرها فرنسا إن استمرار رفض السلطات الاعتراف بالنقابات كان واحداً من العوامل الرئيسية المؤدية إلى موجة الاحتجاجات الحالية. ودعت منظمة العمل الدولية لضمان وفاء سلطات أستانا بالتزاماتها في مجال حقوق العمل.

وأعلن العمال المضربون أنهم يريدون تلبية مطالبهم من الحكومة، من دون صدور أي رد رسمي من السلطات حتى الآن. لكن مراقبين مستقلين يتحدثون عن مجرمين وبلطجية يضربون العمال المضربين وعائلاتهم، ويعترفون بأن الشركات المعنية استأجرتهم لهذه الغاية.

ويذكر أن نشطاء المعارضة السياسية في كازاخستان قد خرجوا علناً لتأييد المضربين والاحتجاجات استباقاً للانتخابات البرلمانية المقرر عقدها في السنة المقبلة. وتحدثت وسائل الإعلام عن انتشار الاحتجاجات والمطالبات في مدن أخرى في البلاد. كما وقعت اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين في مدينة كوكشيتاوالشمالية.

وقد واجهت كازاخستان الغنية بالموارد، والتي يحكمها نظام الرئيس نور سلطان نزارباييف منذ عام ١٩٩١، سلسلة من الانتقادات الدولية بسبب سجلها في مجال حقوق الإنسان، على مدى سنوات طويلة.

وتم توثيق انتهاكات الحريات الأساسية على مختلف مستويات المجتمع. ومع ذلك، لم تكن الحركات الشعبية المعارضة للنظام قد تفاعلت بقوة لسنوات عديدة، نظراً لارتفاع مستويات المعيشة واستغلال موارد النفط في تحويل البلاد إلى أكبر اقتصاد في آسيا الوسطى، ولكن من دون تلبية المطالب الشعبية.

• (أي بي إس)

«لا لناورة تجميل حكومة شرف المعادية للثورة»



٣- استرداد أموال وأراضي الدولة التي استولى عليها البعض بالفساد والمحسوبية وإعادة تأميم بعض الشركات الكبرى والصناعات الأساسية التي سبق خصخصتها والتي لا مبرر اقتصادي أو سياسي عقلاني لتحويلها لقطاع خاص مصري أو أجنبي.

٤- محاكمة قادة ورموز حكم مبارك لا على الفساد المالي وقتل المتظاهرين فحسب بل وأيضاً على الفساد السياسي المتمثل في فساد سياساته التي أدارت شؤون البلاد لصالح أعدائها من القوى الامبريالية والصهيونية وحفنة من الرأسماليين المرتبطين بها علاوة على مصادرة الحريات وتزوير الانتخابات.

٥- إجراء انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد بعد سنة على الأقل من تاريخ إزالة كل القيود على الحريات.

٦- انطلاق كافة مهمات الفترة الانتقالية وخاصة وضع الدستور الجديد من هدف الثورة الرئيسي وهو: إقامة جمهورية ديمقراطية برلمانية تستكمل أسس الدولة المدنية بفصل الدين عن الدولة، وتستعيد وتعزز الاستقلال والكرامة الوطنيين، وتحرر اقتصادنا من التبعية للامبريالية العالمية التي كرسّت تخلفه وأفقرت شعبنا، وتبني اقتصاداً حديثاً متطوراً معتمداً أساساً على الذات، وتوفر حياة كريمة للشعب.

وانها لثورة حتى النصر.

١٨ يوليو ٢٠١١

• **حركة الديمقراطية الشعبية المصرية**

وازدرائها- تقليص حدود التغيير إلى التخلص من مظاهر الفساد دون المساس بالسياسة الاقتصادية المتبعة وتوجهاتها الأساسية المنصاعة لإملاء العولة الامبريالية ومؤسساتها والمعتمدة سياسة اقتصاد السوق المنفلتة من رقابة الدولة والتي تعيد إنتاج الفساد باستمرار- استبعاد القضايا الخاصة بعلاقات تبعية مصر للاستعمار الأمريكي والعالمي وخضوعها للكيان الصهيوني.

رابعا: التمسك بالآلية الوحيدة المحصنة لزخم الثورة من مخاطر التراجع والانحसार، والمطلقة لطاقات الشعب لبناء مستقبله وهي: تسليم سلطة الدولة لحكومة ثورية مؤقتة ممثلة للقوى الوطنية الديمقراطية ومعيارها بالحد الأدنى اليوم هو القوى التي رفضت وقاومت السياسات الداخلية والخارجية للنظام في ميادينها الأساسية وليس في أسلوب الحكم الفردي الاستبدادي فقط، تقود المرحلة الانتقالية، لتقوم بتنفيذ المهام التالية:

١- رفع أي قيود قانونية على ممارسة الحريات الديمقراطية (بدءاً بما فرضه المجلس العسكري من قانون الأحزاب الجائر وقانون تجريم الاعتصامات والإضرابات الفاشي) لإتاحة طرح الخطابات والبرامج السياسية وتعرف الشعب عليها ومعرفة قادتها، وتوسيع وتجذير مشاركته في النضال لتحقيقها، ولتمكين فئات الشعب المختلفة من تشكيل المنظمات المعبرة والمدافعة عن مصالحها.

٢- مواجهة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الملحة في حياة الشعب بدءاً بتغيير جذري لهيكل الأجور المختل بين الملايين والملايم والحد من ارتفاع الأسعار ووضع حلول فعالة لمشكلة البطالة.

إن حركة الديمقراطية الشعبية المصرية وقد سبق لها أن رفضت في حينه مسرحية تنصيب عصام شرف رئيساً للحكومة وخديعة نعت حكومته بحكومة الثورة، وحذرت من أن شرف هذا كان عضواً بالحزب الحاكم ولجنة سياساته البغيضة ووزيراً سابقا في حكومة الاستبداد والتبعية والعمالة لأعداء بلادنا، وشبهت زعمه في الميدان لحظة قفزه على الثورة ومخاطبة ثوار التحرير به انتهاء جهادكم الأصغر وهو التغيير...» وبدء جهادكم الأكبر وهو استعادة دور مصر...» بزعم أبواق النظام المحولين في وسائل الإعلام بأن النظام قد سقط تغطية لهدف إجهاض الثورة واستمرار القديم بتحويله قليلاً بل والتحضير لثورة مضادة كاملة لثورة الشعب إذا ما وهن وتضعضع دفعها، فإن الحركة تجدد رفضها للتعديل الوزاري الذي أجبرته السلطة الحاكمة أمس على حكومة شرف وتعهده استمراراً لسياستها في المناورة والالتفاف على الثورة، وعلى تصاعد الغضب الشعبي ضد المجلس العسكري وحكومته وعلى تنامي وعى الأغلبية من شعبنا بحقيقة خططهما الرامية إلى قنص الثورة بعد امتطائها وإنقاذ النظام وتمكينه من استعادة السيطرة على سلطة الدولة بالحفاظ على سلطة الطبقة الحاكمة نفسها – وهي الرأسمالية الكبيرة التابعة لأعداء بلادنا الاستعماريين – بعد استبدال رموزها السياسية القديمة برموز جديدة ومن خلال قصر تنفيذ مطالب الثورة على مجرد رفع الغطاء السياسي عن مبارك وحاشيته وتنديهمهم لمحاكمات رخوة كوسيلة تصورتها السلطة الحاكمة ناجزة لالهاء الشعب.

وتدعو الحركة جماهير شعبنا وثواره الحقيقيين في هذا المنعطف الخطير الذي تمر به ثورة ٢٥ يناير إلى التوحد حول المهمات الآتية:

أولاً: إسقاط حكومة شرف، ومواصلة الثورة حتى تحقيق أهدافها في كسب حريات الشعب وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية واستعادة بلاده لاستقلالها الوطني. ثانياً: ابتكار أساليب التوعية والإيقاظ والحشد والتجمعات الاحتجاجية الجماهيرية ما يمكن ثورتنا من تقوية الفرصة على قيادة النظام القائم وما يضعه الآن أمام الشعب من اختيار ما بين إنهاء الثورة أو اللجوء للعنف الذي ابتعدت عنه من البداية.

ثالثاً: نبذ ومحاصرة القوى «الإصلاحية» والسياسية الدينية التي تدعي التحدث باسم الثورة وتوافقها السياسي-الصريح أو الضمني-مع السلطة القائمة بل ونظامها السياسي ونواتها الصلبة المجلس العسكري على حصر التغيير في إطار النظام السياسي في جوهره ومنها: إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة قبل إطلاق الحريات ارتكاراً على خطة المجلس العسكري للإصلاح والتي هي ذات خطة مبارك قبل تخليه عن السلطة- قبول صيغ تليفقية تناور على تحقيق المواطنة الكاملة في الدستور والقوانين والواقع وتعطل استكمال بناء الدولة المدنية الحديثة- التبرؤ من انتفاضة الطبقات الشعبية المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتشويهها

العراق: فضيحة جديدة في ظل حكومة احتلال أمريكية «صفرية»



ترجمة: د. عبد الوهاب حميد رشيد

في تصريحه الأخير، أثار وزير المالية العراقي، رافع العيساوي، الكثير من الجدل داخل المجتمع العراقي، عندما أكد أن جملة النفقات المصروفة لإعادة هيكلة الشبكة الكهربائية منذ العام ٢٠٠٣ «كانت كافية لشراء شقة مفروشة بالكامل لكل عائلة عراقية في المنتجعات الفخمة الأوروبية».

أعلن العيساوي عن إنفاق ما مجموعه ١٠٧ مليار دولار على قطاع الكهرباء من الحكومات العراقية المتعاقبة منذ العام ٢٠٠٣. ووفقاً لخبراء الاقتصاد، لو تم استثمار هذه الأموال بطريقة زنهية وسليمة، لكان العراق اليوم في وضع مختلف تماماً.

ذكر خبير اقتصادي لقناة العربية أن مثل هذا المبلغ من المال يُمْكِن العراقيين من:

– إعادة بناء ميناء الفاو الكبير ونهر اللبستاني الجاف – حل أزمة السكن في جميع أنحاء العراق – بناء مصانع في جميع أنحاء العراق – التغطية والحفاظ على المساحات الخضراء في جميع أنحاء العراق مع هذا المال يمكن امتلاك العديد من المؤسسات الصناعية الكبرى: سيمنز للالكترونيات، ميتسوبيشي

إستراتيجية «البقاء في الملعب»!

◀ عوني صادق

أعرف، كما يعرف الجميع، أن الذين سعوا وتوصلوا، ثم وقعوا على «اتفاق أوسلو»، كانوا قد اختاروا المفاوضات سييلاً إلى ما يسمونه «استرداد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني»، لكنني مثل الكثيرين لم أستطع، طوال الوقت، أن أفهم تمسك الرئيس محمود عباس ومؤيديه بهذا الخيار بوصفه خياراً وحيداً ولا خيار غيره. أكثر من ذلك، لم أستطع أن أفهم كيف يعلن رجل، بعد ما يقرب من ثمانية عشر عاماً من المفاوضات، أنها كانت «مفاوضات عبثية»، ثم يعود في اليوم التالي ليؤكد أن خياره لايزال هو «المفاوضات ثم المفاوضات ثم المفاوضات..».
أعترف أنني لم أستطع أن أفهم ذلك وبقيت على «قلة فهمي» إلى أن التقيت، قبل أيام، زميلاً «شرح» لي الوضع من خلال حوار دار بيننا، سأحاول أن أخصه بأمانة ويقدر ما تسمح به المساحة المتاحة لهذا المقال.

كان حديثنا قد ابتدأ عن المصالحة المتعثرة، ولماذا هي متعثرة، ومن المسؤول عن هذا التعثر:
قال: أبو مازن هو السبب، على الأرجح .
قلت: ولماذا؟ ألا يريد أن يذهب إلى الأمم المتحدة بورقة الوحدة؟ قال: بلى. لكنه لن يناسبه أن يريح (حماس) ويخسر الولايات المتحدة وأوروبا.
قلت: ولكنه من دونها قد يخسر الجميع.
قال: اسمع، سأقول لك شيئاً قد تستغربه: إن الرئيس محمود عباس هو أشد الزعماء الفلسطينيين ذكاء وأكثرهم دهاء، ولعله الوحيد الذي استطاع أن يكشف لؤم وخيث اليهود، وأن يعرف كيف يتعامل معهم، ولذلك هم يرونه خطراً عليهم وعلى كيانهم، وأعتقد أن معهم الحق في ذلك.
قلت: اعذرني لم أفهم، هل لك أن توضح؟

إيران تتطور نووياً و«إسرائيل» تنوي «ضربها»

ذكرت مصادر إعلامية الأريعاء في خبر مقتضب أن إيران أسقطت طائرة تجسس أميركية بدون طيار كانت تصور منشأة نووية قرب مدينة قم.
وجاء ذلك غداة تأكيد طهران أنها بصدد تركيب أجهزة جديدة للطرد المركزي أكثر كفاءة لتسريع وتيرة تخصيب اليورانيوم في منشأتها النووية، تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
على صعيد آخر، قال قائد البحرية الإيرانية حبيب الله سياري إن بلاده قد ترسل سفناً إلى المحيط الأطلسي ضمن برنامج للانتشار بالمياه الدولية.
وتابع المسؤول العسكري الإيراني أنه ينتظر الموافقة النهائية قبل إصدار أمر بإرسال هذه السفن موضحاً أن نشر سفن حربية، بما فيها الغواصات بالبحرين الأحمر والمتوسط وفي قناة السويس والمحيط الهندي، يظل على أجندة البحرية الإيرانية.
ووفقا لقائد البحرية، فإن السفن التي سترسل لمواقع بعيدة ستزود بصواريخ بحر بحر من طراز «نور» إيرانية الصنع يصل مداها إلى مائتي كيلومتر.
وكانت وكالة الأنباء شبه الرسمية (فارس) ذكرت الشهر الماضي أن طهران أرسلت غواصات إلى البحر الأحمر في أول عملية انتشار من هذا النوع بهدف جمع المعلومات، وتحديد مواقع السفن الحربية التابعة للدول الأخرى.

بموازاة ذلك كشف المسؤول السابق في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي أي) روبرت باير النقاب عن توجه «إسرائيل» لتنفيذ ضربة عسكرية ضد إيران في أيلول المقبل، وذلك قبل التصويت على الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة.
ونقلت شبكة «واي نت نيوز» الإسرائيلية عن باير قوله إنهم شبه متيقنين بأن رئيس «الحكومة الإسرائيلية» بنيامين نتنياهو يخطط لهجمة ضد إيران، مرجحاً أن يتم ذلك قبل التصويت على منح الدولة الفلسطينية اعترافاً دولياً من الجمعية العامة للأمم المتحدة، معرباً عن قناعته بأن «نتنياهو يأمل بأن يجر الولايات المتحدة إلى الصراع».

وحذر باير من أن مثل هذه الخطوة ستورط الولايات المتحدة بما وصفها بـ «حرب كبرى» أخرى، فضلاً عن أنها ستعرض الرعايا الأمريكيين وعناصر القوات الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط وما حولها للخطر.
ونقلت صحيفة أيديعوت أحرونوت عن باير قوله إنه يعتقد بأن الطيران الإسرائيلي سيشن غارات على مفاعل نطنز وغيره من المنشآت النووية الإيرانية بهدف تحجيم قدراتها، وإن طهران سترد بضرب المدن العراقية التي تشهد وجوداً للقوات الأمريكية مثل بغداد والبصرة، وهو الأمر الذي سيدفع واشنطن للدخول للمعركة وشن هجمات على عدد من الأهداف الإيرانية.

وحسب ما نقلت الصحيفة عن باير فهو يتوقع سيناريو كابوسياً، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة ليس لديها بمنطقة الشرق الأوسط ما يكفي من قوات لخوض مثل تلك الحرب التي وصفها به الهوة السحيقة..

قال: أبو مازن، قبل أن يوقع على اتفاق أوسلو كان قد شطب من مفكرته قصة المقاومة المسلحة واختار المفاوضات.
قلت: لكنه هو الذي استنتج أن المفاوضات عبثية، فما الفائدة وما الحكمة وأين الدهاء؟
قال: نعم، المفاوضات حتى الآن عبثية، وقد تبقى عبثية لفترة مقبلة، لكن ليس هذا هو المهم، المهم هو «البقاء في الملعب».

قلت: أعني أن تظل موجوداً تنتظر «المتغيرات» لتستفيد منها.
أبو مازن يراهن على «المتغيرات» ويرى أنه يجب أن يكون موجوداً حتى يستفيد منها. في مباريات كرة القدم، قد ينتهي الشوط الأول من المباراة بالتعادل، وقد يتقدم فريق بهدف أو أكثر. في الشوط الثاني، يمكن أن تتغير الظروف ويتقدم الفريق الخاسر، بل إن «الوقت بدل الضائع» يمكن أن يمثل فرصة لفوز هذا الفريق.

نافذ أبو حسنة

في أيلول ١٩٦٩ نشرت صحف صهيونية، تصريحاً منسوباً لمسؤول في وزارة حرب الاحتلال آنذاك، يفهم منه: «أن عمليات المقاومة الفلسطينية، توقع ما بين مائة إلى مائة وخمسين إصابة في صفوف الجنود والمستوطنين الصهاينة، منذ بداية العام ٦٩».
ومعروف أن العام المذكور شهد اشتداد ساعد المقاومة الفلسطينية، التي حققت إنجازاً كبيراً في معركة الكرامة (١٩٦٨/٣/٢١) وكانت المعركة رداً مبكراً على أهداف حرب حزيران، أقله على مستوى الوعي، فتدفق آلاف الشباب الفلسطيني للالتحاق بصفوفها، وكانت تلقى دعماً كبيراً من مصر التي تخوض حرب الاستنزاف، ومن سورية، وتحظى بالتفاف شعبي عربي كبير، عبر عن نفسه من خلال الانخراط المباشر للشبان العرب في صفوف المقاومة، والتحاقهم بقواعدها ومعسكراتها في غور الأردن وسورية ولبنان.

لم يرض على التصريح الذي نشرته الصحف الصهيونية سوى عام واحد، حتى كانت المقاومة والأردن معاً. صحيح أن الصدام المحدود في لبنان آنذاك قاد إلى ما يعرف باتفاق القاهرة برعاية الرئيس جمال عبد الناصر. ولكن الصدام في الأردن أخرج المقاومة من الأردن، فأفقدتها أطول جبهة مواجهة مع الاحتلال على حدود فلسطين، وضرب حالة الإجماع العربي من حولها، لسببين: كونها تصادمت مع جيش عربي، أولاً، وثانياً بسبب كثافة الحديث عن أخطاء ارتكبتها المقاومة، ودفعت النظام في الأردن لمواجهتها عسكرياً.

في كل من السببين بعض حقيقة، والكثير من المغالاة. وهذا الكثير سيبقى في ذمة التاريخ، لأن أي قول اليوم، كما كان بعد المعركة مباشرة، لن يفيد في تصحيح أشكال تفكير نمطي، ربطت بين سلوك بعض رجال المقاومة، والحرب التي شنت عليها لاقتلاعها من الأردن. وذهبت في السياق، إنجازات الكرامة، وعملية الحزام الأخضر، والضرب اليومي للاستيطان، وإسقاط مشاريع الاحتلال في الأغوار. وحل بدلاً من ذلك العزف اليومي على أنغام التجاوزات، والثورة الفاشلة. كان المطلوب هو إسقاط النموذج والفكرة، وليس تقويض مجموعة قواعد عسكرية، أو طرد مجموعات من المقاتلين.

المهم الآن هو النتيجة. لم تعد المقاومة الفلسطينية إلى ما كانت عليه أبداً. وربما يمكن القول بجرأة: إن الفعالية العسكرية المؤثرة للمقاومة الفلسطينية على الاحتلال، قد تناقصت إلى حد مذهل بعد الخروج من الأردن.

بقية الحكاية كما تفاصيلها معروفة. يمكن التذكير بان الخيبة (الهزيمة) في الأردن، مهدت



قلت: يا صديقي، ماذا تقول؟ كيف يمكن أن يحدث ذلك والفريق الخصم يسجل في كل دقيقة هدفاً في مرمى الفريق الخاسر في ما مضى من المباراة؟ لقد تراكمت الأهداف في «الشوط الأول»، ولا تنس أن وقت المباراة ليس مفتوحاً إلى أن تتغير الظروف وتحدث المعجزة فتقلب الموازين هكذا بمجرد الانتظار. إن الظروف لن تتغير وحدها، والمعجزة لن تحدث دونما أية مبادرة أو مساهمة من الفريق الخاسر. وقت اللعب يمر، وفي لحظة، ليست بعيدة، سينتهي وقت اللعبة وسيجد الفريق الخاسر نفسه خارج الملعب شاء أو أبى مكللاً بالهزيمة.
قال: قد يبدو ما تقوله الآن صحيحاً، لكنها نظرة متشائمة، وقد تحدث «المتغيرات» قبل أن ننهي هذا الحوار.
قلت: الموضوع لا علاقة له بالتشاؤم. انظر ماذا يجري حولنا. كل يوم تصادر أرض جديدة، ويهدم بيت، ويبدأ إنشاء مستوطنة جديدة، وتوسع مستوطنة قائمة، وتسحب هويات وتقسّم



فضلاً عن أهداف العدوان الجديد .

لقد كتب محللون صهاينة كبار عما وصفوه هم بالذات بالتحول الحاسم والكبير. وفي الجوهر من ذلك، انتهاء فكرة القدرة على الردع، وفكرة الحرب الخاطفة، وفكرة نقل المعركة إلى أرض العدو، وهي أفكار تشكل أساس معمارية نظرية الأمن الصهيونية التي ظلت فاعلة منذ قيام دولة الاحتلال.

عندما كان الصهاينة يعترفون بما لحق بجيشهم وكيانهم ومشروعهم الاستعماري من هزائم، كان البعض من العرب منشغلاً بالإجابة على سؤال: هل ما حدث نصر أم هزيمة؟ مرة أخرى كانت الحرب على الوعي والفكرة، وأضيف أيضاً الإنجاز. كانت الحرب (وما زالت) على المقاومة فكراً وسلوكاً وممارسة. ولعله مما كان (وما زال أيضاً) يلفت الانتباه، أن كثيرين ممن دأبوا على الاستشهاد بكتابات الصهاينة وأقوالهم، قبل تموز وأب ٢٠٠٦، ليمرروا فكرة ما ضد المقاومة والعروبة، صاروا يتعففون عن الاستشهاد بما يقوله الصهاينة، وأكثر من ذلك يتهمونك إن قلت لهم: ما قولكم في اعتراف الصهاينة أنفسهم بأنهم هزموا؟

كان هناك من لا يريد أن يصدق أن المقاومة انتصرت. ومرة أخرى كان هناك طابور طويل من القوالين والمهزومين، ووو.. يريد تأييد الهزيمة، ويرفض الحديث عن النصر. يرفض الحديث عن أننا نستطيع هزيمة هذا العدو. لقد قامت المقاومة عبر إنجازها التاريخي، بعملية فضح كاملة وحاسمة ونهائية لأولئك الذين قرروا الاستكانة لوجود الاحتلال على أرضنا، ولتقبله، ولإقناعنا بأن لا راد لهذا «القدر». الهزيمة ليست قدراً. والنصر ممكن، ودحر الاحتلال ممكن. هذا ما قالته المقاومة، وهذا هو السبب في أن النصر كما المقاومة، تعرضا وما زالا يتعرضان للهجوم حتى اليوم.

أذكر هنا حادثة ذات دلالة. بعد أشهر قليلة من النصر العظيم في تموز ٢٠٠٦، كنت في الجزائر، والتقيت مسؤولاً جزائرياً كبيراً، هو السيد عبد العزيز بلخادم رئيس الحكومة الجزائرية في حينه. كنا نريد تسجيل مقابلة لمصلحة قناة المنار. وأثناء قيام الفريق الفني

عائلات، وتصدر قوانين تساعد على تهجير الفلسطينيين بينما يستجلب مهاجرون جدد ليكونوا مستوطنين جدداً... ماذا ترى في هذه الوقائع اليومية، ألا تدفع على التشاؤم، وتشفي بأن «المتغيرات» التي قد تقع ليست في صف إستراتيجية «البقاء في الملعب» على النحو الذي وضحته؟

عند هذا الحد من الحوار، لاحظت أن زميلي بدأ يفقد حججه، ولاحظ هو أنه لم يقنعني بصوابية إستراتيجية «البقاء في الملعب» العبقرية، فعلا صوته قليلاً، وقال: قل ما هو البديل؟ إنها اللعبة الوحيدة في المدينة. هل يملك أبو مازن، أو غيره، بديلاً؟ ولا تقل لي إن البديل هو المقاومة المسلحة، فهذه لم يعد أحد يفكر فيها، على الأقل لم يعد هناك من يقدر على ممارستها.
قلت: من الواضح أن أبا مازن لا يملك بديلاً، لكن كثيرين غيره قد يملكون، ومن أجل أن أجاريك لن أقول لك إن المقاومة المسلحة هي البديل الفوري، لكن لا بد أن يكون هناك بديل يَبْقَى على الأمل، طالما أن الإستراتيجية الحالية تقضي على آخر ما بقي منه في مواجهة العدو المندفع في تنفيذ كامل مخططاته.

قال: قل، مثل ماذا؟

قلت: مثل الانسحاب من الملعب. مثل وقف وإنهاء «المباراة» الفاشلة. لماذا لا ندع الأمور تعود إلى طبيعتها لنرى ماذا يحدث؟ ألا يمكن أن يكون في هذا التمهيد لما أسميته «المتغيرات»؟
قال: لم أفهم. ماذا تعني أن «ندع الأمور تعود إلى طبيعتها»؟
قلت: باختصار وبوضوح، أبو مازن ومؤيدوه يريدون «دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧»، أليس كذلك؟

قال: نعم.

قلت: أليست هذه الأرض تحت الاحتلال، ومعها الشعب التي عليها؟

قال: نعم.

قلت: عودتها إلى طبيعتها، أي إلى ما هي عليه واقعاً، تعني التخلي عن «اتفاق أوسلو»، وحل السلطة، تعني وضع الاحتلال في مواجهة الشعب.

■ ■

إنجازات المقاومة وحديث المؤامرة

بالتحضير لبدء التصوير، خطر لي أن أسأله (وكان هناك حديث عن قمة عربية قريبة): هل تعتقد دولة الرئيس أن على العرب القيام بتغيير إستراتيجي بعد نصر المقاومة، بأن يكفوا عن حديث المبادرة العربية، تأسيساً على واقع مستجد؟ أجابني بالقول: «نعم يجب أن يحدث هذا، ولكننا ممنوعون من استثمار النصر» من يمنعكم؟ سألت مجدداً متشجعاً بتسبط الرجل. وكانت الإجابة: مجرد ابتسامة فيها الكثير من المعاني، وتقول الكثير.

لوعاد المرة بالذاكرة إلى الأيام التي تلت النصر العظيم في آب من عام ٢٠٠٦، حتى اللحظة الراهنة التي نعيشها لرأى مساراً واضحاً، للتأمر على النصر والمقاومة. أفترض أنه من نقطة البدء تأمر على الفكرة أولاً. وهو يستخدم وسائل عديدة، وأشكالاً متنوعة، منها الحديث المذهبي البغيض، وليس المقصود هو المذهب هنا بل المقاومة، ونصر المقاومة. الحديث المذكور أداة بشعة وحسب.
أذكر هنا واقعة ربما تؤكد ما نذهب إليه. صبيحة العدوان على غزة أواخر عام ٢٠٠٨، بدأ الصهاينة على ما نذكر جميعاً حربهم البشعة بقصف طابور من رجال الشرطة الذين يستعدون لحفل تخرج من كلية الشرطة في القطاع. وأدى القصف إلى سقوط عشرات الشهداء دفعة واحدة. بعد دقائق ظهر أحد مستشاري عباس، المدعو نمر حماد على شاشة إحدى الفضائيات الغربية ليقول: «هذه نتيجة عنتريات حماس». لم يتوقف البأس أمام مشهد الدم. لم يتوقف أمام الوحشية الصهيونية. وفي لحظة شديدة الوطأة على كل ذي حس إنساني، لم يفوت الفرصة لمهاجمة فكرة المقاومة التي يعتبرها «عنتريات».

على كل حال، وقعنا طويلاً تحت وطأة التخويف من استخدام كلمة المؤامرة، والتخويف من التحليل الذي يستشف منه القول بالمؤامرة. كان لافتاً للانتباه أن التخويف يسلط علينا كلما أتينا على ذكر أمريكا أو «إسرائيل»، فإن ذكرتهما، أو أشرت إلى دورهما، فأنت تخضع «لنظرية المؤامرة».

ويلغ الخوف حداً جعل الكلام حذراً، وبلا معنى، وفات المخوفين والخائفين، أن السياسة بالمجمل هي مؤامرة أو نوع من المؤامرة. وهذا بحث يطول. ولكن السؤال الذي لا بد من طرحه: إذا كان كل ما يجري ليس مؤامرة فماذا يكون؟ من تقويز المقاومة التي اشتد ساعدها عام ١٩٦٩، إلى اتهام الانتفاضة الأولى بالفوضى، والتقليل من قيمة نصر ٢٠٠٠، وصولاً إلى الحرب على المقاومة فكرة وسلاحاً ووجوداً اليوم. بماذا يمكن أن نصف كل هذا؟

المهم أن المقاومة تعلمت الكثير. وكما طور العدو أدواته، فقد طورت أدواتها وأساليبها، وما أصاب المقاومة بعد عام ٦٩، لن يصيبها اليوم، «لقد ولى زمن الهزائم».

■ ■

هل من «حرب ثالثة» على لبنان فعلاً؟



في الذكرى الخامسة للعدوان الصهيونيّ على لبنان، والذي يسمّى إسرائيليّاً بحرب لبنان الثانية، يواصل الإعلام العبريّ استخلاص العبر والنتائج من أكبر فشل عرفته الدولة العبريّة، ولكن صحيفة «يديعوت أحرونوت»، خلافاً لباقي وسائل الإعلام اختارت الكتابة عن المستقبل وعدم الالتفات إلى الماضي. وقالت الصحيفة نقلاً عن مصادر أمنيّة عالية المستوى في تل أبيب، إنّ قيادة أركان الجيش الإسرائيليّ تدرك اليوم أنّ ما يسمّى بالمواجهة القادمة مع حزب الله، أو كما أسمته المصادر عينها بحرب لبنان الثالثة ستكون مختلفة تماماً عن الحرب الثانية، في صيف العام ٢٠٠٦، التي وصفت بأنّها خلقت شعوراً ثقيلاً بتقويع الفرصة لدى الجيش، وأحدثت زلزالاً بكل ما يتصل بخطط التدريب والاستعدادات العسكرية، علاوة على ذلك، أشارت المصادر إلى أنّ الحرب الثالثة ستكون في مناطق مأهولة ضد خلايا مطلقي القذائف المضادة للدبابات، ومقابل عشرات آلاف الصواريخ والقذائف الصاروخية الموجهة إلى «الجبهة الداخلية»، بما فيها تل أبيب، على حد تعبيرها. وساعت الصحيفة قائلة إنّ جيش الاحتلال راض عن الهدوء النسبي على الحدود، ويتابع التسلح المتواصل لحزب الله، وما أسمته خرق قرار مجلس الأمن ١٧٠١، الذي اتخذ لوضع الحرب أوزارها في آب من العام ٢٠٠٦، مشددة على أنّ الأجهزة الأمنية تدير معركة سرية تهدف أساساً إلى الحفاظ على قوة الردع الإسرائيلية مقابل حزب الله ومؤيديه. بالإضافة إلى ذلك، كتبت الصحيفة أنّه في الأسبوع الذي تحل فيه الذكرى السنوية الخامسة للحرب، وربما بالمصادفة، انشغلت قيادة الشمال العسكرية في استبدال الضباط.

وقال الجنرال غادي آيزنكوط، الذي أخلّى مكانه للجنرال يائير غولان، يوم الاثنين في مقر قيادة الأركان في تل أبيب إنّ الجيش قد خلق واقعاً أمنياً

خطة إسرائيلية خمسية جديدة تحاكي المرحلة المقبلة

◀ **نادر عز الدين**

مع انتهاء حرب تموز ٢٠٠٦ التي مني فيها العدو الإسرائيلي بهزيمة تاريخية هي الأولى من نوعها منذ تأسيس الكيان الغاصب، وبعد التقرير الذي أصدرته لجنة فينوغراد وحملت فيه القيادتين العسكرية والسياسية مسؤولية ما أسمته «إخفاقات» عدوانها على لبنان، كان لا بد للقيادة العسكرية الإسرائيلية أن تضع خطة خمسية جديدة ترتكز على المتغيرات في موازين القوى في المنطقة، وتلحظ التطور الكبير للمقاومة على كل الصعيد. يومها وضع العدو خطته الحديثة وياشر بإجراء مناورات أسماها «نقطة تحول» كان الهدف منها اختبار كافة جوانب المخطط.

ومنذ أيام قليلة اختتمت التحولات الإسرائيلية الخمسة بأضخم مناوره أجراها العدو في تاريخه لاختبار جهوزية جنوده وجبهته الداخلية في حال اندلاع أي مواجهة مع «أعداء» إسرائيل. إلا أنّ النتائج كانت مخيبةً لآمال القيادة العسكرية التي لم يتجاوز معها أكثر من ١٥٪ من المجتمع المدني، ولا عجب في ذلك، فـ«إسرائيل» التي أجرت سلسلة مناوراتها لرفع الغمويات وتأكيد العقيدة الجهوزية لم تلحظ أنها أثبتت عكس ما طمحت إليه وبرهنت «لشعبها» أنها غير قادرة على حمايته بتاتاً، وهذا ما يتنافى مع عقيدتها التاريخية التي استطاعت من خلالها استخدام الملايين من يهود العالم حين وعدتهم بأنّ «الأرض الموعودة» هي المكان الوحيد الآمن في هذا العالم والذي لا تستطيع أي يد أن تصل إليه. ولم تجب القيادة العسكرية ومعها السياسية عن أهم سؤال يراود ذهن الإسرائيليين ألا وهو: كيف يمكن أن يكون الصهاينة في ما من في الوقت الذي سيتساقط عليهم حوالي ٥٠ طن من الصواريخ يومياً أي ما معدله صاروخ واحد في كل دقيقة بحسب تقديراتهم؟

إذا انتهت الخطة الإسرائيلية محققة فشلاً جديداً، وكان لا بد من إعداد خطة خمسية جديدة لتحاكي المرحلة القادمة. إلا أن المفاجات التي لم تكن بالحسيان قد وقعت وأجبرت القيادة العسكرية الإسرائيلية على تغيير إستراتيجيتها بشكل جذري. فما الذي حدث؟

الجبهة الجنوبية في خطر إن استكمل المصريون ثورتهم

مصادر واسعة الاطلاع على ما يجري في «إسرائيل» كشفت لموقع قناة النار عن بعض ملامح الخطة الخمسية الممتدة من العام ٢٠١٢ إلى العام ٢٠١٧ والتي يجري بلورتها الآن من شعبة التخطيط الاستراتيجي في قيادة هيئة أركان الجيش. فالخطة التي يقوم بإعدادها نائب رئيس هيئة الأركان اللواء يائير نافيه ومدير شعبة التخطيط الاستراتيجي في جيش العدو اللواء أمير أيشل وشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) وشعبة Cyber War التابعة للجيش والمكلفة بمنع حدوث اختراقات لأجهزة المراقبة والسيطرة والاتصال في الجيش الإسرائيلي، تركز بشكل كبير على التغيرات الإقليمية التي حدثت في المنطقة وانعكاساتها الكبيرة على قدرات وأولويات جيش الاحتلال من حيث التسليح والتدريب والعدد. حيث تم الأخذ بعين الاعتبار الوضع المستجد على الجبهة الجنوبية مع مصر والتي كانت هادئة طوال العقود الثلاثة الماضية، أي منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام عام ١٩٧٩. فصحيح أن مصر ما زالت

جديداً يعتبر الأفضل والأهدأ منذ إقامة «الدولة». كما شدد على أن أهم النشاط العسكري منذ نهاية الحرب كان من خلال عملية مهمة في الدراسة والتحقيق بدافع تحسир النواقص التي تبينت خلال الحرب الثانية على لبنان. جدير بالذكر أنّ القائد الجديد للمنطقة الشمالية، الجنرال غولان، شغل حتى اليوم منصب قائد الجبهة الداخليّة في جيش الاحتلال. في السياق نفسه، نقلت الصحيفة العبريّة عن رئيس أركان الجيش، الجنرال بيني غنتس، قوله إن آيزنكوط قد حقق هدوءاً أمنياً في الشمال لم يسبق له مثيل. وكتبت الصحيفة أن الإحصائيات تعزز ما ذهب إليه آيزنكوط وغنتس، مشيرة إلى أن الصواريخ العشرة التي أطلقت باتجاه «إسرائيل» منذ صيف ٢٠٠٦ أدت إلى وقوع إصابة واحدة طفيفة، إضافة إلى اشتباكين مع الجيش اللبناني، قتل في أحدها ضابط احتياط، أما من جانب حزب الله فلم يتم

تسجيل أي نشاط غير عادي.

علاوة على ما ذكر أنشأ، نقلت (يديعوت أحرونوت) عن مصدر عسكري إسرائيلي قوله إنه يمكن إعداد قائمة طويلة تشمل كل ما لم يكن جيداً خلال الحرب، ولكن يجب النظر إلى ما حصل وإلى ما لم يحصل منذ انتهاء الحرب، ويجب عدم الاستخفاف بذلك، على حد تعبيره. وزاد المصدر ذاته قائلاً إنّّه توفر لدى حزب الله أكثر من سبب لعمل هجومي ضد «إسرائيل» في السنوات الأخيرة، ولكنه لم يختر ذلك، وأضاف أنّه مع ذلك فإن لا أحد في قيادة الجيش يستطيع أن يخمن متى سيتبدد الهدوء الأمني. ولفتت الصحيفة أيضاً إلى أنّ حزب الله ٢٠١١ منشغل بمشاكل داخلية، ولكنه لم يهمل للحظة استعداداته للمواجهة القادمة مع «إسرائيل»، «بتوجيه إيرانيّ» وبمساعدة من سورية»، على حد قولها. وأضافت أن الأمين العام لحزب الله، الشيخ حسن نصر

في ذكرى النكبة، يجب عليها في أي إستراتيجية أن تأخذ بالحسبان كيف يمكن أن تصد هكذا احتجاجات دون أن تثير الرأي العام الدولي ضدها كما حدث في المرة السابقة».

إيران وسورية في البال دائماً

وتتابع مصادرنا كلامها عن الخطة الخمسية الجديدة، حيث تكشف أن الجيش الإسرائيلي سيمكّل نقل جميع مسكراته وقواعده من وسط «إسرائيل» إلى منطقة النقب باستثناء مقر قيادة هيئة الأركان. وستأخذ الخطة الخمسية الجديدة اتساع دائرة تأثير «الخطر الإيراني» وانعكاساته على دول المنطقة، بالإضافة إلى مضى إيران في مشروعها النووي، وتزويدها منظمات مناونة للجيش الإسرائيلي (حزب الله وحركة حماس) بأسلحة متطورة. هذا بالإضافة إلى الوضع غير المستقر في سورية التي تشير لنا مصادرنا أن القائد العسكري الإسرائيلي الذي تولى شرح الخطة قال إنها «أصبحت مخزناً للأسلحة الفتاكة ومن جميع الأصناف». وبالنسبة للجبهة السورية، يرى العميد عباس أنّ «إسرائيل تعمل اليوم أكثر من أي وقت مضى أن النظام السوري قوي جداً وهو على استعداد لمواجهةها، والجيش السوري بقي موحداً بعد كل الأحداث التي عصفت بالبلاد، خاصة وأن إسرائيل كانت تراهن على فرط عقد الجيش السوري والمجتمع وهذا الذي لم ولن يحصل».

ويضيف عباس «في عدوان تموز ٢٠٠٦ لم تستطع إسرائيل استيعاب ٣٠٠ ألف نازح من الشمال وهي غير مهيأة لذلك، وبما أن مناورات «نقطة تحول» فشلت في حماية العمق الإسرائيلي على الرغم من استحداثهم لما يسمى بالقبية الحديدية التي هناك شك أصلاً في قدرتها على اعتراض الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى، فكيف ستستطيع إسرائيل استيعاب «شعب» نازح وخائف بأكمله عندما تبدأ الصواريخ بالتساقط عليه من كل حذب وصوب؟».

من تركيا إلى تشيلي.. الوجهة الجديدة للضباط الإسرائيليين

وفي سياق متصل أفادتتا مصادر متابعة لواقع العلاقات الإسرائيلية- التركية وللتعاون العسكري بينهما أن الجيش الإسرائيلي قرر الشروع بإرسال الضباط الذين يتخرجون من «كلية الأمن الوطني العسكرية» التابعة له في رحلتهم الدراسية إلى دولة تشيلي في أمريكا الجنوبية بدلاً من تركيا كما كان برنامج التدريب خلال الأعوام العشرة الأخيرة (..) وتعتبر زيارة جيش أجنيي جزء هام من البرنامج الدراسي في كلية الأمن الوطني وفي جميع الأكاديميات العسكرية الإسرائيلية. وقد اعتاد جيش العدو خلال العقد الأخير إرسال جميع ضباطه لزيارة الجيش التركي الذي كانت تربطه به علاقات وطيدة و متميزة، حيث تضمنت تلك الزيارات التعليمية لقاءات بمسؤولين عسكريين أترك رفيعي المستوى، بالإضافة إلى زيارات لمختلف أزرع الجيش التركي. إلا أنّ الوضع اليوم قد تبدل وسيتم بحسب المصادر نفسها إرسال أول دفعة من ضباط كلية الأمن الوطني التي يرأسها اللواء غيرشون هاشوئين إلى تشيلي خلال الشهرين القادمين وقبيل موعد تخريج ضباط الكلية.

● **موقع المنار**

من «المواطنين» الذين يقعون تحت القصف، ولكن في النهاية ستنقلب عليه بطريقة لا تبقى مجالاً للشك مثملاً حصل في العام ٢٠٠٦. وبحسب الصحيفة فإنّ الجيش يقلل من التفاصيل بشأن الخطط العسكرية، إلا أنّ المعلومات القليلة المتوفرة تشير إلى إقامة فرقتين عسكريتين وإلى تغييرات جوهرية في الخطط الفعلية التي تلائم لبنان. وقال المصدر العسكري إن الجيش يجري تدريبات كثيرة على الأنظمة القتالية كافة، تشتمل على سيناريوهات مواجهات في قطاع غزة والحرب على المحميات الطبيعية ومواجهة مقاتلين على دراجات نارية، وإطلاق صواريخ وقذائف صاروخية، والقتال تحت الأرض.

وأشارت الصحيفة، نقلاً عن المصدر نفسه، إلى أنّ الجيش الإسرائيلي يعرف عن حزب الله أكثر مما كان يعرف في العام ٢٠٠٦، وبناء عليه فقد تم تحديث بنك الأهداف بشكل ملموس مع زيادة بمئات النسب المئوية لقائمة الأهداف، التي صنف بعضها على أنها نوعية ومهمة، على حد وصفه. وقال أحد الضباط في الجيش ممن شاركوا في الحرب عام ٢٠٠٦ إنه يوجد لدى الجيش الإسرائيلي اليوم القدرة على توجيه ضربة غير قياسية لحزب الله، مشدداً على أنّ الجيش لن يتردد في إخراج خططه إلى حيّز التنفيذ. وخلصت الصحيفة العبرية إلى القول إنّهُ حتى يُطلق الجندي الأول أول رصاصة في الحرب الثالثة، فإن قيادة الشمال تدير معركة خفيّة عن العيان لا يتم التحدث عنها، وتتضمن حرباً نفسية. أمّا المصدر العسكري الرفيع فقد ختم تصريحاته بالقول إنّهُ من غير الممكن انتظار الحرب فقط، يجب التصرف بذكاء قبل الحرب، لنقل رسائل ووضع حدود واضحة، على حد تعبيره.

● **القدس العربي**

السيد نصر الله: حزب الله سيخرج من مؤامرة المحكمة الدولية أعز وأقوى مما كان



أكد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أن «حزب الله كما خرج من حرب تموز التي أرادوا أن يسحقوه فيها أقوى مما كان، سيخرج من مؤامرة المحكمة الدولية أعز وأقوى مما كان».

وفي كلمة ألقاها الثلاثاء الماضي سأل السيد نصرالله «هل يمكن لمقاومة لم يهزها أقوى سلاح جو في المنطقة أن يهزها بلمار أو كاسيزي وأولئك الكتبة المرتزقة ومن معهم؟ مضيفا أن «١٠٠ قرار اتهامي لن تغير شيئا، وكما علمتقن آمالاً كبيرة في حرب تموز وذهبت آمالاً منثورة، فإن آمالكم الهزيلة على المؤامرة الجديدة المسماة المحكمة الدولية ستذهب هباء منثوراً».

وشدد السيد نصر الله على أننا «نواجه مؤامرة القرار الطني بهدوء وعلم ووثائق خلافاً لما يحاول البعض أن يتحدث عنه في وسائل الإعلام».

السيد نصر الله وفي تأكيد لدعوة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان للحوار أكد أن «حزب الله يؤيد أي حوار وطني وأي تلاقق بين اللبنانيين بمعزل عن الموضوعات وجدول الأعمال». ورداً على من يقول إن حزب الله غير جدي في الحوار لأنه لم يقدم إستراتيجيته الدفاعية قال السيد نصر الله «أول من تحدث وأول من قدم إستراتيجيته الدفاعية هم حزب الله، وهؤلاء الجماعة ينسون ما حصل، وبعد أيام قليلة نفدنا الإستراتيجية الدفاعية التي طرحناها على الطاولة في حرب تموز وكان الانتصار».

كما أشاد السيد نصرالله بخطوة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الأخيرة لجهة زيارته الجنوب.

وأشاد الأمين العام لحزب الله بمواقف شيخ الأزهر الأخيرة وقال «نتوقف ملياً وباحترام أمام المواقف التي أعلنها سماحة شيخ الأزهر الشيخ أحمد الطيب خصوصاً في الموضوع الذي يرتبط بالتقريب والتلاقي بين المسلمين، فهو لم يتحدث عن شعارات عامة مستهلكة إنما ذهب إلى جوهر الموضوع، لذلك هذه المواقف التي أطلقها هي مواقف مسؤولة وبحجم التحدي الذي تواجهه الأمة».

وأضاف «كنا دائماً نقول عند الانقسامات إنها سياسية ولكن البعض كان يصّر أن يلبسها لبوساً طائفياً ومذهبياً، وعندما يأتي اليوم الذي يلجأ فيه البعض إلى خطاب مذهبي وطاقتي فهذا دليل أنه ضعيف وليس عنده قضية ولا منطق ولا حجة».

تقرير أوروبي: ليبيا.. «ثورة» مربية ومستقبل غامض (٢-٢)



◀ ترجمة : جوزف عبدالله

قامت بعثة من الخبراء الدوليين بتحقيق ميداني في ليبيا حول مجريات وملايسات «الثورة» هناك، وأصدرت خلاصة تحقيقها في أواخر أيار ٢٠١١ ضمن تقرير بالفرنسية بعنوان «ليبيا: مستقبل غامض».. ولما كان هذا التقرير يشكل عملاً فريداً من نوعه حول الأزمة الليبية، نشرنا في العدد الماضي الجزء الأول منه والذي تضمن صورة عامة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا قبل انفجار الأزمة، وها نحن ننشر الجزء الثاني والأخير منه، والذي يحاول التعمق في قراءة الأحداث والفاعلين فيها والمآلات التي تمضي نحوها..

الانتفاضة.. سير الوقائع في الشرق

بدأت الحوادث في ١٢ و١٣ شباط ٢٠١١، وضمت حركة الاحتجاج الليبية مجموعات مختلفة الغابات، بل متناقضة: نواة شعبية وديمقراطية رافضة لديكتاتورية القذافي؛ وعشائر الشرق الليبي المنزعجة من تفاوت توزيع ثروة البلد؛ والإسلاميون. والمدهش أن الحركة راح يقودها قادة سابقون من النظام (مصطفى عبد الجليل وعبد الفتاح يونس)، يشهد ماضيهم على احتقارهم لحقوق الإنسان، وتدفعهم الرغبة بالاستيلاء على السلطة.

شرعت الحركة بسرعة باللجوء إلى استخدام السلاح والحرب الأهلية. وتعرضت رموز النظام جميعها للهجوم: مراكز الشرطة، المحاكم، دوائر النفوس، الثكنات، السجون. بالإضافة إلى النهب وبعض عمليات القتل العلنية.

أعطى ذلك للنظام الحق بالرد بالقوة، وتمكنت السلطة من استعادة المبادرة وشن هجوم مضاد على المحتجين الذين تم طردهم من مراكز المدن لضعف تسليحهم وقلة خبرتهم. اتخذ مسار «الثورة» في الشرق الليبي مساراً مختلفاً حيث انتهت كل شيء في الأيام الأولى بهرب ممثلي السلطة المركزية إلى الغرب. ففي بنغازي، بدأت الحركة الشعبية في ١٢ شباط بقيادة أحد المحامين بعد أن اعتقلته قوى الأمن، فقامت تظاهرة في ١٥ شباط بتحريض من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ناشط، وبدأت بمهاجمة مراكز الشرطة والثكنات والمقرات الرسمية.

مع بدء المظاهرات قام إسلاميون ومجرمون بمهاجمة السجون خارج بنغازي والإفراج عن قادتهم. بعد ذلك قام المنتفضون بمهاجمة مراكز الشرطة والمقرات الرسمية، واستفاق السكان على رؤية أجساد رجال الشرطة معلقة على الجسور. وحصلت تجاوزات كثيرة بحق العمال الأفارقة واعتبارهم بمثابة «المرتزقة»: طرد، اغتيال، سجن، تعذيب.

رد فعل السلطة في اليوم الأول نحا نحو عدم استخدام مفرد للقوة، وفي اليوم الثاني تم إطلاق النار فوق الجمهور، لكن في اليوم الثالث صارت الرماية تستهدف القتل مباشرة، فسقط القتلى والكثير من الجرحى.

طبرق، المدينة الرابعة في البلاد، حوالي ١٧٠ ألف نسمة، وأحد مراكز الإسلاميين. «تحررت» بسرعة بعد بدء الحركة وقبل بنغازي، فبعد مظاهرة «عفوية» في ١٧ شباط، اتسعت في اليوم التالي، أطلقت الشرطة النار على المتظاهرين وأسقطت ٣ إلى ٤ ضحايا، ما أدى إلى تمرد عام للسكان المسلحين ببنادق الصيد. قيادة قوى الأمن قررت الهرب بسرعة متخيلة عن رجالها وسلاحها

في درنة، التي يسكنها ٩٠ ألف نسمة، جرى تحرك طلابي في ١٥ شباط فأطلقت قوى الأمن النار، وأسقطت خمسة قتلى وعشرة جرحى من المدنيين، فانتسعت الانتفاضة، وهربت الشرطة. استولى المتظاهرون على مركز الأمن وأحرقوا المقرات الحكومية، وبعد تحرير المدينة انتظم السكان عفوياً في لجان محلية، ثم انتقل بعض الطلاب والمدرسين إلى القتال مع المنتفضين.

مسار الحوادث في الغرب

تميزت الانتفاضة في إقليم طرابلس حتى نهاية شباط بدينامية مناسبة: لم تبلغ مصراته (على بعد ٢٢٠ كلم عن طرابلس) بل توسعت بقوة في مدن الغرب الليبي مثل زوارة أو زاوية. بيد أن الانتفاضة في إقليم طرابلس لم تدعمها غير أقلية من السكان. كانت الانتفاضة في «الزاوية» (على ٥٠ كلم من طرابلس) محضرة ومنسقة، ولم تكن من الأصل سلمية وعفوية. لم يكن الناشطون غير ٣٠٠ إلى ٥٠٠، معظمهم لبييون، وبينهم حسب الأمن الليبي بعض الأجانب ومنهم تونسيون ومصريون. ومنذ البداية دخلوا المدينة واحتلوا فوراً مركزها، وجعلوا مركز قيادتهم في الجامع. وطيلة ثلاثة أسابيع كانت الشرطة تتلقى الأمر الخطي بعدم القيام بأي شيء تجاه المتظاهرين، عدم معارضتهم وعدم إطلاق النار عليهم، بل إنها أجبرت على إخلاء مقراتها بضغط المنتفضين.

لم يرغب النظام وقد فاجأه حجم الانتفاضة بإطلاق حمام الدم كيلا تنتقل العشرات إلى حلقة عمليات الثأر، وليس من المستبعد أن يكون وزير الداخلية، عبد الفتاح يونس، قد أصدر عمداً الأمر بعدم القيام بأي شيء بغية إفساح المجال أمام التمرد ليتسع، وهو يعد العدة لانتقاله إلى بنغازي.

وخلال تلك الأسابيع الثلاثة تم نهب وحرق كل المقرات الرسمية: مراكز الشرطة، مراكز الأمن الداخلي، المحاكم، سجلات النفوس، السجون... ففي كل الأمكنة حصل التدمير والنهب دونما وجود أي أثر للمعارك، ما يؤكد أقوال الأمن. كما تعرضت بعض المحاللات التجارية والصيدليات وبعض المستوصفات للنهب. وحصلت عمليات اغتصاب للنساء وقتل لرجال أمن مستفردين وضحايا مدنيين. وأمام حالة الرعب هذه نرح قسم من السكان.

استشاطت السلطات البلدية والشرطة غيظاً لغياب الأوامر من طرابلس طيلة ثلاثة أسابيع. ولقد كانت طاعة الأجهزة كاملة، والتزمت تماماً بالأوامر. مع نهاية الأسابيع الثلاثة تلقى الجيش الأمر باستعادة الزاوية. استمرت المعارك لثلاثة أيام، ولم تكن فاتكة الحال على ضوء آثارها المروئية. حاول ما بين ١٠٠ إلى ١٥٠ مسلحاً الصمود باعتماد حرب عصابات المدن. قتل نصفهم، بينما فر الباقون إلى الجبال، ووقع بالأسر عدد منهم، كما سقط بعض الضحايا كاضرار جانبية أثناء المعارك، كما تضررت محطة تكرير الزاوية.

الاستخلاصات الأولى.. والتدخل الخارجي

لم تكن «الثورة» الليبية انتفاضة سلمية. لم تنشأ الحركة في العاصمة وليس لها جذور اجتماعية اقتصادية. ومركزها الأساسي يقع في الشرق، في إقليم برقة، المنطقة المعارضة تقليدياً للسلطة المركزية. كما أن التحرك تطور سريعاً إلى الصراع المسلح، ودخلت ليبيا في مرحلة جديدة، واندفعت البلاد في حرب أهلية فعلية. قادة الغرب، وفي الطليعة منهم الرئيس أوباما، عملوا على تضخيم مبالغ فيه للتهديد الانساني بغية تبرير عملهم العسكري في ليبيا الذي لم يتأخر أبداً.

سرعان ما غادر ثلاثة إلى أربعة ملايين من الأجانب البلاد تحت ضغط الأحداث وتسارعها، وهرباً من النيران الطائشة والقصف العشوائي الغربي: مليون ونصف إلى مليونين من المصريين، ومليون من أفارقة الساحل وإفريقيا الغربية وإفريقيا الوسطى، و٦٠٠ ألف من السودان، وأكثر من ٢٠٠ ألف من المغرب، وأكثر من ١٠٠ ألف من تونس، و٦٠٠ ألف من الفلسطينيين، و١٠ آلاف من الجزائر، هذا بالإضافة إلى الكثير من تركيا والفيليبين وسري لانكا وغيرهم من الآسيويين.

تأسس المجلس الوطني الانتقالي في ٢٧ شباط ٢٠٠١ ، وتم الإعلان عنه في ٥ آذار، كممثل وحيد لليبيا وقائد للمعارضة، برئاسة محمود جبريل ابراهيم الورفلي، وناطقه الرسمي (الشخصية الثانية في المجلس قبل أن يستقيل) عبد الحافظ خوجا. وهو يتألف من ٣١ ممثلاً لأبرز المدن الليبية، ١٣ فقط منهم معروفون، والباقون مجهولون لأسباب أمنية كما يقال، وسيسيطر على المجلس حضور المناطق الشمالية الشرقية، وله طابع مناطقي فقط.

أهداف المجلس المعلنة بناء دولة ديمقراطية عبر انتخابات حرة وعادلة بعد سقوط القذافي. دولة موحدة وحرّة وحديثة. دستور يتم إقراره باستفتاء، يضمن حرية تشكيل الأحزاب وحرية التعبير بوسائل الإعلام والتحركات السلمية... وضمان حماية مصالح وحقوق الشركات الأجنبية (في تلميح إلى الثروة النفطية في ليبيا)!. بيد أن الكثير من القلق يبقى حاضراً...

حلف الأطلسي وال ضربات الجوية

لا أحد من الدول المنخرطة في العمليات العسكرية أعلن بوضوح عن أهدافه الحقيقية.. والجميع تذرّع بحماية المدنيين!. في الأسابيع الأولى للقصف ضربت بانتظام القوات الجوية الفرنسية والبريطانية والأميركية الآلة العسكرية الليبية، مدمرة نظام دفاعها الجوي والعديد من الأليات المصفحة والأسلحة الثقيلة، ولقد أدى غياب التنسيق على الأرض أحياناً إلى تبديد في الإمكانيات، والحقيقة أنه تم إنفاق ٣ مليون دولار لتدمير عتاد لا قيمة له.

حوالي ٣٠ ٪ من إمكانات القوات الليبية قد تكون تدمرت بفعل ضربات القوى المتحالفة، تبعاً لما يقوله الجنرال بوشار، الضابط الكندي القائد لعمليات الأطلسي. بيد أن العودة إلى التقديرات الخاطئة جداً في حملة الأطلسي الجوية على القوات الصربية في حرب كوسوفو، يجب أن تدفعنا إلى تقدير نسبي أقل. ويتهم بعض الخبراء العسكريين أن قوات المحالفة استخدمت أسلحة فيها يورانيوم منضب.ومع أن الأطلسي كذب ذلك فإن الخبراء الذين عالجوا صور الضربات الجوية استنتجوا منها أن الأسلحة المستخدمة هي على الأرجح تحتوي على اليورانيوم المنضب. ولو أنه لا يوجد أي إثبات، فالشك وارد، ولابد من تبديده، إلا إذا كانت هناك خشية من العدالة الدولية.

يقول الليبيون إن مستشفى في طرابلس أصيب بالقصف، وفي

«مزدا» أصاب القصف الجوي الذي استهدف منشآت عسكرية المستشفى ومباني الطاقم الطبي وأربعين منزلاً بقريةا، ما أدى إلى الكثير من الجرحى من المدنيين ومن الجسم الطبي، ومنهم أطباء من كوريا الشمالية. وعلاوة على الصدمة النفسية التي لحقت بعائلات بكاملها فإنها اضطرت إلى ترك منازلها والإقامة تحت الخيم. وسجلت البعثة عدم تفهم سكان الغرب الليبي والجنوب دوافع هذا القصف، وهم لا يقبلون اعتبارهم مجرمين لمجرد كونهم مواطنين ليبيين. وهم لا يقبلون فكرة أن المحالفة الدولية لا تأخذ بعين الاعتبار غير مصالح سكان شرق ليبيا ، وتبعا لشهادات أخرى تم جمعها في مصراتة والزاوية فإن ضربات الأطلسي قد تكون سببت أضراراً كان سكان أجانب ضحيتها . فحوالي المئة من العائلات الجزائرية مفقودة وغيرها اضطرت إلى ترك أماكن إقامتها مخلفة وراءها كل ممتلكاتها، وبعض العائلات ما يزال يبحث عن أقارب مفقودين بعد بضعة أسابيع من القصف سرعان ما تبينت محدودية ضربات الأطلسي، وفي الحقيقة تمكنت قوات القذافي من التكيف للتخفيف من تأثير العمليات العسكرية.

دور المخابرات الغربية

يبدو أن العلاقات الوثيقة القائمة منذ التسعينيات من القرن الماضي بين المخابرات المركزية الأميركية «سي أي إيه» والمخابرات البريطانية «إس أي إس» من جهة والمخابرات الليبية من جهة أخرى سمح للوكالة الأميركية والبريطانية بتجديد العديد من المصادر داخل الجهاز الليبي الذي كان يديره موسى كوسا، الذي يشبه الكثيرون أنه كان عميلاً مزدوجاً يعمل مع المخابرات البريطانية.

وبينما كانت قوات القذافي في ضواحي بنغازي ومصير التمرد على وشك الانتهاء تقرر في واشنطن، بموافقة سرية بريطانية وفرنسية، بمهاجمة ليبيا وإسقاط نظام القذافي. وبالإضافة إلى الهجمات الجوية التي قررتها الأمم المتحدة فإن المخابرات الغربية عززت حضورها في ليبيا بهدف دعم المتمردين في صراعهم مع النظام. إن اللجوء إلى القوات الخاصة ووحدات العمليات السرية يستهدف الالتفاف على قرار مجلس الأمن الذي يستبعد وجود «قوات احتلال». ومن الجدير بالذكر أن وجود هذه القوات الخاصة بدأ بالسر قبل الشروع بفرض حظر منطقة الطيران، وهذا ما يعتبر بنظر القانون الدولي بكل وضوح أنه تدخل في شؤون الدول الأخرى.

منذ بدء العمليات كانت فرق «سي أي إيه» منتشرة في ليبيا بأمر من رئيس الولايات المتحدة للتواصل مع المنتفضين وتوجيه الضربات الجوية. لقد وقع الرئيس الأميركي مذكرة سرية تسمح بقيادة عملية سرية بغية «المساهمة في الجهد الحربي» في ليبيا. وهذا ما فسح المجال بعودة الكولونيل هافتر (خليفة بلقاسم هافتر، كولونيل في الجيش الليبي تم أسره في تشاد في آذار ١٩٨٧ أثناء استيلاء القوات التشادية على وادي دوم. وخلال اعتقاله تم تجنيده في المخابرات الأميركية. وفي نهاية الثمانينيات التحق هافتر بجبهة خلاص الشعب الليبي التي تأسست عام ١٩٨١ بقيادة محمد المقيرف. وصار هافتر قائد فرعها العسكري وشكل فرقة عمليات عسكرية ضد القذافي على الحدود المصرية، بدعم باريس وواشنطن. وبعد فشله لجأ إلى الولايات المتحدة في مكان على بعد ١٠ كلم من مقر «سي أي إيه» في فيرجينيا . عاد إلى ليبيا في مطلع آذار وكلفه المجلس الانتقالي بمسؤوليات عسكرية هامة.

ثم بناء لطلب واشنطن أرسلت بريطانيا مستشارين عسكريين بجانب المنتفضين لمعاونة عملاء «سي أي إيه» ميدانياً... وقدمت فرنسا للمعارضة في بنغازي، بغطاء المساعدات الإنسانية، مدافع ١٠٥ ملم وبطاريات مضادة للطيران، وكذلك فعلت إيطاليا... وهذا ما تورط فيه مصر أيضاً، فتشير بعض المعلومات إلى أن قوات خاصة مصرية من الفرقة ٧٧٧ اجتازت الحدود وقدمت أسلحة وخدمات تكتيكية للمتمردين.

الاستراتيجيات الدولية

إن التدخل العسكري في ليبيا وكل محاولات الغربيين المتفاوتة الشفافية للتأثير في «الثورات» العربية تشير إلى الطابع الخطير المتعلق بموارد الطاقة، في إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط،

وأثره في موازين القوى العالمية. للولايات المتحدة مصلحة حيوية في السيطرة على ليبيا أو جعلها تدور في فلكها . بالطبع ليس في ليبيا غير ٢٪ من الاحتياط العالمي النفطي، ولكنه الأكبر في القارة الإفريقية، واستخراجه سهل ونوعيته جيدة. تريد واشنطن معاقبة القذافي لرفضه عام ٢٠٠٨ الانضمام إلى القوات الأميركية «أفريكوم» التي أسسها البنتاغون لمواجهة الإرهاب والدخول الصيني إلى إفريقيا . الغرض الأساسي للعملية العسكرية على ليبيا، ليس الانتقام ولا النفط فعسب، بل بالأحرى مقاومة التغلغل الصيني في القارة السوداء حيث تحاول بكين الوصول إلى مصادر الطاقة.

لقد نشر صندوق النقد الدولي مؤخراً تقريراً يفيد أن عصر الولايات المتحدة متجه نحو نهايته، وأن الاقتصاد الأمريكي سيتجاوزه الاقتصاد الصيني في السنوات الخمس القادمة، وهذا ما تحاول واشنطن مواجهته بالاستناد إلى تفوقها العسكري والإستراتيجي للحد من تطور الاقتصاد الصيني ووصول الصين إلى موارد الطاقة...

تريد واشنطن القضاء على القذافي لأنه يعمل صراحة على أن تتوسع الصين في ليبيا وخارجها. لقد وضعت الصين استثمارات هائلة في الطاقة في منطقة بنغازي. وفي ليبيا حوالي ٣٠ ألف صيني، وبفعل الأحداث من شأن المشاريع الصينية خسارة مئات ملايين الدولارات، ومن شأن استثماراتها القائمة منذ سنوات أن تذهب مهب الريح، ولهذا تعتبر الصين تدخل الأطلسي كعمل عدواني ضدها .

المواقف الأوروبية مرتبطة بمصالحها الاقتصادية أيضاً.. إيطاليا، بحكم تاريخها الاستعماري في ليبيا، وألمانيا هما الأكثر استفادة من النفط الليبي. فرنسا وبريطانيا لم تتمكنا أو لم تحسنا الحصول على عقود كبيرة مع القذافي، ولهذا لم ترددا بالانحياز إلى جانب المعارضة.

لعبت السعودية وقطر دوراً حاسماً منذ بداية الانتفاضة الليبية، من خلال فتاوي الجزيرة والعربية العاملين على تكوين الرأي العام استناداً إلى معلومات خاطئة إن لم تكن مزوة عمداً. إن هذه الرعاية لثورة تقدم نفسها ديمقراطية ومحترمة لحقوق الإنسان من المملكات النفطية الرجعية لا يزجج الأنظمة الليبرالية في الغرب، وتذكر بعض المصادر أن قطر والسعودية، بدعم من الإمارات، تشجع قيام «ملكية نفطية سنوسية» في ليبيا الشرقية.

أخيراً، فإن مصر من المهتمين فعلاً. إن أسياذ مصر الجدد يلعبون لعبة خطيرة، فتدخلهم في ليبيا، ومجريات أمورهم الداخلية ستكون حاسمة في مستقبل المنطقة. كما أن لوحة الرهانات هنا لا تكون كاملة إن لم نشر إلى إسرائيل كأول بلد منعي بزعزعة استقرار الأنظمة المحلية التي جهدت الدولة العبرية منذ عقود لتقيم معهم توازناً، فحكومة نتنياهو قلقلة على الرغم من إعلان بعض أعضاء المجلس الانتقالي استعدادهم للاعتراف بها .

مستقبل الثورة

من نافل الأمور الكلام على الجوانب المرفوضة في النظام التسلطي الذي فرضه القذافي منذ العام ١٩٦٩ على مواطنيه، فالشواهد على ذلك كثيرة ووسائل الإعلام تطرحها وفق أهوائها فقط. ولكن ذلك لا ينفي أن مجريات الأمور الراهنة تميل إلى حجب جوانب النظام الإيجابية التي لا تصل الحقيقة إليها . من المشروع بالمطلق التوق إلى المزيد من الحرية والديمقراطية. وعليه فواضع هذا التقرير مقتنعون بصديق الديمقراطيةين الليبيين المعارضين للنظام والراغبين بوضع حد لتسلط معمر القذافي. بيد أن دراسة الوقائع تؤدي بنا إلى تأكيد أن «الثورة» الليبية ليست لا ديمقراطية ولا عفوية.. فنحن أمام تمرد مسلح منظم في القسم الشرقي من البلاد، بروح ثأرية وانفصالية. وهذه الحركة مدفوعة لحد كبير ومدعومة من الخارج. والدليل على ذلك رؤية هذا الكم من الأعلام الفرنسية والأميركية والقطرية... في شوارع منطقة بنغازي برقة، ما يجعلنا نشك بالطابع «الوطني» لهذه «الثورة».. إنها تمرد قادته يحجبون أنفسهم، فلا شيء فيها على شبه بالثورة الشعبية التونسية والمصرية.

فرديريكو غارسيا لوركا: شاعر الفضة والقمر والموت

مدينة نيويورك حيث دخل دورة لتعلم اللغة الإنكليزية. وقد نشرت مجموعته الشعرية «شاعر في نيويورك» عن تجربته الأمريكية بعد وفاته عام ١٩٤٢ وجاءت مختلفة تماماً عن أشعاره السابقة، فقد ضمنها رؤيته للحياة الأمريكية بكل بعدها عن تجاربه الأندلسية حتى أنه تحدث فيها عن«الكساد العظيم»الذي كان شاهداً عليه.

عاد لوركا إلى إسبانيا عام ١٩٣٠ مع عودة الجمهورية. وفي العام التالي عين مديراً لفرقة مسرحية جامعية كان عليها أن تدور في القرى النائية لتقدم أعمالها التي كان يخرجها مسرحياً، ليرى من لم يشاهدوا المسرح في حياتهم أعمالاً مسرحية من التراث الإسباني بأسلوب معاصر.كتب يقول عن تجربته تلك: «المسرح مدرسة للبقاء والضحك ومنبر حر لمناقشة كل الظواهر والمسلمات وتقديم كل خفقات القلب البشري».

في صيف عام ١٩٣٦ كُلفت مجموعة من الرجال منحوا خمسمئة بيزيتا (العملة الإسبانية) ليطلقوا الرصاص على أصحاب الفكر اليساري، وكان لوركا واحداً منهم، أنهموا مهمتهم التي كفوا بها على أكمل وجه وردموا جثث القتلى بالتراب. لم يخطر على بال أحدهم أنه يقتل مواطني بلده ويقتل فيهم فكراً وفناً وشعراً ومسرحاً سيبقى حياً على خشبات المسارح حول العالم يردده ممثلون عبر الأجيال بكل اللغات ويصفق له جمهور من مشارق الأرض ومغاربها . القتل جريمة بشعة هذا أمر لا يقبل النقاش، فما بالك إن كان القتل بحق فرديريكو غارسيا لوركا. ■■

كبيرة وسط المدينة. والدته كانت معلمة وعازفة بيانو ماهرة. ومنذ طفولته المبكرة أحب المسرح والموسيقا الكلاسيكية وتعلم العزف على البيانو. مرحلته الشعرية الأولى تميزت بالشعر الموسيقي، ونشر أول دواوينه الشعرية عام١٩٢١.أحبالموسيقا الإسبانية خاصة موسيقا الفلامينكو وعمل مع العديد من الموسيقيين الإسبان لتطوير هذا الفن مسرحياً. كما استهوته التقاليد الأندلسية بخيولها وموسيقاها وغجرها. كان يرفض أن ينظر إليه على أنه شاعر غجري:«الفجر هم موضوعة للشعر لا أكثر، وكان يمكنني أن أستبدلهم بابرة الخياطة أو المراعي الخضراء، ثم إن هذه الصبغة الغجرية تجعلني أبدو جاهلاً غير متعلم أو متحضر، وهو أمر لا ينطبق علي. أنا ببساطة لا أحب الأدوار المرسومة».

هم آخر كان يؤرق لوركا هو مثليته الجنسية التي لم يحاول إخفاءها، لكنها كانت جزءا مهماً من حياته وشعره، حتى أن البعض يرى أنها كانت أحد أسباب الخلاف بينه وبين الرسام السريالي الشهير سلفادور دالي، بعد أن كانا صديقين مقربين، حتى أن دالي أعد له ديكورات ثاني مسرحياته «مارينا بينيدا» التي استقبلت بحفاوة بالغة في برشلونة. لكن الصداقة تصدعت مع ازدياد تعلق لوركا بدالي وظهور المرأة التي تزوجها دالي في ما بعد . ثم وصلت العلاقة إلى نهايتها حين تعاون دالي مع المخرج لويس بونيل لصنع فيلم مشترك عام١٩٢٩ بعنوان «كلب أندلسي» فاعتبر لوركا ذلك نوعاً من التهجم عليه شخصياً . سافر لوركا في العام نفسه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إلى

للشرطة والجيش الإسباني في ثلاثينيات القرن الماضي، لمعرفة تفاصيل الثلاث عشرة ساعة الأخيرة في حياة لوركا، والكشف عن هوية رجال الشرطة والمتطوعين الذين قتلوه مع ثلاثة سجناء آخرين، وطبعاً، معرفة الموقع الذي دفنوه فيه. يحمل الباحث المسؤولية عن قتل لوركا للمنافسة السياسية والتجارية بين كبار الأسر الغنية في غرناطة ومن ضمنها أسرة الشاعر نفسه. خاصة وأن لوركا نشر مسرحيته «بيت برناردا ألبا» قبل فترة قصيرة من موته، مستوحياً شخصيتها الرئيسية من أسرة منافسة لأسرته، هي أسرة رولدان، فأغضبها ذلك وأقنعت السلطة الموالية لفرانكو في غرناطة بملاحقة الشاعر وقتله. بل يقول الكتاب إن أحد أفراد تلك الأسرة كان ضمن من أطلقوا النار على لوركا ورفاقه.

ركز ميغويل بيريز، في بحثه على الأرشيف وليس على شهود العيان الذين قد تخونهم الذاكرة، واهتم بشكل خاص بالمعلومات التي جمعها في ستينيات القرن الماضي صحفي إسباني، كان عضواً في حزب الكتائب التابع للجنرال فرانكو، اسمه إدواردو مولينا فاجاردو، الذي كان ملماً بالكثير من الحقائق بسبب انتمائه السياسي، وأورد في كتاباته الموقع الذي دفن فيه لوركا. خندقُ حفرة باحث عن الماء في مكان يبعد قليلاً عن الموقع الذي تم الحفر فيه عام٢٠٠٩.

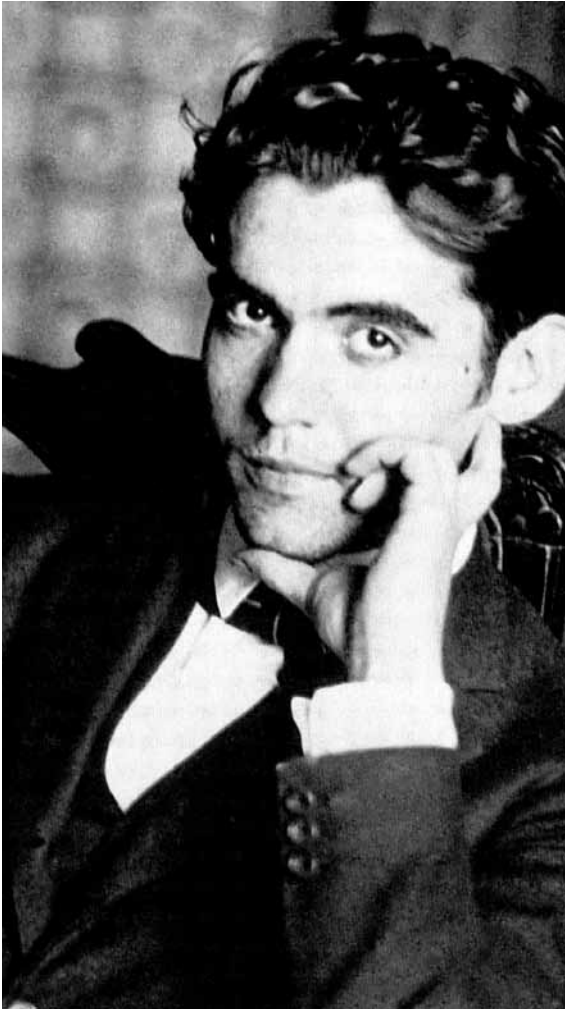
ولد لوركا لأسرة ميسورة الحال على مبعدة بضعة أميال من غرناطة، وكان والده تاجراً يمتلك أراضي زراعية ومزرعة في المنطقة المحيطة بالمدينة، وحين بلغ الحادية عشرة من عمره، انتقلت الأسرة للعيش في فيلا

◀ سلوى جراح

رغم مرور خمسة وسبعين عاماً على مقتل لوركا برصاص الفاشست في التاسع عشر من آب عام١٩٣٦ إبان الثورة الإسبانية وهو في الثامنة والثلاثين من عمره، ما زال حياً في الأذهان بقصائده، ومسرحياته خاصة الثلاث الشهيرة: عرس الدم، يرما، وبيت برناردا ألبا.

ومنذ سنوات والبحث جار عن المكان الذي دفنه فيه قتلته، في البرية المحيطة بمدينته غرناطة دون جدوى. آخر تلك المحاولات كانت في أواخر تشرين الأول من عام ٢٠٠٩ حين قام مجموعة من أساتذة الآثار والتاريخ من جامعة غرناطة، بالتنقيب في منطقة «الفقار» Alfacar القريبة من غرناطة في موقع تحدث عنه المؤرخ المعروف إيان جيبسون عام واحد وسبعين في كتابه«اغتيال غارسيا لوركا»، كما ادعى أحد الأشخاص أنه ساهم في حفر قبر في الموقع نفسه، ليواري لوركا مع ثلاثة رجال آخرين قتلوا معه. وبعد إجراء الحفريات تبين أن المنطقة صخرية يصعب أصلاً حفر قبر فيها، كما لم يتم العثور على أي بقايا بشرية. وبقيت إسبانيا تحلم بأن يكون لأعظم شعرائها، الذي يقف تمثاله في أشهر ساحات العاصمة مدريد، قبر يزوره عشاق شعره ومسرحه.

الآن يبدو أن الأمل في العثور على رفات لوركا عاد ليتجدد، إذ نشر كتاب جديد لباحث إسباني هو ميغويل كابالرو بيريز، يحمل عنوان: «الساعات الثلاث عشرة الأخيرة لغارسيا لوركا». إذ قام الباحث، على مدى ثلاث سنوات، بدراسة السجلات التابعة



وصفة يوسا وروشتا ماركيز

◀ علي سعيد

عشرات الكتب وضعت لتجيب على هذا السؤال: كيف يمكن أن نكتب رواية؟ فمن خبرة غابرييل جارسيا ماركيز إلى رسائل ماريو برغاس يوسا؛ مروراً بشروحات كلن ولسن وميلان كونديرا وغيرهما، ممن قدم كشوفات وتجارب عالمية في تقنيات كتابة الرواية؛ عبوراً إلى معاجم نقد الرواية ومفاهيمها التشريحية المفسدة أحياناً للقراءة، كالتبشير بمستوياته والتكثيف والاستباق والمنولوج الداخلي.. إلخ؛ وصولاً إلى نظريات وتيارات الرواية منذ العصر الكلاسيكي حتى الرومانسي «مدام بوفاري» في وثبة نحو الواقعية، عبر كل صورها المتشعبة، شرقاً «ديستوبوفكسي» وغرباً «بلزاك» وعبوراً إلى قلق تيار الوعي في تان وأناقة «فرجينيا وولف» وعمق «جويس» انتهاء عند سخرية آلان روب غريه، من كل ما سبق عبر «الرواية الجديدة» القائمة هل تهشيم السرد وقتل المتعة بل وأحياناً قتل أهم أسس النص نفسه.

حسناً، بعد معرفة وقراءة كل هذه الأعمال وأكثر، هل يمكن أن نكتب نصاً أدبياً ينتمي إلى فن الرواية؟ الإجابة تأتي فقط بنعم، في حال تعاملنا مع رسائل يوسا وماركيز على أنها روشتتات جاهزة لكتابة عمل روائي ناجز؛ واعتقدنا أننا بقراءة «معلقات الرواية العالمية» سنتحول إلى روائيين سحرة.

لا يا سادة: أبداً لا يحدث هذا: إذ أن الرواية قبل أي شيء، هي فن تزوير التجربة الإنسانية في النص؛ وهي إصغاءٌ لحياة الكاتب ولتجاربه وخيالاته.. قبل أن تكون استسلاماً لكلماته وبلاغة عباراته. هكذا نقرأ (محمد شكري) وهكذا نستمتع بروايات علي بدر بين خنادق الحروب وحتى ظلمات القارة السوداء. الرواية فن الحركة الدووية إذاً، والكشف والتزود بحكايات قد لا «ترى» إلا ورقياً؛ يرويهما مجربٌ خبر الحياة وليست وريقاتٍ مراهقٍ مترفٍ قرر الكتابة، دون حاجة الرجوع أصلاً، إلى وصفة يوسا أو حتى روشتا ماركيز!... ■■

عن موسي سرداوي الرجل الذي شتم ظهره

الليل على ضجيج شتائمه لظهره: «أيها الظهر الحقيق، أيها الجبان، أيها» وكنت أضحك وبذهب النوم لينام ولا ننام، هو وجعاً وأنا ضحكاً، وبين الضحك كنت أراني أوشك على البكاء وأنا أقول: أي خطأ فطيع ارتكب ضدي حين ضللت طريقي إلى زمني الخشي هذا، كان يجب أن أكون ابن الثلاثينيات في صحبة السكاكيني وسكوت فيتزجيراد أو الستينيات في صحبة كنفاني وموسى وسالنجر، لا أبعد ولا أقرب. ■■

رحيل سرداوي

نعى الاتحاد العام للكُتّاب والأدباء الفلسطينيين الشاعر والناقد والمترجم موسى سرداوي الذي رحل ١٨ / ٧ / ٢٠١١ في السويد عن عمر يناهز الثمانين عاماً .

وقد قدّم الصرداوي العديد من المداخلات النقدية الخرجية في الثقافة الفلسطينية والعربية، وقد امتاز بالجرأة والقدرة على تقديم المختلف والاستثنائي... وهو شاعر رصيف وهامش.. كتب عن الهامشي واللا مأنوس.

وقدم العديد من الترجمات المهمة عن السويدية للمكتبة العربية.. وأحدث تناقفاً في هذا السياق وعُرف بالعديد من الأسماء الشعرية والإبداعية السويدية، وترجم الكثير من الأشعار الفلسطينية للسويدية.. وقد كان الصرداوي حالة ثقافية متنوعة، امتاز بالجدل والحوار والفاعلية المعرفية .

يفعل وضاح زقطان، لا تخافوا لن يفوتكم كلام موسى، فالانقطاعات بين جملة طويلة نسبياً)، إلا أنه لا يقول كلمة خارج موقعها، لا يشتم وهو السبعيني، لا يبالغ ولا يغمط منجزك إن كان لك فئات منجز فيما تكتب، لا أحد يشبه موسى في عناده وتشبّثه بما يعتقده صحيحاً، لا يتراجع عن كلامه قاله، لا يغير تفاصيل حكاية ذكرها أكثر من مرة، يبدو غريباً على بلادنا وأجواء متقفينا، الذين تعودوا مديح بعضهم البعض، ثقافته الواسعة، عيشه في عصر الخمسينيات والستينيات في رام الله وبيروت، ونشره قصائده ومقالاته في أبرز صحف بيروت (الأدب) وخوضه معارك ثقافية شريفة مع أدباء كبار غيّهم الموت الآن، ومعرفته الوطيدة بأبرز رموز هاتين المدينتين في ذينك العصرين الخصبين مثل: غسان كنفاني، وأدونيس، وعلي الجندى، ويوسف الخال، ومطاع صفدي، وغادة السمان، وغيرهم، كل ذلك منحه خصوصية المثقف المعذب المغترب، الذي يعيش الآن في عصر الرياء الثقا في وسقوط الأحلام. ألهذا يبدو موسى حائقاً بشكل مسبق على كل شيء، ومشككاً في كل شيء، لم لا نعدزه وهو الذي تربى وجدانياً وإنسانياً وثقافياً في خمسينيات رام الله حيث أمين شار رمز للوفاء والنزاهة والضمير الثقا في والإبداع الحقيقي، وستينيات بيروت حيث هواء الثقافة التنظيف، والجدالات وحرية المخيلة.

في زيارته السابقة لفلسطين استضفت موسى في غرفتي، بالتأكيد لم يعجبه شكل الطلاء ولا لونه، ولا حتى لون الوسادة، كنت أناضل حتى أحصل على مساحة توافق بينه وبيني، أحياناً كنت أشك في إمكانية ذلك، فأنا ابن العصر المرائي ثقافياً والهش، الواقف أبداً على حافة كذبة أو صفة، وهو ابن المدن الخالية من كيماويات الثقافة وسمومها المريبة، كان موسى يعاني وجعاً كبيراً في ظهره، كنت أستيقظ في منتصف

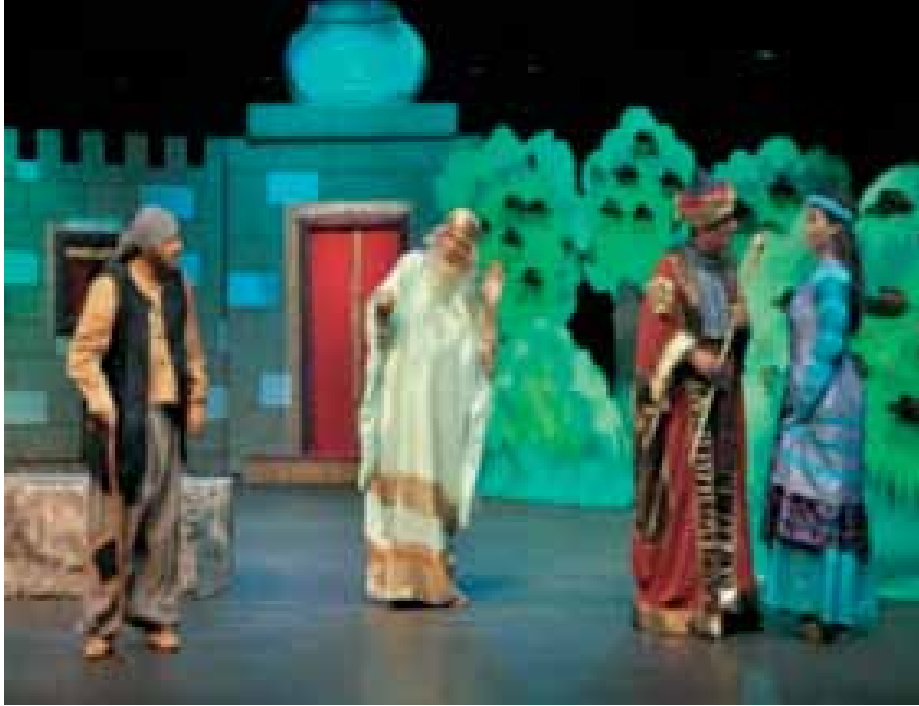
مسرح الطفل في سورية: هل من مغيث؟؟

◀ أحمد باشا

تظهر بعض الوثائق أنّ أول العروض المسرحية الخاصة بالأطفال التي قدمت في سورية كانت مع مطلع القرن العشرين في مدينة حلب، حيث كانت تقدم في الحفلات المدرسية، الظاهرة التي استمرت إلى أن تم تأسيس المسرح القومي الذي قدم عروضاً محدودة حتى تأسيس مسرح الطفل مع مطلع الثمانينيات، وتسلم إدارته حينها الفنان عدنان جودة، فقدّمت العديد من التجارب والمحاولات لجذب الطفل وإيقاعه في فخ الضجة والإيهام المسرحي، وليشكل المسرح بالنسبة له عالماً للعب والاحتفال، بعيداً عن قوقعة العالم الخارجي، لكن التجارب المسرحية الموجهة للطفل خلال ثلاثة عقود صارمة من الزمن لم تستطع أن تشكل ملامح هوية مسرحية سورية تضع الأطفال في مواجهة مسرحهم، لينشئوا حواراً ذهنياً ضمن طقسية المسرح، من شأنه أن يثير مخيلتهم على الجنوح والإبحار إلى فضاءات أكثر بعداً واتساعاً.

بالعموم كان، ولا يزال، العرض الموجه للطفل عالماً بين فكي التربية الصارمة والمباشرة المقيّنة، مما حول العرض المسرحي إلى درس تربوي أو محاضرة أخلاقية، وكأنّ العاملين في مسرح الطفل قد تناسوا الشرط الأساسي للمسرح، ألا وهو الإمتاع، ونستطيع في هذا الصدد استثناء بعض التجارب الفردية التي قدّمت تجارب مميزة، ولكنها لم تستطع أن تخلق تراكماً فنياً في هذا المجال من شأنه أن يفرض ظاهرة مسرحية واضحة المعالم، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر بعض التجارب التي قدمها كل من (نضال سيجري، مأمون الخطيب، زكي كورديلو...).

تبرز أمامنا العديد من القضايا والمشاكل التي تعيق تطور هذا النوع من المسرح، كالنص المسرحي أي اللبنة الأولى في بناء العرض المسرحي، فغالبا ما تكون النصوص المسرحية الموجهة للطفل تنسم بالتفكك أو الوقوع في فخ المباشرة، وهذا الأمر نابع من طبيعة التعاطي مع مفهوم مسرح الطفل واستسهال الكتابة له، وهذا ما دفع بمعظم المخرجين لكتابة نصوصهم، وذلك لملء الفراغ الحاصل في العملية الإبداعية، الأمر الذي يؤكد على أهمية العمل على تنشيط الكتابة للطفل وتحفيز المبدعين من خلال توفير الشروط المادية والمعنوية المناسبة لهم، والتي تتماشى مع قيمة عملهم وأهميته، فبلدنا تمتلك أفلاماً شابة قدمت تجارب هامة على صعيد الكتابة للأطفال من أمثال (أحمد إسماعيل إسماعيل، عاصم الخيال...).



يواجه العاملون في مسرح الطفل صعوبات قاسية تضطر بعضهم إلى النزوح عنه، فمسرح الطفل موجود في سورية كمفهوم فقط، وليس له أي وجود مادي، فلا بناء لمسرح الطفل، وليس هناك خشبة خاصة بالتمارينات (البروفات)، ولا يوجد إصدارات خاصة به تحفز عملية الكتابة وتساهم في نشر الثقافة المسرحية، كما تحضر للذهن مسألة أجور العاملين حيث أن أجر الممثل في مسرح الطفل، على سبيل المثال، هو نصف أجر الممثل في أي عرض للمسرح القومي!

كما يصطدم العاملون بالقوانين السارية التي تحكم عملهم، على مستوى استقلالية القرار من جهة، أو على مستوى الميزانية من جهة أخرى، فليس هناك معيار واضح يحدد ميزانية العروض والأجور التي يرجع القرار فيها غالباً إلى تقدير مدير المسارح والموسيقا، لذلك نشاهد أنّ معظم مدراء مسرح الطفل يحكمهم المصير نفسه دائماً «الاستقالة»، كما حدث مع الفنان وضاح حلوم مؤخراً.

إن غياب الدور الحقيقي لمسرح الطفل أوجد فرصة ذهبية للمتاجرة بالطفل، فغزت العروض التجارية التي تستخف بعقل الطفل خشبات مسارحنا، بل الكارثة الحقيقية أنها وصلت إلى المدارس عن طريق بعض المنفعيين من الكادر التدريسي أو الإداري، فهذه العروض لا تنتمي إلى

أي جنس فني كان، تكثر فيها الأغاني الصاخبة المبتذلة وألعاب الشعوذة والمسابقات السخيفة، وهي لم تقدم للطفل شيئاً مختلفاً عن أطروحات الشاشة الاستهلاكية. إنّ مثل هذه العروض التي تقدم لأطفالنا من شأنها أن تؤثر على ذائقتهم وتحد من خيالهم وتفكيرهم، وتكون مفهوماً مغايراً في التعاطي مع خشبة المسرح، فتحولهم من مركز أساسي في عملية بناء الخطاب المسرحي وصيرورة العرض المسرحي إلى كائنات حيادية تستقبل الخطاب الاستهلاكي بطريقة فسرية.

يجب العمل على إعادة الاعتبار لمسرح الطفل في سورية، وذلك من خلال خلق ورشات عمل تتكون من اختصاصيين وخبرات عاملة في هذا المجال لتقوم بدراسة واقعه في سورية، وتبدأ بالبحث الجاد عن أسباب الركود، والعمل على إيجاد الحلول الناجعة التي من شأنها جعل المسرح مكوناً أساسياً من مكونات ثقافة أطفالنا، مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير الإمكانيات المادية ومراجعة القوانين السارية، ولتتماشى هذه الجهود كافة مع حساسية مسرح الطفل وأهميته، والتعامل معه كـ واحد من أعظم الاختراعات في القرن العشرين» على حد وصف الأديب الأمريكي مارك توين.

■ ■

بين قوسين



تموز غسان كنفاني

◀ خليل صويلح

في تموز بعيد غادرنا غسان كنفاني، لكنه في كل صيف يحضر وكأنه غاب للتو. غياب لا يعوّض بالتأكيد، فهو نوع من الخسارات الكبرى التي تترك وشما عميقاً في الذاكرة، وستظل صرخة أبي الخيزران في خاتمة روايته «رجال في الشمس»: «لماذا لم تدقوا الخزان» عبارة أثيرة، تختزل مأساة الفلسطيني بكامل تراجيديتها. غسان كنفاني بنسخة أخرى، علامة إبداعية استثنائية، مثله مثل محمود درويش، وأميل حبيبي، وجبرا إبراهيم جبرا، وإدوارد سعيد، كان مائدة العشاء الفلسطيني الأخير، تفقد حواريتها بالقتل المتسلسل. الفلسطيني ليس مهنة أو شعاراً، حسب ما قاله محمود درويش مرة، وبناء على هذه الفكرة، فإن غسان كنفاني، ليس أبقونة فلسطينية فقط، بل مأساة إنسانية كاملة، سواء لجهة رحيله المبكر، أو لسيرته الشخصية المتفرّدة. في كتاب «غسان كنفاني: صفحات كانت مطوية» الذي أنجزه شقيقه عدنان، نتعرّف إلى صورته الأولى صورة الفتى الذي لجأ إلى دمشق وعمل كاتب عرائض أمام باب قصر العدل، ثم صورة معلم الرسم في مدرسة وكالة الغوث، والمهاجر إلى الكويت في ترحال غجري، ليعود إلى دمشق مثقلاً بمرض السكري وأثر الأنسولين. وهناك صورته في «ملهى الكروان» الدمشقي، واكتشافه حياة الليل في عبثية مطلقة تليق بـ «فوكنر الفلسطيني»، وسنجد ذلك الرد الذي بشرّ بمطر غزير، في كتاباته الأولى غير المنشورة، وستساءل بدهشة: هل يعقل أن يكتب فتى غرّ بكل هذا العمق والنهاية؟ في الأدب والفلسفة والسيرة «كنت في غرفتي، غرفة عازب بجدران عارية تشابه إحساسه بالوحدة والعزلة.. أرضها متسخة بأوراق لا يدرى أحد من أين جاءت، والكتب تتكدس فوق طاولة ذات ثلاث قوائم رفيعة، أما القائمة الرابعة فلقد استعملت يداً لمكنسة ما لبثت أن ضاعت، والملابس تتكوى فوق مسمار طويل حفر عدة قيوب بظهر الباب قبل أن يتركز نهائياً في وضعه الحالي، أما الفراش، فهو شيء يشبه كل شيء إلا الفراش...». أما رسائله إلى غادة السمان، المتوهجة بالشوق واللهفة والانتظارات المستحيلة، فتستحق وحدها بأن تخلد صورته عاشقاً. يقول: «يكبر غيايبك في صدري بصورة تستعصي على العلاج. ويخفق قلبي كلما دق جرس الهاتف في هذه الغرفة العالية».

■ khalil.s@scs-net.org

مهرجان أبو ظبي السينمائي

يحتفل بالذكرى المئوية لميلاد نجيب محفوظ



أعلن مهرجان أبو ظبي السينمائي اليوم احتفاءه بمرور ١٠٠ عام على ميلاد الروائي نجيب محفوظ، وذلك من خلال تقديمه في الدورة الخامسة التي ستقام في شهر تشرين الأول القادم ثمانية أفلام مأخوذة عن أعماله، أو أسهم بكتابة السيناريو أو القصة السينمائية لها، بنسخ أعيد طبع وترجمة أغلبها. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم المهرجان بنشر دراسة عن نجيب محفوظ والسينما، وإقامة معرض للمصقات الأفلام المأخوذة عن أعماله، فضلاً عن تنظيم طاولة مستديرة لمناقشة عناوين بارزة تخص علاقته بالسينما.

لم يكن نقل أعمال محفوظ إلى السينما حكراً على كبار السينمائيين المصريين من أمثال صلاح أبو سيف ويوسف شاهين وحسن الإمام وكمال الشيخ وعلي بدرخان وتوفيق صالح، بل إن عمليين روائيين من أعماله هما: «زقاق المدق» و«بداية ونهاية» ألهما اثنين من أبرز مخرجي المكسيك، خورخي فونس وأرتورو ريببستين.

وستتضمن سلسلة عروض مهرجان أبو ظبي السينمائي أفلاماً لمعظم هؤلاء المخرجين المصريين، إضافة إلى الفيلمين المكسيكيين اللذين نادراً ما حظيا بعرض في العالم العربي، وسيحضر الفعاليات بعض من مخرجي هذه الأفلام.

في هذه الاستعادة سيتم تسليط الضوء على العلامات الفارقة في المسيرة الإبداعية لصاحب «أولاد حارتنا» ولتحقيق تلك الغاية اختار المهرجان تقديم برنامج متعدد الأوجه، يعكس تنوع محفوظ، ويخاطب عشاقه الذين سيكتشفون «سينمائي الأدب».

■ ■



طبعة جديدة من

«طبائع الاستبداد»

لا يزال الطلب متزايداً على كتاب «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» لعبد الرحمن الكواكبي، الأمر الذي دفع الهيئة المصرية العامة للكتاب لإعادة طباعة نسخ جديدة منه حديثاً، رغم مرور شهر على صدور طبعة من الكتاب أصدرتها مجلة «الدوحة».

والكواكبي مفكر وكاتب سوري شهير ورائد من رواد التعليم والحركة الإصلاحية العربية توفي عام ١٩٠٢، وقد اهتم اهتماماً كبيراً بالبحث في الاستبداد، ففي مقدمة كتابه يبين لنا أن المتكلم في الاستبداد عليه أن يلاحظ تعريف وتشخيص ما هو الاستبداد وما سببه وما أعراضه، ما سيره وما إنذاره وما دواؤه ولماذا يكون المستبد شديد الخوف وبمذا ينبغي استبدال الاستبداد، إلى آخر الأسئلة التي يثيرها الكواكبي في كتابه.

■ ■

صرخة حرية.. أحدث لوحات الميدان

الفنان محمد عبد المحسن سنجر، كاتب وفنان تشكيلي وشاعر، تخرج في كلية الفنون الجميلة، يقول عن رسمه للوحة «صرخة الحرية»: «لقد وجدت فيها فرصة لعمل فني يمثل ثورة المصريين، فالميدان ملك لنا، للشعب وليس لأحد غييراً»، ويكمل: «ذلك ثالث عمل لي على أرض الميدان.. ينتقد أداء الحكومة، واحدة مكتوب على أحدها (مرة كان فيه ثورة خدّها (الفغير) وطار)، وأخرى رسمتها على هيئة عروسة الأراجوز، وكتبت تحتها جزءاً من قصيدة لي تسمى الأراجوز، أقول فيها: (الأراجوز واخذ على خاطره، الأراجوز مكتوبه كلام.. الأراجوز ما في حاجة في ايده.. الأراجوز ياكل وينام)».

ترى الشباب المنهمك في تلوين اللوحة يوشك على الانتهاء، فيترك مستأذناً بأدب ليضع لمساته الأخيرة، ليتم تصويرها من القنوات الفضائية لإيصال رسالة مهمة، وهي أن الشعب لن يصمت بعد الآن، ولن يقدر أحد على تكميم أفواهه مجدداً.

■ ■

أثناء تجولك في ميدان التحرير، قد يجذب انتباهك مجموعة من الناس، متجمعين حول شخص يرسم لوحة على الأرض، أو على أحد حوائط مجمع التحرير، يعبر فيها عن الثورة أو عن انتقاده لبعض ردود أفعال الحكومة، والتي رفضها الكثيرون ممن يرون أن تلك الحكومة لا تأتي لهم بحق الشهيد أو تحاول المماطلة أو كتم الأصوات وتكتمها مرة أخرى، تجد شعارات مرسومة على مجمع التحرير «لثورة ثوار يحمونها»، أو «يا ليلي إنت حيك حرية»، أو انتقادات للتباطؤ وعدم التحرك إلا تحت الضغط بالمليونيات التي يتم حشدها من المعتصمين في ميدان التحرير.

في واحدة من أحدث الرسومات الأرضية والتي قام برسمها أحد الفنانين، المتواجدين في الميدان، قام الفنان برسم وجه لشاب مسلسل، يكسر قيده صارخاً، ومكتوب على جبهته «عيش.. حرية.. عدالة» ومعنون تحت اسم «صرخة الحرية»، قام الفنان برسمها وتخطيطها ثم ترك الأمر للشباب المنطوع لتلوين الوجه بشكل يبرز تفاصيل معاناته.